المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية

(دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت)

من خلال الوثائق الكويتية

إعداد

طلال زيد عبد الله المرزوق

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب / ٢٠٠٢

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ.....

أعضـــــاء لـــجـــنـــة الـــمـــنـــاقشـــــة	التوقيع
الأســـتـاذ الـدكتور ســـعـد أبو ديـة، رئيســـاً	_____
الـدكـتـور غـازي ربـابـعـة ، عضـــواً	_____
الـدكـتـور مـازن الـعـقـيـلـي، عضـــواً	_____
الـدكـتـور مـحـمـد مصـــالـحـة،عضـــواً	_____

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة .....

إلى أمي العزيزة .. أطال الله في عمرها

إلى روح شهداء الكويت وأسراها

إلى بلدي الكويت

طلال المرزوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بعد شـــكر الله تعالى وحمده على توفيقه لي؛ أود في هذا المقام أن أتوجه بالشـــكر الجزيل والثناء الجميل للأستاذ الدكتور الفاضل (سعد أبو دية) فله مني أطيب التحيات وأرق الأمنيات وجزاه الله خير الجزاء.

كذلك لا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة (الدكتور غازي ربابعة، الدكتور مازن العقيلي، الدكتور محمد مصالحة) على تشريفهم بقبول مناقشتي الرسالة.

وأتوجه بالشـــكر إلى مركز البحوث والدراســـات الكويتية وعلى رأســـهم رئيس المركز (الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم).

والشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... ه

فهرس الجداول ..... ز

فهرس الاشكال ..... ح

فهرس الملاحق ..... ط

الملخص باللغة العربية ..... ي

المقدمة ١

أهمية الدراسة ٣

مشكلة الدراسة ٣

هدف الدراسة ٣

فرضيات الدراسة ٣

النطاق الزمني للدراسة ٤

منهجية الدراسة ٤

الدراسات السابقة ٤

هيكلية الدراسة ٥

الفصل الأول : العوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية ١٢

المبحث الأول : العامل الجغرافي والاقتصادي والسكاني لسياسة الكويت الخارجية ١٣

المبحث الثاني : العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية العامل الخليجي والعربي والدولي ٢٣

المبحث الثالث : أدوات السياسة الخارجية الكويتية ٣٤

الفصل الثاني : المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية ٤٨

المبحث الأول : الغزو العراقي لدولة الكويت ٤٩

المبحث الثاني : الموقف الكويتي والدولي والعربي والإسلامي من الغزو العراقي لدولة الكويت. ٦٩

المبحث الثالث : التحرير وآثار الغزو العراقي لدولة الكويت ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٩٠م.....٨٨
المبحث الأول : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٦١-١٩٧٠).....٩٠
المبحث الثاني : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩م.....١٠٠
المبحث الثالث : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٩م حتى عام ١٩٩٠م....١٠٦
الفصل الرابع : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١م.....١١٣
المبحث الأول : مرتكزات وثوابت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٠ حتى ٢٠٠١) ١١٥
المبحث الثاني : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩١ ولغاية ١٩٩٨).....١٤٩
المبحث الثالث : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠١).....١٥٨
الخاتمة **١٧١**
قائمة المراجع **١٧٥**
أولاً: الكتب العربية.....١٧٥
ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية.....١٨١
ثالثاً: رسائل الماجستير.....١٨٥
رابعاً: الوثائق.....١٨٥
خامساً: الندوات والمؤتمرات والبحوث.....١٨٥
سادساً: التقارير.....١٨٦
سابعاً: الصحف والجرائد.....١٨٧
ثامناً: شبكة الإنترنت ١٨٧
تاسعاً: المراجع بالإنجليزي.....١٨٨
Abstract.....١٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة	الصفحة
جدول رقم (١)	تطور مؤثرات الأساسية للسكان والقوى العاملة بدولة الكويت	٢٦٥
جدول رقم (٢)	التوزيع الجغرافي والقطاعي لاجمالي قروض الصندوق المعقودة (١٩٦٢/١/١-٢٠٠١/٣/٣١)	٢٦٦
جدول رقم (٣)	مشاريع ومساعدات الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي	٢٦٧
جدول رقم (٤)	تطور المعونات المقدمة من دولة الكويت إلى البلدان العربية والاسلامية والصديقة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)	٢٦٨
جدول رقم (٥)	مطالبات دولة الكويت للتعويضات	٢٦٩
جدول رقم (٦)	المطالبات الدولية للتعويضات	٢٦٩
جدول رقم (٧)	الاقامات التي تم تجديدها حسب الفترة من تاريخ (١٩٩٧/٧/١-١٩٩٧/١٢/٣١)	٢٧٠
جدول رقم (٨)	حقلا الرتقة الكويتي والرميلة العراقي من حيث الإنتاج والاحتاط	٢٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الاشكال

الشكلس	الموضوع	الصفحة
الشكل رقم (١)	حقلا الرتقة الكويتي والرميلة العراقي	٢٥٩
الشكل رقم (٢)	موانئ العراق البحرية	٢٦٠
الشكل رقم (٣)	ترسيم لجنة الأمم المتحدة النهائي للحدود البرية بين الكويت والعراق	٢٦١
الشكل رقم (٤)	خريطة كوشيرون–اموت بشان الحدود تحديد المياه الاقليمية العراقية ١٩٥٩	٢٦٢
الشكل رقم (٥)	ترسيم لجنة الأمم المتحدة النهائي للحدود البحرية بين الكويت والعراق	٢٦٣
الشكل رقم (٦)	القطاع العرضي لمدخل خور الزبير	٢٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الملاحق	الموضوع	الصفحة
الملحق رقم (١)	قرار مجلس الامن الدولي ٦٨٧ (١٩٩١)	١٧٨
الملحق رقم (٢)	قرار مجلس الامن الدولي ٧٣٣ (١٩٩٢)	١٩١
الملحق رقم (٣)	قرار مجلس الامن الدولي ٨٣٣ (١٩٩٣)	١٩٣
الملحق رقم (٤)	قرار مجلس الامن الدولي ٩٤٩ (١٩٩٤)	١٩٥
الملحق رقم (٥)	رسالة وزير الخارجية العراقي الي الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٩٩٠	١٩٨
الملحق رقم (٦)	رسالة وزير الخارجية الكويتي الي الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٩٩٠	٢٠٧
الملحق رقم (٧)	معاهدة الحماية بين بريطانيا والكويت ١٨٩٩	٢١٢
الملحق رقم (٨)	اتفاقة الانجلو–تركية ١٩١٣	٢١٣
الملحق رقم (٩)	رسالة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لتحديد الحدود الكويتية العراقية ١٩٣٢	٢٢٩
الملحق رقم (١٠)	نص الرسالة المعتمد البريطاني المتعلقة بالحدود الكويتية العراقية ١٩٣٢	٢٣٢
الملحق رقم (١١)	رسالة موافقة امير الكويت احمد الجابر الصباح علي الحدود الكويتية العراقية ١٩٣٢	٢٣٤
الملحق رقم (١٢)	رسالة من المعتمد البريطاني بشأن المراسلات الخاصة بتأكيد الحدود بين الكويت والعراق ١٩٣٢	٢٣٧
الملحق رقم (١٣)	محضر اتفاق بين الكويت والعراق ١٩٦٣	٢٣٩
الملحق رقم (١٤)	مذكرة وزارة الخارجية العراقية بشأن النقطة الفاصلة للحدود البرية بين البلدين ١٩٤٠	٢٤٣
الملحق رقم (١٥)	اعتراف المجلس الوطني العراقي بالكويت ١٩٩٤	٢٤٤
الملحق رقم (١٦)	اعتراف الحكومة العراقية بالكويت ١٩٩٤	٢٤٧
الملحق رقم (١٧)	وثائق الاسري الكويتيين	٢٥١
الملحق رقم (١٨)	وثائق الاسري الكويتيين	٢٥٣
الملحق رقم (١٩)	وثائق الاسري الكويتيين	٢٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية
(دراسة حالة)
الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية

إعداد

طلال زيد عبد الله المرزوق

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

الملخص باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية.

هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (١٩٦١-٢٠٠١) ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بافتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام مناهج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة.

وتم من خلال هذه الدراسة استعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٦١-١٩٩٠) إلى فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكوتية تجاه العراق من عام (١٩٩٠-٢٠٠١) بعد تحرير دولة الكويت.

كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو العراقي لدولة الكويت وأثره على سياسة الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية – العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

- الفصل الأول: العوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية.
- الفصل الثاني: المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية.
- الفصل الثالث: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٦١-١٩٩٠).
- الفصل الرابع: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٠-٢٠٠١).

وقد تم التوصل إلى عدة نتائج وتوصيات من خلال هذه الدراسة، ويعتقد الباحث أن هذه النتائج والتوصيات ستكون مهمة لأي تحرك سياسي كويتي تجاه العراق في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تُعدُّ دولة الكويت من الدول التي حظيت بمكانة مرموقة في مجال السياسة والاقتصاد، إذ قامت دولة الكويت بدور بارز منذ استقلالها لدعم القضايا العربية والإسلامية والدولية من خلال الدعم المالي والسياسي والعسكري.

فمنذ بداية ظهور التاريخ الحديث لدولة الكويت عام (١٧٥٢) لحكام الكويت "آل الصباح" بدأت الكويت بتحركات سياسية قائمة على الحياد للمحافظة على أمنها وكيانها ضد هذه القوى الإقليمية والدولية وخاصة بعد ظهور التنافس الدولي على منطقة الخليج خلال القرنين الثامن والتاسع عشر بين القوى الدولية (البريطانية والروسية والألمانية والدولة العثمانية – تركيا).

وقد استطاعت دولة الكويت المحافظة على نفسها وأمنها من المخاطر الخارجية، وخلال القرن التاسع عشر بدأ الخطر العثماني يمثل التهديد الفعلي للكويت، وهنا لجأت الكويت إلى طلب الحماية البريطانية ضد الخطر الخارجي، وتم توقيع اتفاقية حماية بين كل من الكويت وبريطانيا عام (١٨٩٩م).

وبعد انهيار الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها انتهى الخطر العثماني، وبدأ ظهور العراق على أثر هذا التقسيم كوحدة سياسية متكاملة محدودة المعالم تحت حكم عربي في عام (١٩٢١)، وبدأ الخطر العراقي يشكل الخطر الأمني على كيان دولة الكويت منذ استقلالها عام (١٩٦١)، إلا أن هذا الخطر بدأ مرحلة فعلية وحقيقية عندما قام العراق في (٢ آب/أغسطس ١٩٩٠) باحتلال دولة الكويت وإعلان ضمها تحت عدة ادعاءات، وبدأ هذا الاحتلال يشكل منعطفاً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية.

فمنذ بداية الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من تداعيات عندما قامت قوات (التحالف الدولي) في (١٩٩١/٢/٢٦) بتحرير دولة الكويت أثر على سياستها الخارجية في عدة محددات منها، الإقليمي والعربي والدولي، حيث بدأت سياسة الخارجية تأخذ منهجاً (واقعياً) في تعاملها الخارجي حرصاً على حجمها وموقعها ومواردها وكيانها الذاتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد دولة الكويت من الدول الصغيرة الواقعة بين دول كبيرة من حيث عدد السكان وحجم المساحة والقوة العسكرية، حيث تقدر مساحة الكويت بـ (١٧,٨١٨كم)، وهي بحكم موقعها المطل على شمال الخليج العربي يحدها من الشمال العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق إيران، ولهذا تجد دولة الكويت في "مثلث ضاغط" بين دول إقليمية تتصف بالمنازعات بين بعضها البعض، وخاصة النزاع العراقي – الإيراني والذي انتهى بالحرب العراقية – الإيرانية، أو ما تعرف بحرب الخليج الأولى، وهذا بدوره أثر على سياسة الكويت الخارجية بحكم موقعها.

وقد تأثرت سياسة الكويت الخارجية بشكل عام منذ بداية الاستقلال بثلاثة أهداف:

(١) الأمن السياسي الداخلي والأمن الخارجي لسيادة الكويت.

(٢) الأيدلوجية العربية والقيم الإسلامية.

(٣) "مهمة" استثمار خارجي ومشاركة فائض الدولة مع الأقل ثراء من الدول العربية والعالم الثالث، ولهذا لعبت الكويت دور الصندوق "المانح" عن طريق تقديم القروض والإسهامات المالية والنقدية والمنح لدول العالم كأداة اقتصادية لخدمة السياسة الخارجية لنصرة القضايا الكويتية أو العربية أو الإسلامية.

وبشكل خاص تأثرت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق بعدة عوامل :

أولاً: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والانقلابات في العراق من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٨ والانشقاقات السياسية داخل العراق.

ثانياً: ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق والاضطرابات التي يعاني منها العراق من الناحية الاقتصادية على الرغم من ثرائه النفطي.

ثالثاً: الموقع الجغرافي للكويت تجاه العراق، خاصة أن الكويت بنظر العراق دول غنية بالبترول وذات موقع جغرافي مهم مطل على الخليج العربي وفي نفس الوقت دولة لا تستطيع حماية أراضيها ضد أي عدوان خارجي، ومن هنا بدأت الأطماع العراقية للكويت منذ عام ١٩٦١ تأخذ مجراها للوصول إلى هذه الثروة الكبيرة تحت عدة مسميات منها "إدعاء تاريخي" أو "اقتصادي" أو "قومي"، حتى عام ١٩٩٠ عندما قام العراق باحتلال دولة الكويت تحت شعار هذه الادعاءات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من التعرف على السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق وأثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت في تغيير المفاهيم الخارجية لسياسة الكويت الخارجية على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الغزو العراقي لدولة الكويت من المتغيرات الإقليمية المؤثرة بالسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق سواء على الصعيد الإقليمي أو العربي أو الدولي.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في تقييم السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعده، ومدى تأثير هذا المتغير في تحديد السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة والتحرك للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ومحددات وثوابت هذه العلاقة للوصول إلى عدة نتائج من خلال هذه الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيتين هما:

(١) ما هي أهم المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية وما مدى تأثيرها على صانع القرار السياسي الكويتي ؟

(٢) ما المرتكزات والثوابت التي تحدد طبيعة التحرك للسلوك الخارجي لسياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩١-٢٠٠١) وهل هي ذات سلوك واحد أولها عدة سلوكيات؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النطاق الزمني للدراسة:

يشكل النطاق الزمني للدراسة لفترة تمتد من عام ١٩٦١ حتى ٢٠٠١م.

منهجية الدراسة:

(١) المنهج الوصفي التحليلي: وفيه تم وصف سياسة الكويت الخارجية بشكل عام وتحليل سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق معتمداً على وصف الأحداث التي أثرت بسياسة الكويت الخارجية وبتحليل هذه السياسة.

(٢) المنهج المقارن: وفيه تم مقارنة سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعده، خلال فترتين (١٩٦١-١٩٩٠) (١٩٩١-٢٠٠١).

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية دولة الكويت من الناحية التاريخية والاقتصادية والموقع الجغرافي، وما تقوم به كدولة مانحة بالنسبة للعديد من الدول العربية فضلاً عن نصرة القضايا العربية على المدى التاريخي السياسي لها، وكذلك قوة تأثيرها على الرغم من صغر الحجم، إلا أن الجهود الأكاديمية المبذولة حتى وقت إعداد هذه الرسالة وخصوصاً في مجال السياسة الخارجية للكويت بقيت جهوداً فردية متناثرة وقليلة، ومن الدراسات الخاصة في سياسة الكويت الخارجية:

(١) دراسة الدكتور عبد الرضا أسيري والتي حملت عنوان (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، اخفاقات ... تحديات)، الطبعة الثانية، جامعة الكويت – الكويت، ١٩٩٢ ، إلا أن هذه الدراسة تناولت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٠ وقد قمت من خلال أطروحة الدراسة بتناول سياسة الكويت الخارجية من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١ .

(٢) دراسة أحمد حمود الدويهيس والتي حملت عنوان (سياسة الكويت الخارجية من ١٩٦١-١٩٩١)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية – عمان، إلا أن هذه الدراسة تناولت سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة تاريخية تمتد (١٩٦١-١٩٩١)، وقد قمت من خلال أطروحة الدراسة بإضافة المتغيرات التي طرأت على سياسة الكويت الخارجية من عام (١٩٩٠-٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) دراسة محمد نايف العنزي والتي حملت عنوان (تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ١٩٦١-١٩٧٣)، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠، إلا أنها تعتبر دراسة تاريخية للعلاقات السياسية الكويتية العراقية خلال فترة زمنية معينة (١٩٦١-١٩٧٣)، وقد قمت من خلال هذه الدراسة بإضافة تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين بعد هذه الفترة الزمنية.

(٤) دراسة للدكتور عبد الرضا أسيري بعنوان (سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة إلى المستقبل)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت – الكويت، ١٩٩٣، وقد اختصت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية حتى عام ١٩٩٠ خلال فترة زمنية معينة، وقد قمت من خلال أطروحة الدراسة بإضافة العوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية بعد عام ١٩٩٠ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠١).

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وهي كالتالي:

- **الفصل الأول:** العوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية.
- **الفصل الثاني:** المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية.
- **الفصل الثالث:** سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٦١-١٩٩١.
- **الفصل الرابع:** سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلفية تاريخية:

الكويت تصغير كلمة كوت ومعناه الحصن الصغير أو القلعة الصغيرة، التي أتى اسم الكويت منها، هذا الحصـــن بناه محمد بن عريعر أمير قبيلة بني خالد، التي كانت تحكم الكويت والإحساء وتوفي في عام ١١٠٣ هـ (١٦٩١م) [١].

والكويت قبل هذا الاسم عرفت بكاظمة ومن ثم القرين حتى اقترن اسم القرين بالكويت حالياً.[٢] إما تسمية القرين أو الكويت فهي تصغير من قرن وكوت ولعل براك شيخ بني خالد إنما أنشأ كويتاً بالقرين، وغلب اسم الكويت على الموضع[٣] .

ورد اســـم الكويت والقرين وكاظمة في كثير من كتب الرحالة العرب والغربيين، وظهرت خرائط في مراجع رحالة غربيين تظهر بها اســم القرين أو الكويت على خرائطهم منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي التي تظهر بها الكويت ككيان سياسي مستقل (انظر الخرائط في الملحق) .

وكانت الكويت والإحساء تخضعان لحكم شيوخ بني خالد خلال القرن السادس عشر الميلادي ما بين قطر جنوباً والبصـــرة شـــمالا ، وكانت علاقتهم طيبة مع العثمانيين الذين اخضعوا العراق لنفوذهم في القرن السادس عشر.

وفي عام ١٥٥٥م احتل الأتراك الإحساء مما فيها الكويت المتميزة جغرافيا واقتصادياً [٤] ، وفي حرب ضـد بني خالد اسـتطاع الأتراك السـيطرة طوال النصـف الثاني من القرن السادس عشر وحتى نهاية (النصف الثاني) من القرن السابع عشر على كل الأراضي من البصرة حتى الإحساء بعد انتصاراتهم على الإيرانيين واحتلال العراق، وفي عام ١٦٦٩م تولى الشيخ براك زعامة بني خالد وفرضت قواته حصارا على القوات التركية، واستطاع استرداد الإحســاء بأكملها، وبذلك انتهت السـيطرة التركية على السـاحل الغربي للخليج العربي وبعد عشر سنوات من انتصاره على الأتراك أنشأ براك بن عريعر حصناً أو قلعة عرفت بعد ذلك بالكويت[٥]

---

[١] حسين، عبد العزيز، (المجتمع العربي بالكويت)، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤،ص ص٢٣-٢٧.

[٢] التميمي، عبد الملك خلف (ابحاث من تاريخ الكويت) ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩، ص١١.

[٣] أبو حاكمة، أحمد مصـــطفى (تاريخ الكويت الحديث : ١٧٥٢-١٩٦٥)، ط١ ذات الســـلاســـل للطباعة والنشـــر، الكويت، ١٩٨٤،ص١٨

[٤] نفس المرجع، ص٢٠.

[٥] بوندرافيســكي، غيورغي (الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاســع عشــر ميلادي واوائل القرن العشــرين)، ط١،مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤ ،ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الأعوام (١٦٦٥-١٦٦٧) وفدت إلى القرين مجموعة من (قبيلة العتوب)، وهم مجموعة من الأسر تنتمي إلى قبيلة عنزة (آل الصباح – آل الجلاهمة– آل الخليفة) من الجنوب إلى الشمال واستقروا بالكويت أبان حكم براك بن عريعر.[٦] وفي بداية القرن الثامن عشر بدأت قبيلة بني خالد تضعف نتيجة للخلافات الأسرية على الحكم بينهم إلى جانب هجمات السعوديين عليها مما مهد الطريق إلى فقدان سيطرتها علي الكويت، وبالتالي أعطى نوعاً من الاستقلال إلى (العتوب) في تلك المنطقة لإدارة أمور المنطقة، وبعد انهيار حكم بني خالد (بايعه) الكويتيون أول حاكم لهم لإدارة أمور البلاد وهو "صباح الأول" عام ١٧٥٢م ، وبهذا التاريخ يعود التاريخ السياسي للكويت الحديث منذ تولي آل الصباح حكم البلاد إلا أن بعض المصادر ترجع بداية حكم آل الصباح للبلاد منذ عام ١٧١١ م. [٧]

وعلى الرغم من صغر مساحة الكويت وقساوة طقسها ، فإن الموقع الجغرافي للبلاد جعلها بؤرة صراع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين القوى العظمى الألمانية والبريطانية والروسية والتركية . وكان خلال احتلال الفرس للبصرة (١٧٧٥-١٧٧٩) سبباً في خلق الفرصة الأولى للاتصال الرسمي الكويتي البريطاني ، حيث تحولت التجارة والبريد السطحي البريطاني إلى الكويت من الهند والبحر المتوسط وأوروبا ، ونتيجة للانتعاش الاقتصادي قام الكويتيون بمساعدة آل خليفة بمهاجمة البحرين في عام ١٧٨٣م وتم طرد الفرس منها .[٨] إضافة إلى حادثة انتقال شركة الهند الشرقية (البريطانية) من البصرة إلى الكويت خلال الأعوام (١٧٩٣-١٧٩٤) و (١٨٢١-١٨٢٣) اثر خلافات البريطانية العثمانية عندما طلب الوالي العثماني رحيل الشركة من الأراضي العثمانية، وبرحيل شركة الهند الشرقية (البريطانية) تحولت التجارة وبخاصة البريطانية من الهند إلى الكويت وأدى هذا بدوره إلى ظهور الكويت كأهمية اقتصادية وتجارية بالنسبة للدول الأخرى نتيجة موقعها الجغرافي المطل علي الخليج العربي[٩].

وعلى المستوى الإقليمي واجهت الكويت العديد من التهديدات المحتملة والفعلية من القبائل المجاورة بين أعوام (١٧٨٣ و ١٧٩٤ و ١٧٩٦) حاولت الاستيلاء عليها ، ظهور الحركة الوهابية ومحاولتها الاستيلاء الكويت عام (١٧٩٢-١٧٩٣) إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل[١٠].

---

[٦] الأعظمي، وليد حمدي (الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢-١٩٦٠)، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١ص٢٣.

[٧] رشيد، عبد العزيز (تاريخ الكويت) منشورات دار المكتبة الحياة، لبنان، ١٩٧٨، ص١٠٧.

[٨] جودة، احمد حسن (المصالح البريطانية في الكويت حتى ١٩٣٩)، مركز الدراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٩ ، ص٣٣٧.

[٩] لجنة من المختصين (الكويت وجوداً وحدوداً: حقائق موضوعية والادعاءات العراقية) ط٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٧، ص ص٦١-٦٣.

[١٠] الرشيدي، أحمد وآخرون (الكويت من الإمارة إلى الدولة)، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة للموقع الجغرافي للكويت والصراع الدولي عليها ومحاولة السيطرة على الخليج العربي من قبل القوى العظمى أُثير موضوع السيادة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويعود سبب هذه الإثارة إلى أمرين : (الأول) : زيادة النفوذ البريطاني في الخليج العربي وبخاصة بعد توقيع بريطانيا معاهدة صلح مع شيوخ الخليج عام ١٨٢١م . (والأمر الثاني) هو رغبة تركيا في بناء سكة حديد تصل بين برلين و بغداد وينتهي بالكويت، ولهذا السبب أثير موضوع التبعية لتركيا[١١].

تعتبر علاقة الدولة العثمانية بالكويت ذات ارتباط ديني ، ولم يكن لها نفوذ سياسي وفعلي خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، وتشير أكثر الحوادث على أن " السيادة العثمانية على الكويت كانت اسمية باستثناء بعض الفترات المحددة "[١٢] ويتضح هذا من خلال القوانين والأحكام والإدارة التي كانت تتبع في الولايات العثمانية وبخاصة العراق وتختلف تماما عن الكويت ، وهذا ما أكده مدحت باشا والى بغداد الذي قاد حملة ١٨٧١م على الإحساء لتحويل التبعية الاسمية إلى فعلية إذ ذكر " بأن شعب الكويت قد نجح تماما في مقاومة كل المحاولات لوضعهم ضمن سيادة المحاكم والقوانين التركية ، وأنهم كانوا يحافظون على استقلالهم من الناحية العملية"[١٣] .

وفي ٢٣ يناير ١٨٩٦ تولى الشيخ مبارك الصباح الحكم في البلاد بعد انقلاب دموي قاده على أخويه جراح ومحمد بعد اتهام أخويه بعدم قدرتهم على إدارة أمور البلاد وتحالفهم مع الدولة العثمانية.

ولسعي الشيخ مبارك التهرب من استقطاب الدول الكبرى والضغوط العثمانية استغل الحاكم التناقضات والتنافس بين الأطراف ، وعرض مبارك الحماية البريطانية على الكويت وحصل عليها بعد عدة محاولات فاشلة وفي ٢٣ يناير ١٨٩٩م وقع الشيخ مبارك اتفاقية حماية مع بريطانيا وتنص الاتفاقية على انه " يتعهد الشيخ مبارك وورثته من بعده بان لا يقبل وكيلا أو قائمقام من جانب دولة أو حكومة الكويت بغير رخصة الدولة البهية ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرضى ولا ينقل بنوع أخر ولا يسمح للسكون قطعة من أرضه إلى دولة أو رعية من دول أخرى دون أن يحصل على الإجازة أولا من دولة بريطانيا لأجل هذه الإرادة" (انظر إلى نص الاتفاقية بالملحق رقم (7)) وركزت هذه الاتفاقية على إدارة الأمور الخارجية لبريطانيا بينما الإدارة الداخلية لشيخ الكويت.

---

[١١] الأعظمي، وليد حمدي، مرجع سابق ، ص٥٩.

[١٢] العبد القادر، محمد عبد الله خالد (الحدود الكويتية العراقية : دراسة في الجغرافيا السياسية)، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠ ، ص ٣١.

[١٣] الأعظمي، وليد حمدي، مرجع سابق ، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد احتجت الدولة العثمانية على الاتفاقية إلا أن بريطانيا تمكنت من حسم خلافاتها مع الدولة العثمانية بخصوص الكويت والخليج وجرت مباحثات بين الطرفين بدأت منذ عام ١٩١١م حتى توقيع اتفاقية الخاصة بالخليج العربي في ٢٩ يوليو ١٩١٣م وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت الدولة العثمانية حسب المادتين (٥و٧) من الاتفاقية بجميع الاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا وبكيان الكويت المستقل ، وتم تحديد الحدود الكويتية مع الدولة العثمانية، ونصت أيضا على عدم تدخل الدولة العثمانية بالشؤون الداخلية للكويت ، ولكن مع وقوع الحرب العالمية الأولى منع من المصادقة على الاتفاقية بسبب دخول الطرفين الحرب (انظر نص الاتفاقية البريطانية–العثمانية في الملحق **رقم (8)**) . انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بهزيمة الدولة العثمانية ،وفي اعقاب هزيمة تركيا العثمانية تم التوقيع علي معاهدة الصلح (سيفر) عام ١٩٢٠تم الاعتراف ببلاد الرافدين وسوريا كدولتين ،وابرام معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو عام ١٩٢٣، والتي بموجبها تنازلت الدول العثمانية رسمياً عن كامل حقوقها في الأراضي التي تسيطر عليها، وعلى هذا الأساس ظهر العراق لأول مره ككيان سياسي موحد عام ١٩٢١ تحت الحكم الهاشمي بقيادة الملك فيصل الأول تحت الانتداب البريطاني ، إذ قبل هذه الفترة كان العراق عبارة عن ثلاث ولايات عثمانية (البصرة – بغداد – الموصل) بينما بقيت الكويت تحت الحماية البريطانية بموجب الاتفاقية عام ١٨٩٩م[١٤] .

وفي ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٢م تم التوصل إلى اتفاقية (العقير) الحدودية بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وجاءت نتيجة المؤتمر (العقير) مخيبة لآمال الكويتيين ومصالحهم حيث خسرت الكويت ثلثي أراضيها لصالح السعودية ، وقد احتج أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح لدى المعتمد البريطاني ، وكان الادعاء في ذلك الوقت بأن" السيف كان أقوى من القلم " لذلك تنازلت الكويت عن أراضيها . [١٥]

وقد استمرت الرسائل المتبادلة بين كل من العراق والكويت وبريطانيا لتأكيد الحدود بين كل من الكويت والعراق منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٣٢ لتأكيد الحدود الكويتية العراقية وعندما أراد العراق الاستقلال عام ١٩٣٢م ودخوله " عصبة الأمم " كان لابد أن تكون الدولة محدودة المعالم والحدود، وقد أرسل نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك ، رسائل لتأكيد الحدود العراقية الكويتية في رسائل متبادلة بين كل من الكويت وبريطانيا والعراق.

[١٤] الغنيم، يعقوب يوسف (الكويت تواجه الأطماع)، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٨، ص٧٧.

[١٥] الأعظمي، وليد حمدي، مرجع سابق، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدد نوري السعيد الحدود العراقية على النحو الآتي " من تقاطع وادي العوجه مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد وادي الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم القصر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله وتعود جزر بوبيان وورية ومسكان وفيلكا وعوهة وقاروة وأم المرادم للكويت " . وقد وافق حاكم الكويت برسالة على الحدود التي ذكرها نوري السعيد في رسالة على الحدود الكويتية العراقية [١٦] (انظر نص المراسلات بين حاكم الكويت وبريطانيا والعراق لتحديد الحدود الكويتية العراقية **ملحق رقم(٩)(١٠)(١١)(١٢)**.

وهي الحدود نفسها التي أقرتها اتفاقية عام ١٩١٣م ، التي أكد العراق عليها بالرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وأمير الكويت في ذلك الوقت . وبهذا استقل العراق ولم تحدث أي مشكلة حدودية مع الكويت ..[١٧] وقد بدأت العلاقات الكويتية العراقية مرحلة جديدة دون أي عوائق حتى عام ١٩٣٨م ، عندما طلب الملك غازي انضمام الكويت للعراق في محاولة منه لإنشاء دولة الهلال الخصيب الوحدوية ، ويعود السبب الرئيسي لمطالبه إلى اكتشاف النفط في الكويت عام ١٩٣٨م وطمع العراق في هذه الثروة بالإضافة إلى عمليات التهريب التي تحدث في ذلك الوقت ، وقد حاول العراق خلال فترة الثلاثينات والأربعينات والخمسينات فتح قنصلية عراقية في الكويت إلا أنّ طلبها كان يرفض دائماً.[١٨]

وتميزت العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل ، وفي عام ١٩٥٨م قام الاتحاد الهاشمي بين (الأردن والعراق) وكان نوري السعيد متحمسا لضم الكويت كدولة مستقلة ، وبالفعل طلب من بريطانيا إعلان استقلال الكويت ودخولها للاتحاد ويرجع هذا لسببين. [١٩]

١.أهمية انضمام الكويت وبخاصة أن حكامها لا يرتبطون بصلة قربى إلى الأسرة الهاشمية مما يجعل الاتحاد اكثر تقبلا بالمنطقة .

٢.الأهمية الاقتصادية للكويت وقدرتها على دعم الاتحاد لسد العجز في ميزان هذه الدول وان تتم الاستفادة من الأموال الكويتية في دعم موازنة الاتحاد بعد دخول الأردن والدول الفقيرة مقارنة مع العراق.

---

[١٦] الغنيم، يعقوب يوسف، مرجع سابق ، ص٨٣.

[١٧] لجنة من المختصين (ترسيم الحدود الكويتية العراقية : الحق التاريخي والإرادة الدولية) ط٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤، ص٤١.

[١٨] أسيري، عبد الرضا (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات ... اخفاقات ... تحديات)، ط٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٢ ، ص٣٦.

[١٩] لجنة من المختصتين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أعلن الشيخ عبد الله السالم صراحة عدم استعداد بلاده الانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية مؤكدا عدم وجود أي مكاسب تجنيها الكويت جراء الانضمام، وفعلا لم يكتب للمشروع النجاح لمعارضة الكويت من جهة ، والانقلاب العسكري الذي حدث في العراق عام ١٩٥٨م ، الذي أنهى العهد الملكي وما ترتب على ذلك من حل هذا الاتحاد ، ونتيجة انتهاء العهد الملكي في العراق بدا ظهور عهد جديد في سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق تمثلت عند استقلال دولة الكويت في عام ١٩٦١م ، ومطالبة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بالكويت تحت عدة ادعاءات [٢٠].

وفي عام ١٩٦٣ حدث انقلاب عسكري في العراق وأنهى نظام حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وجاءت الحكومة الجديدة برئاسة عبد السلام عارف، وقد تمّ الاعتراف من قبل هذه الحكومة باستقلال دولة الكويت وبحدودها المعترف بها في مراسلات عام ١٩٣٢، وخلال الفترة من عام (١٩٦٣-١٩٩٠) بقيت المشكلة الأساسية بين البلدين ترسيم الحدود بين البلدين ضمن ما جاء بالاتفاقية، وخلال هذه الفترة حدثت عدة متغيرات أثرت بطبيعتها على مشكلة الحدود بين البلدين، وقد بقيت قضية الحدود هادئة خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية والتي عرفت باسم حرب الخليج الأولى، ومع انتهاءها عادت إلى الظهور مجدداً.

ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق بعد حربه مع إيران برزت بوادر أزمة الخليج الثانية التي انتقلت من قضايا اقتصادية وتحولها إلى قضايا حدودية والتي انتهت باحتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠.

---

[٢٠] المرجع السابق، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
العوامل المؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية

تمهيد :

سنتناول في هذا الفصل سياسة الكويت الخارجية بشكل عام عواملها ومحدداتها وأهدافها وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول :** تناولت في هذا المبحث العوامل المادية لسياسة الكويت الخارجية ومنها العامل الجغرافي والاقتصادي والسكاني.
- **المبحث الثاني :** تناولت في هذا المبحث العامل الخليجي والعربي والدولي لسياسة الكويت الخارجية.
- **المبحث الثالث :** تناولت في هذا المبحث أدوات السياسة الخارجية الكويتية وأهميتها في سياسة الكويت الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
العامل الجغرافي والاقتصادي والسكاني لسياسة الكويت الخارجية

المطلب الأول : العامل الجغرافي

تقع دولة الكويت في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي والذي يحدها من الشرق ويحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية وهي بحكم موقعها منفذ لشمال شرق الجزيرة العربية، وتبلغ المسافة بين أقصى موقع على الحدود الشمالية ونظيره على الحدود الجنوبية نحو ٢٠٠ كيلو متر (١٢٤) ميلا وبين الحدود الشرقية والغربية على امتداد خط عرض ٢٩° نحو ١٧٠ كيلومتر (١٠٦ أميال) .[٢١]

ويبلغ طول الحدود حوالي ٦٨٥ كيلومتراً (٤٢٦ ميلاً) منها حوالي ١٩٥ كيلومتراً (١٢١ ميلاً) حدود بحرية على الخليج شرقاً، ٤٩٠ كيلومتراً (٣٠٤ ميلاً) حدود مشتركة تجمع المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب على امتداد حوالي ٢٥٠ كيلومتراً (١٥٥ ميلاً)، والجمهورية العراقية من الشمال والغرب على امتداد ٢٤٠ كيلومتراً (١٤٩ ميلاً)، ونظراً لوقوع الكويت بين خطي عرض ٢٨,٣٠و ٣٠,٠٦ شمال خط الاستواء وخطي طول ٤٦,٣٠ و٤٨,٢٠ شرق خط جر ينتش فان مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة.[٢٢]

وقد صدر مرسوم أميري في ١٧ ديسمبر ١٩٦٧م يحدد المياه الإقليمية لدولة الكويت باثني عشر ميلا، ويشمل البر أو الجزر الكويتية واعتبار جون الكويت مياهها إقليمية بحتة وتقدر مساحة المياه الإقليمية الكويتية بنحو ٢٢٠٠ ميل مربع وتقسم إلى منطقتين : [٢٣]

١- المنطقة الشمالية وهي ضحلة لا يزيد عمق مياهها في معظمها عن خمسة أمتار ويغطي قاعها طبقة طينية .

٢- المنطقة الجنوبية وهي عميقة نسبيا ويغطي قاعها خليط من الرواسب الرملية والسليكية وقد أقيمت معظم موانئ الكويت على الساحل الجنوبي للبلاد بسبب عمق المياه .

---

[٢١] الكتاب السنوي (دولة الكويت: وزارة الإعلام)، ١٩٩٨ ، ص٢١.

[٢٢] الكويت حقائق وأرقام، (الكويت : وزارة الإعلام)، ١٩٩٩، ص١٨.

[٢٣] الكتاب السنوي، مرجع سابق ، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبلغ مساحة دولة الكويت الكلية ١٧,٨١٨ كيلومتراً مربعاً (٦٩٦٠ ميلا مربعاً)، وحوالي ٢٠,٠٠٠ كيلومتراً بالمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية . [٢٤]

وللموقع الجغرافي للكويت قديماً وحديثاً أهمية كبرى بالنسبة للدول سواء المحيطة به أو الدول العظمي كمنفذ على رأس الخليج العربي، وللكويت موقع جغرافي حيوي لعدة أسباب منها: [٢٥]

١- قاعدة جوية ممتازة .

٢- قاعدة تموين وادخار .

٣- مربط الرأس لتأمين التجارة قديماً وحديثاً .

٤- وجود حقول النفط والاحتياطي العظيم بها والتي تعتبر المادة الحيوية للعالم (١٠% من احتياطي النفط بالعالم)

ونتيجة للموقع الجغرافي للكويت حاليا فإنها تقع بين ثلاث دول إقليمية اكبر منها مساحة وعدد سكان وقدرة عسكرية، وهي المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها ما يعادل ٢,٢٥٥,٠٠٠ كيلومتر مربع[٢٦]جمهورية العراق تبلغ مساحتها ٤٣٧,٠٧٢كم٢، وجمهورية إيران الإسلامية تبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠ كم٢. [٢٧] وبالتالي الاعتبارات الجيوسياسية قد جعلت من دولة الكويت مركزاً لدائرة تضم ثلاث قوى ضاربة ينشط كل منها لبلوغ غاياته وأهدافه في المنطقة وبناء عليه يمكن اعتبار دولة الكويت كما هو متعارف عليه في عالم السياسة الدولية بمثابة منطقة عازلة Buffer Zone بين قوى متنافسة، هذا الاستنتاج مؤداه أن أي تهديد للأمن ولسلامة هذه المنطقة بالاعتداء على حدودها أو أي محاولة لضمنها أو تذويبها سيشكل خطراً كبيراً، ولقد أثر العامل الجغرافي المجاور للعراق تأثيراً مباشراً على الكويت بحكم الموقع الجغرافي كما حدث في الخروقات الحدودية من جانب العراق وباحتلال مركز الصامتة في عام ١٩٧٣م والموقف الأكثر صرامةً هو احتلال دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م

---

[٢٤] سلطان، غانم/ فتحي فياض (جغرافية الكويت: دراسة في الظروف الطبيعية والسكان)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٣، ص٢٩.

[٢٥] الفيل، محمد رشيد (الجغرافيا التاريخية للكويت)، ط٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٣٢.

[٢٦] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (إحصائيات خليجية مختارة)، العدد ٨، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية) جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٨، ص٣٤٣.

٢٧) http://www.aljazeera.net (موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الإنترنت : معلومات الدولة : الملف الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك من جانب الاعتداءات الإيرانية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، يمكن القول أن موقع الكويت الجغرافي بين ثلاث قوى كبرى إقليمية جعلتها تنتهج سياسة الحياد الإقليمية في المنطقة حتى نهاية السبعينات للمحافظة على كيانها السياسي والتوفيق بين المصالح الإقليمية للدول الأخرى، ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت هذه الحرب أمام صانع القرار السياسي بالكويت أما اعتماد سياسية الحياد الإقليمي كالذي مارسته حتى نهاية السبعينات، أو اعتماد توافق متين مع اثنتين من القوى الثلاث، وهو ما حدث خلال الثمانينات عندما وقفت الكويت إلى جانب العراق على الرغم من موقفها في هذه الحرب وهي سياسة الحياد المعلنة، حيث شهدت العلاقات الكويتية العراقية ازدهارا ملحوظا مع كل من (بغداد والرياض) وقد جاء الاجتياح العراقي للكويت ليكون في إحدى تجلياته تعبيرا عن الاضطراب الذي أصاب هذه المعادلة إلا أن العلاقات الكويتية الإيرانية تبقى حاجة كويتية بمقدار ما هي حاجة إيرانية وأن تباينت طبيعة هذه الأهداف إلا أن العلاقة ستبقى تحت سقف محدد لا يخترق ثوابت ومعطيات العلاقات الدولية للكويت خصوصا من جهة صلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية . [٢٨]

وبالتالي سيظل على صانع القرار السياسي محددات يتبعها في اتخاذ القرار السياسي بالكويت نتيجة للموقع الجغرافي لدولة الكويت وقد ظهرت ما يسمى "بالحصار الذهني" أو "عقلية الحصار" نتيجة للموقع الجيواستراتيجي في المثلث الحرج بين دولتين متنازعتين (إيران والعراق) بالإضافة إلى الملكة العربية السعودية وبذلك انتهجت الكويت قبل وبعد استقلالها ومنذ ظهورها في القرن السابع عشر تحركات سياسية تهدف إلى المحافظة على وجودها وبقائها وعلى مصالحها الأمنية والتي تقع بين دول أقوى منها عسكريا وجغرافيا وبعدد السكان.

وعلى ضوء تلك الاعتبارات ونتيجة للموقع الجغرافي تعد الحاجة بالنسبة للتصور الكويتي بإيجاد مظلة أمنية تحفظ للكويت أمنها وبقائها، وبالفعل في عام ١٩٧١م قام وفد كبير يمثل كافة قطاعات الدولة برئاسة نائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح بزيارة إلى دول المنطقة حاملاً معه مشروع اتفاق شامل للتعاون في شتى المجالات لدول الخليج العربي والذي أسفر عنه تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١م [٢٩].

---

[٢٨] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية: رقم التصنيف ٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣، الكويت، جريدة الوطن .

[٢٩] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية: رقم التصنيف ٥-٦) بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٥، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي يعتبر الموقع الجغرافي لدولة الكويت عرضة للتهديد من قبل هذه الدول منذ ظهور الكويت كأمارة عام ١٧٥٢م فالعراق يتطلع لضم الكويت ويسعى جاهدا لفرض سيطرته عليها من خلال السيطرة على جزيرتي وربة وبوبيان منذ عهد العراق العثماني ومروراً بعهد الملك غازي في الثلاثينات من القرن السابق وحتى زمن اللواء عبد الكريم قاسم في أوائل الستينات، وأخيراً في عهد الرئيس العراقي صدام حسين عندما احتل دولة الكويت في عام ١٩٩٠م أما الجانب الإيراني والذي يشكل إحدى زوايا المثلث الضاغط فلم تسجل أحداث تاريخ الكويت أي مخاوف فعلية تهديده لدولة الكويت إلا خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية نتيجة للموقف الكويتي المساند للعراق وما ترتب من خطر تعرضت له الكويت والنظام السياسي بالكويت من تخريب وتحرش عسكري من قبل إيران [٣٠].

أما المملكة العربية السعودية فقد ظهرت منها بعض المخاطر على الكويت منذ ظهور الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر عندما حاولت إخضاع الكويت وضم الكويت إلا إنها لم تنجح ، ولكن الملك عبد العزيز بن سعود آل سعود نجح من جهة أخرى في تقليص الأراضي الكويتية في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م لتحديد الحدود بين كل من الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية عندما خسرت الكويت ثلثي أراضيها لصالح السعودية وهو ما أشار إليه صراحة السير (برسي كوكس) في مؤتمر العقير.[٣١]

إلا أنه منذ استقلال الكويت بدا الخطر العراقي هو الدائم حتى الغزو العراقي لدولة الكويت وحتى وقت هذه الدراسة .

وبالتالي يظل العامل الجغرافي من العوامل المهمة والتي تتحكم لدى صانع القرار السياسي في دولة الكويت في اتخاذ قراره السياسي، وقد ميز الكويت موقعها الحيوي المطل على الخليج العربي ونتيجة لهذا انتهجت الكويت أو صانع القرار السياسي بالكويت على الحياد في سياستها الخارجية حفاظاً على نفسها وأمنها لمنع الاصطدام مع هذه القوى في المنطقة نتيجة للموقع الجغرافي.

---

[٣٠] الدويهيس، أحمد حمود (سياسة الكويت الخارجية ١٩٦١-١٩٩١)رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن،1992، ص٣٢.

[٣١] الفيل، محمد رشيد، مرجع سابق، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : العامل السكاني

يعتبر العامل السكاني من العوامل المهمة والتي تعتبر من محددات السياسة الخارجية الكويتية، وتعود أول إحصائية رسمية لتعداد السكان بالكويت إلى عام ١٩٥٧م فقد بلغ عدد سكان الكويت في ذلك الوقت ٢٠٦,٤٧٣ نسمة منهم ١١٣,٦٣٣ كويتيا و ٩٢,٨٥١ غير كويتي بنسبة ٥٥% كويتيا إلى ٤٥% غير كويتي، ومع زيادة الطلب على العمالة بمختلف أنواعها اللازمة لتحريك عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي بدأ التدفق البشري إلى الكويت وبدأ معه تغيير التركيبة السكانية لصالح غير الكويتيين، فحسب تقديرات عام ١٩٨٩م بلغ عدد سكان الكويت ٢٠١٤١٣٥ نسمة منهم ٥٥٠١٨١ كويتياً، ١٤٦٣٩٥٤ غير كويتي بنسبة ٢٧,٣% كويتيا إلى ٧٢,٧% غير كويتي [٣٢].

وقد ارتفع عدد سكان الكويت ما بين عامي ١٩٣٠ (٣٠ ألف نسمة في ذلك الوقت) و١٩٩٠م حوالي سبعين ضعفا ليصل في ليلة احتلال الكويت تقريبا إلى ٢،٢ مليون نسمة [٣٣].

ويتضح من الصورة السكانية أن أعداد ونسب الكويتيين في تناقص مستمر من بعد عام ١٩٥٧م بدأت نسبة الكويتيين تتناقص مقابل غير الكويتيين، حيث انخفضت أعداد نسبتهم في إحصائيات ١٩٦٥م إلى ٢٢٠,٥٩ بنسبة ٤٧% وغير الكويتيين ٥٢,٩%، وفي عام ١٩٧٠م وصل عدد الكويتيين ٣٤٧,٣٩٦ بنسبة (٤٧%) وغير كويتيين بنسبة (٥٣%) ،وفي عام ١٩٧٥م وصل عدد الكويتيين ٤٧٢,٠٨٨ بنسبة ٤٧,٥% وغير الكويتيين بنسبة ٥٢,٥%، وفي عام ١٩٨٠ وصل عدد الكويتيين ٥٦٥,٦١٣ بنسبة ٤١,٧% وغير كويتيين بنسبة ٥٩,٣%، وفي عام ١٩٨٥ وصل عدد الكويتيين ٦٨١,٢٨٨ بنسبة ٤٠,١% وغير الكويتيين بنسبة ٥٩,٩%، وفي عام ١٩٩٠م وصل عدد الكويتيين إلى ٥٦٤,٠٧٧ بنسبة ٢٦,٥% وغير الكويتيين بنسبة ٧٣,٥% [٣٤].

وبعد حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت خرج الكثير من الأجانب وخاصة العرب منهم من الكويت فلأول مرة يحدث نوع من التقارب بالنسبة لعدد الكويتيين بعد تحرير دولة الكويت حيث وصل عدد سكان الكويت إلى ١,٤٨٤،٤٣١ شكل عدد الكويتيين منهم ٦٤٢,٥٩٦ بنسبة ٤٣,٣% وغير الكويتيين ٨٤١,٨٣٥ [٣٥].

---

[٣٢] محمد، عيسى حاجي (السكان والعمالة في الاقتصاد الكويتي: المشكلة والسياسات)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٨٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦، ص١٧.

[٣٣] السعدون، جاسم خالد (المستقبل الاقتصادي للخليج العربي)، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ١٩٩٢ ، ص٢٠.

[٣٤] أسيري، عبد الرضا (النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات)، ط٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦، ص٢٨٨.

[٣٥] محمد، عيسى حاجي ، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بلغ عدد سكان الكويت في عام ١٩٩٨ بـ٢,٢٧٠,٨٦٥ نسمة، وبلغ عدد المواطنين الكويتيين ٧٨٦,٠١٠ بنسبة ٣٤,٦% وغير كويتي بـ١,٤٨٤,٨٥٥ بنسبة ٦٥,٤٠%[٣٦] إلا أن في عام ١٩٩٩م أدى انخفاض في عدد السكان دولة الكويت من نحو ٢,٢٥٥ مليون نسمة نهاية عام ١٩٩٩م إلى ٢,٢١٧ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٠م ويمثل الانخفاض بنسبة ١,٧% ويعزى هذا الانخفاض في عدد السكان إلى انخفاض نسبة عدد السكان غير الكويتيين بنسبة ٤,٧% من نحو ١,٤٤٣ مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٩م إلى ١,٣٧٥ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٠م، ومن جهة أخرى وصل عدد السكان الكويتيين نموها خلال عام ٢٠٠٠م بمعدل ٣,٦% لتصل أعدادهم إلى ٨٤١,٧٩٠ ألف نسمة نهاية عام ٢٠٠٠م مقارنة بنحو ٨١٢,٢٥٥ ألف نسمة نهاية عام ١٩٩٩م، وعلي اثر ذلك ارتفع نسبة عدد سكان الكويتيين من أجمالي السكان فيما بين نهاية عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٠م من ٣٦% إلى ٣٨% مقابل انخفاض عدد غير الكويتيين من ٦٤% إلى ٦٢% (انظر الجدول **رقم (١)** في قائمة الملاحق) ويتضح من هذا الخلل في التركيب السكاني بالكويت بخصوص نسبة الكويتيين لغير الكويتيين مما يعد عاملاً قوياً سوف يعرض أمن الكويت واستقرارها إلى خطر ويتضح أن وجود هذه الجاليات غير الكويتية والتي تفوق عدد المواطنين سيعرض الكويت إلى عدة مخاطر أمنية وسياسية واجتماعية للأسباب التالية:[٣٨]

١.إمكانية التدخل العسكري المباشر ضد الدولة المضيفة تحت مبرر حماية مصالح مواطنيها .

٢.استخدام أبناء هذه الجاليات لأغراض التجسس والدعاية والتخريب ضد مصالح البلد المضيف واستخدامهم للمساعدة في أي عمل عسكري في هذه الدولة .

٣.هذه الجاليات تدين بالولاء لبلدها الأصلي وسلوك هذه الجاليات مرهون بطبيعة العلاقات ما بين البلدين .

---

[٣٦] العيسى، شملان يوسف (تأثير أزمة الخليج في العمالة العربية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٠، ص٣١).

[٣٧] بنك الكويت المركزي (التقرير الاقتصادي عام ٢٠٠٠م) الكويت ، ص٥٩.

[٣٨] الدويهيس، أحمد حمود، مرجع سابق ، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. إلغاء الهوية القومية والاجتماعية للسكان بسبب التناقض في العادات والتقاليد الأخلاقية بين الجاليات والمواطنين مما يولد نوعاً من التنافر الاجتماعي وخاصة من الأجانب غير العرب.

٥. وجود هذه الجاليات يؤدي إلى فرصة التدخل للدول في شؤون الدولة المضيفة مما يعرضها للتدخل الخارجي بحجة حماية مصالح مواطنيها وهناك عوامل أخرى تسبب بها التركيبة السكانية الضرر على صورة الكويت الخارجية .

هذه من الناحية الداخلية للتركيبة السكانية والتي تؤثر على العامل الخارجي للسياسة الخارجية لدولة الكويت أما من الناحية الأمنية فالكويت تقع بين ثلاث دول إقليمية اكبر منها مساحة كما تم التطرق إليه في المطلب الأول من هذا الفصل وتقع أيضا بين ثلاث دول اكبر منها في عدد السكان فالكويت يبلغ عدد سكانها في نهاية ٢٠٠٠ بـ ٢,٢١٧ مليون نسمة حيث تتمثل نسبة النمو السكاني بالكويت بـ ٣,٠٣% ويمثل نسبة عدد الكويتيين ٣٨% بينما عدد غير الكويتيين ٦٢% [٣٩] ، بينما وصل عدد سكان المملكة العربية السعودية إلى ١٨,٢٩٥ مليون نسمة عام ١٩٩٥م[٤٠] ، والجمهورية العراقية وصل عدد السكان فيها إلى ٢٢,٦٧٥,٦١٧ نسمة ونمو سكاني بنسبة ٢,٨٦% لعام ٢٠٠٠م ، بينما يقدر عدد سكان الجمهورية الإيرانية الإسلامية بـ ٦٥,٦١٩,٦٣٦ نسمة ونمو سكاني بنسبة ٠,٨٣% لعام ٢٠٠٠م [٤١].

وهكذا يتضح أن دولة الكويت تنحصر بين ثلاث دول إقليمية اكثر منها في عدد سكان واكبر منها مساحة وهذا بدورة يؤثر على سياسة الكويت الخارجية من الناحية الأمنية تجاه هذه الدول، أما باعتمادها على سياسة الحياد لتجنب المواجهة مع هذه الدول، وهذه السياسة التي اتبعتها الكويت تبين فشلها عندما احتل العراق دولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م، أو العمل علي إيجاد تحالفات تحفظ كيانها الذاتي والاستقلالي والأمن وهو بالفعل ما حدث بعد تحرير دولة الكويت عندما وقعت الكويت اتفاقيات أمنية ودفاعية مع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة وهذه الاتفاقية سارية حتى وقت هذه الدراسة سوف نتحدث عنها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

---

[٣٩] غنيمي، زين الدين عبد المقصود (الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرون: رؤية استراتيجية استشرافيه)، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١، ص٣٧.

[٤٠] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (إحصائيات خليجية مختارة)، العدد١٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، مارس ٢٠٠٠ ، ص٢١١.

[٤١] http://www.aljzeera.net) موقع قناة الجزيرة الأخبارية على الإنترنت : الملف الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : العامل الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المهمة والمحدد لسياسة الكويت إذ جعل هذا العامل الكويت من الدول المؤثرة على الرغم من صغر حجمها بسبب العامل الاقتصادي وقد استخدمت الكويت العامل الاقتصادي كإحدى أدواتها في السياسة الخارجية الكويتية والذي سوف نتحدث عنه من المبحث الثالث من هذا الفصل (الأدوات السياسية الخارجية الكويتية) .

الكويت قديماً وقبل اكتشـــاف النفط بها كانت تعتمد من الناحية الاقتصـــادية على المصـــادر التالية وهي اســـتخراج اللؤلؤ والزراعة والرعي ولقد كان اســـتخراج اللؤلؤ من أهم المصـــادر الاقتصـــادية في الكويت وفي الخليج العربي، فالبدو الرحل والمســـتقرون يتعاطون التجارة داخلياً وخارجياً حيث كانت سفن تجارها تجوب الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وأهمية الكويت من ذلك الوقت تنبع من أنها كانت على راس الخليج العربي إذ كان الخليج العربي يشـكل ذراعا أخر مع البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكان الخليج العربي هو المنفذ الوحيد للتجارة الأوروبية قبل فتح قناة السـويس حيث تعبر منه القوافل والسـفن بتجارتها متجه إلى بلاد الشـــام وأوربا وكانت الكويت تمتلك ٨٠٠ ســـفينة غوص في الخليج العربي [٤٢]،وهي بحكم موقعها تعتبر منفذا أخيرا وأول حلقة وصـــل للتجارة ما بين الخليج العربي وأوربا، وهكذا نجد أن تميز الكويت جغرافيا قد أدى إلى التطور الاقتصـادي للكويت، وازدادت الأهمية الاقتصـــادية بالكويت في عام ١٧٧٦م عندما احتل الفرس في هذه الســـنة البصـــرة (١٧٧٦-١٧٧٩) فقد تحولت تجارة الهند وغيرها إلى الكويت، ونتيجة لهذا الاحتلال انتقلت شـركة الهند الشـرقية (البريطانية) إلى الكويت وتحول البريد البريطاني والتجارة وغيرها للكويت واندفع الكثيرون نتيجة هذا الاحتلال إلى الهجرة إلى الكويت فزادت أعداد ســـكان الكويت وبالتالي يعتبر عام ١٧٧٥م هو التاريخ المدون للعلاقات الكويتية البريطانية عندما تم نقل البريد البريطـاني من الخليج إلى حلب عبر الكويت، وقد زار الكويت عام ١٨٦٢م الرحالة الإنجليزي وليام بلجريف W.Palgrave وقام بوصـــف النشـــاط والازدهار التجارة وصـــناعة السـفن بالكويت ومهارة البحارة الكويتيين وذكر (بالجريف) انه يفضـل مرفأ الكويت على اكثر المرافئ القريبة منه على الخليج العربي [٤٣].

---

[٤٢] التميمي، عبد المالك خلف (الخليج العربي والمغرب العربي : دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي) ط٢، دار القرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٨-٤٠.

[٤٣] سلطان، غانم/ فتحي، فياض، مرجع سابق ، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه بعد اكتشـــاف النفط بالكويت عام ١٩٣٨م تغيرت مفاهيم العامل الاقتصـــادي بالكويت وانتهت الفترة الاقتصادية الماضية وانقرضت معظم الصناعات السابقة مع اكتشاف البترول وظهرت في تلك الســـنة مع اكتشـــاف البترول ودوره في العملية الاقتصـــادية للعالم المطامع الدولية بها وخاصـــة الإقليمية، عندما بدأت أول مطالبة لضـم الكويت للعراق على يد الملك غازي عام ١٩٣٨م لبسط يده على هذه الثروة وإنشاء دولة الهلال الخصيب تحت حكمة إلا أن الكويت بدأت بتصـــدير أول شـــحنة نفط كويتية عام ١٩٤٦م علما بأنه قبل هذه الفترة ومنذ اكتشاف النفط بالكويت لم تصدر الكويت النفط بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، ومنذ تصدير النفط الكويتي لعب دورا رئيسيا في تغير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وسياسة البلاد العامة خاصـــة بعد تأميم النفط بالكويت عام ١٩٧٥م (تأميم شـــركة نفط الكويت) ومع حرب عام ١٩٧٣م بين العرب وإسـرائيل اسـتخدم البترول كسـلعة اسـتراتيجية لدعم المجهود العربي وارتفع سعر البترول على هذا الأساس[٤٤].

ويعتبر مد خول النفط من أهم الإيرادات الحكومية إلى جانب الاســـتثمارات الخارجية للكويت ويعد النفط مصـدراً أساسـيا للدخل القومي بنسـبة تصـل إلى ٨٥% ويقدر الاحتياطي من النفط العالمي ١٩٩٩ بنحو ١٠٣٣,٥ بليون برميل لعام ١٩٩٩م ونصـــيب الكويت من احتياطي النفط العالمي حاليا يبلغ ٩٦,٥ بليون برميل لعام ١٩٩٩، وبالتالي فان معدل إنتاج الكويت من النفط اليومي لعام ١٩٩٨ يبلغ ٢,٠٥١ مليون برميل يومياً فان العمر الافتراضـــي للنفط الكويتي نظريا يبلغ ١٢٩ ســـنة إذا ظل معدل الإنتاج علي ما هو علية بدون زيادة، و يعتبر العامل الاقتصـــادي من أهم العوامل التي جعلت الكويت تظهر على الســـاحة الدولية وبشـــكل فعال خاصـــة أن احتياطي دول الخليج من النفط يقدر ٦٤% من احتياطي النفط بالعالم [٤٥].

وأدى العامل الاقتصـادي إلى تحويل الأنظار أو الأطماع الخارجية تجاه الكويت ولهذا اتجه صـانع القرار السـياسـي في الكويت إلى اسـتخدام العامل الاقتصـادي لخدمة السـياسـة الخارجية الكويتية ونعني بذلك استخدام مواردها المادية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية لكسب الأصـــدقاء وإعاقة الخصـــوم وتوجهت المســـاعدات الكويتية التنموية للمســـاهمة في الأمن والاستقرار والنمو الإقليمي لدولة الكويت، بجانب العامل الإنساني والعربي والإسلامي.

---

[٤٤] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص٢٦٦.

[٤٥] غنيمي، زين الدين عبد المقصود، مرجع سابق، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فخلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية امتنعت نيكاراغوا وزيمبابوي في مجلس الأمن الدولي عن اســـتنكار الهجوم الإيراني على الناقلات النفطية والتجارية في الخليج العربي وقد طلب المسؤولون الكويتيون جهراً بمراجعة وتقييم هذه المساعدات على ضوء التطورات الجديدة وربط هذه المساعدات بمواقف الدول الأخرى تجاه الكويت [٤٦].

وكذلك خلال فترة الغزو العراقي لدولة الكويت بدأت الكويت في تقييم مســـاعداتها الاقتصـــادية مع مصـــالحها القومية على ضـــوء النتائج التي حدثت بعد تحريرها، لذلك اعتبر العامل الاقتصـــادي من العوامل المهمة التي اســـتخدمها صـــانع القرار الســـياســـي كأداة مؤثرة للسياسة الخارجية الكويتية.

[٤٦] أسيري، عبد الرضا، ١٩٩٢، مرجع سابق، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية العامل الخليجي والعربي والدولي

المطلب الأول: العامل الخليجي

يعتبر العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وسياسياً وعسكرياً، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلى سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما رافقها من أثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات على منطقة الخليج العربي ثم ظاهرة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى (جمهورية روسيا الاتحادية حاليا)[٤٧].

ووقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على وثيقة إعلان المجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير ١٩٨١م في الرياض وتم التوقيع على النظام الأساسي في ٢٥ مايو ١٩٨١م في أول قمة للمجلس في أبو ظبي [٤٨].

ولهذا يعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الكويتية بل تعتبر اقرب الدوائر إلى دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضيتا التكامل والأمن في الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلتها تتوجه بالدعوة إلى تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الست كواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسية الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية على مستويين :

الأول :هو داخل إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسؤولين الكويتيين في اجتماعات المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والمستوى الثاني: هو تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها الأقرب جغرافيا للكويت وللقضايا الكويتية قديماً وحاضراً والأكثر دفاعاً وتمسكاً بالأمن الوطني للكويت وسيادتها على أراضيها

---

[٤٧] الحاج، عبد الله جمعة (مجلس التعاون الخليج العربية نحو القرن والعشرون) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٧، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٧، ص٨٠.

[٤٨] الندوة العلمية الرابعة (دول مجلسي التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك) مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد الثاني، ١٩٩٣ ، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو الأمر الذي تجلى في فترة الغزو العراقي لدولة الكويت في دعم الكويت في جميع المحافل الدولية والإقليمية، وقد تجلي ذلك في عام ٢٠٠٠م عندما شـــهدت العلاقات بين البلدين منعطفاً جديداً نتيجة حل الخلاف البحري والوصـول إلى صـيغة نهائية للحدود البحرية والتي أنهت خلافا استمر نحو ٣٤ عاماً [٤٩].

وقد أجريت دراســة حول التنســيق الدبلوماســي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصـويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة علي القرارات الصـادرة عنها ١٩٧٨-١٩٨٨ للقضــايا الدولية، قبل إنشــاء مجلس التعاون الخليجي وبعد إنشــاء المجلس لعملية التصويت. ومن خلال هذه الدراسة تبين أن نسبة التنسيق السياسي المئوي لدول مجلس التعاون الخليجي قبل قيام المجلس لا تتعدى ٣٣,٧٥%، وبعد قيام المجلس وصــلت نســبة التنســيق إلى ٦٤,١٧% مع الأخذ في الاعتبار أنه بعد قيام المجلس لم يكن الاختلاف ذا أهمية، والملاحظ أن ســياســية الكويت الخارجية قبل إنشــاء المجلس مختلفة بعد إنشــائه في توحيد الرأي الخليجي حول القضــايا الدولية في التنسـيق السـياسـي الدبلوماسـي، فقد ارتفعت نسبة الكويت في التنسيق بعملية التصويت للقضـايا الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي من ٣٠% إلى ٦٧,٥% [٥٠]، وهكذا يتضـح أثر البعد الخليجي علي سياسة الكويت الخارجية وخاصة في مجال توحيد الرأي والتنسيق الدبلوماسي للقضايا العربية والإسلامية والدولية .

وقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً فعالاً لتحرير دولة الكويت وحشــد الرأي العام العربي والعالمي ضــد الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال أدانه الغزو العراقي لدولة الكويت والعمل على دعم الكويت ومســاعدتها في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحرير أراضــيها، وشــاركت دول مجلس التعاون الخليجي في قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وعملت علي إكمال المشـاورات والتنسـيق بين دول المجلس للاسـتفادة القصـوى من التســهيلات الموجودة في منطقـة الخليج لتحرير الكويـت والمرابطـة في المملكـة العربيـة السعودية[٥١].

---

[٤٩] ســجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية) العدد١٥، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، يوليو/سبتمبر ٢٠٠٠، ص١٤٥.

[٥٠] عبيد، نايف علي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل) سـلسـلة أطروحة دكتوراه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢١٠.

[٥١] نفس المرجع، ص٣٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثمرت السياسة الخارجية الكويتية على المستوى الخليجي موقفاً جماعياً مؤكداً لقضايا الكويت، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف من المسألة العراقية في جميع بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت حتى وقت هذه الدراسة، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة بغزو الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحدودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣) والإفراج عن الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة عليه فضلاً عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار والمحافظة على أمن المنطقة، كما كان هناك موقف خليجي موحد في مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام ١٩٩٤م جيوشه بما يقارب ١٠٠ ألف جندي على الحدود الكويتية العراقية محاولا تكرار أزمة الخليج الثانية بمطالبة العراق اكثر من مرة بوقف هذه التهديدات[٥٢].

ولذلك تعتبر الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية .

المطلب الثاني: العامل العربي

تكتسب الجهود الكويتية في هذه الدوائر أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومنذ انعقاد أول مؤتمر القمة العربية في عام ١٩٦٤م تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وعملت على الالتزام الكويت بجميع قرارات ومؤتمرات القمة وبوحدة الصف العربية في عدة جوانب، كما في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كان نصيب الكويت الأوفر منها.

---

[٥٢] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاماً من المصير المشترك) العدد ١٢، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩، ص٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقررت الكويت في عام ١٩٦٤م دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تشكيلة في قمة الإسكندرية وساهمت الكويت بمليوني جنيه إسترليني من نفقات إنشاء الجيش، وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ التزمت الكويت بدفع ٥٥ مليون جنية إســـترليني (١٣٥ مليونا) لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول المواجهة للتصدي لأي عدوان وفي عام ١٩٦٧م التزمت الكويت بتقديم ٥٥ مليون دينار كويتي سنوياً لكل من مصر وسوريا والأردن في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، وكذلك الأمر بالنســـبة للحروب ، ففي عام ١٩٧٣م أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة ٥% شهرياً عن الدول الأخرى اعتباراً من ١٩٧٣م على اثر قرار منظمة الأقطار العربية المصـــدر للبترول (الأوابك)، وقد شـــاركت الكويت في الحروب العربية لعام ١٩٦٧م بإرســـال لواء اليرموك للقتال بجانب القوات المصرية، وقد استشهد الكثير من الجنود الكويتيين على ارض المعركة، ولم تقتصر المشاركة على الجنود الكويتيين بل شـــارك ســـلاح الطيران الكويتي بنقل الإمدادات للقوات المرابطة على جبهات القتال العربية، وكذلك الحال بالنسبة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م عندما شـــاركت القوات المسلحة الكويتية بـــ (قوات الجهراء) حيث قامت بأداء واجبها القتالي مع القوات العربية السورية طيلة أيام حرب الاستنزاف التي استمرت ٨٤ يوما وأبدت كفاءة قتالية عالية، هذا بالإضافة إلى مرابطة القوات المســـلحة الكويتية (لواء اليرموك) منذ عام ١٩٦٧م على الجبهة المصـــرية والتي شاركت إلى جانب القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية

أدى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم على أساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام ١٩٥٠م، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية عجز الأمن العربي وعدم فاعليته، ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي على أساس النتائج العسكرية بالإضافة إلى أسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني السابق في منع اعتداء العراق على الكويت، وكذلك عدم ترك أمن الخليج لقوى خارجية قد يكون وجودها مخلاً بالمصـــالح العربية، ولهذا اتجهت دول مجلس التعاون العربي إلى توقيع ميثاق إعلان دمشـــق بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في ١٩٩١/٣/٦م ويهدف هذا الإعلان إلى وضع ترتيبات وتصـــورات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشـــامل نتيجة فشـــل النظام العربي الســـابق القائم على معاهدة الدفاع المشـــترك عام ١٩٥٠م، وكذلك يهدف إلى إيجاد قاعدة صلبة وجديدة لتبني الصف العربي على أسس جديدة وهو إعلان يعتمد أساسا على ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونرى أن إعلان دمشـــق يحمل الطرف الخليجي التزامات مادية كبيرة فهو إعلان كمشـــروع تكاملي عربي يعمل على توفير الحماية الأمنية لدول الخليج مقابل تقديم الدعم الاقتصـــادي لكل من مصـــر وســـوريا وقد تم تخصـــيص ١٠بلايين دولار من دول الخليج لهاتين الدولتين الشقيقتين العربيتين إلا أن هذا المبلغ تقلص إلى ٦بلايين دولار[٥٣] .

ولقد تضـمن إعلان دمشـق خطة لإنشـاء قوة عربية لحفظ السـلام في منطقة الخليج وشـبة الجزيرة العربية بمشـاركة قوات مصـرية وسـورية وقوات دول مجلس التعاون الخليج العربية، وهذا الإعلان ليس بديلاً عن الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها دولة الكويت مع الدول دائمة العضـوية بمجلس الأمن الدولي، بل إشـراك الدول العربية بمسـألة أمن الخليج حتى لا يخل بالمصـــالح العربية في ظل التواجد الأجنبي في الخليج العربي، وفي ١٩ تموز / يوليو ١٩٩١م تم تعديل وثيقة إعلان دمشـق بحيث تتيح لأطرافها هامشـا أوسـع من المرونة وحرية الحركة والتخفيف من الالتزام الجماعي، كما تم التراجع عن الأهداف الاقتصـــادية الطموحة لدول إعلان دمشق إلى البحث عن تحقيق أهداف اكثر تواضعا في المجال الاقتصادي، فإلى جانب فشـل النظام العربي السـابق لمنع اعتداء العراق على الكويت وإيجاد مظلة أمنية جديدة وقاعدة صـــلبة لنظام عربي جديد لعمل عربي مشـــترك لحماية الأمن العربي الشـــامل هناك مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية والتي دفعت الدول العربية الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي الست) ومصر وسوريا إلى توقيع إعلان دمشق وهي :

١- تدمير القدرات العسكرية العراقية والصناعية وتعرض العراق إلى خطر التقسيم إلى ثلاث مناطق رئيسية (الأكراد في الشمال- الشيعة في الجنوب- السنة في الوسط) أدى إلى خلل في ميزان القوى في المنطقة لصـــالح القوى الإقليمية الجاذبة وهي إيران في الشـــرق وتركيا في الشمال وأثيوبيا في الجنوب وإسرائيل في قلب الوطن العربي .

٢- فقدان المنطقة العربية لمرجعية عربية شاملة عليا بعد تدهور دور جامعة الدول العربية.

٣- بدء تدهور النظام الإقليمي العربي وتفككه لصالح مفهوم النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

٤- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم وانهيار الاتحاد السـوفيتي في ظل النظام العالمي الجديد[٥٤].

---

[٥٣] المؤتمر العالمي عن أثار العدوان العراقي على دولة الكويت: الآثار السـياسـية والاقتصـادية، مركز دراسـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد الأول ١٩٩٤، ص٤٦.

[٥٤] الأســـطل، كمال محمد (نحو صـــياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٩، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تغير المفهوم الكويتي هنا لنظام الأمن العربي القديم وحتى على مستوى المقاطعة لإسرائيل فقد كانت الكويت تقوم في سياستها الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت على المقاطعة (المباشرة) و (غير المباشرة) الاقتصادية لإسرائيل على اثر إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٥١م والذي يحرم التعامل الاقتصادي مع الدولة العبرية وكذلك مع الشركات التي تقوم بعمليات مالية أو تجارية مع هذا البلد والتي أدرجت أسماؤها على القائمة السوداء، إلا أن بعد تحرير الكويت تحرر الكويت من المقاطعة "غير المباشرة " مع إسرائيل وقامت برفع الحظر عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وكانت موضوعة سابقا على القائمة السوداء .

وأبقت على المقاطعة المباشرة لإسرائيل ويرجع السبب في ذلك إلى المصالح الوطنية، وقد صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح حول رفع الحظر عن المقاطعة غير المباشرة مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل "أن الكويت ودول عربية أخرى تحررت من المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية "وأضاف موضحاً ما يعنيه بالمقاطعة غير المباشرة وهي (أن بعض عربات الجيب قوطعت في الماضي ولكن تم استيرادها في وقت لاحق لأنها تخدم المصلحة الوطنية أن الكويت مازالت تطبق المقاطعة الاقتصادية المباشرة التي فرضتها الجامعة العربية منذ ٤ عقود على إسرائيل ولن تتخلى عن المقاطعة المباشرة لإسرائيل)[٥٥] .

ولهذا تعتبر الدائرة العربية من الدوائر التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكويتية في التزاماتها بميثاق الجامعة العربية أو بقراراتها وتحركاتها السياسية في الخارج .

المطلب الثالث : العامل الدولي

انطلقت السياسة الخارجية الكويتية في هذه الدوائر من هدف أساسي وهو دعم العلاقات مع القوى الدولية الكبرى وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة، ومما يلفت النظر أن علاقات الكويت على هذا المستوى اتسمت وحتى قبل الاستقلال بالتوازن والتزامن مع خط عدم الانحياز والتعامل مع الدول والشعوب الأخرى معاملة الند للند على صعيد الروابط والاتصالات بما يخدم المصالح المشتركة دون التفريط بحق أحد الطرفين أو الإساءة لطرف ثالث ، لقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتى عام ١٩٩٠م بالمحافظة على سياسة الحياد الإيجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية [٥٦].

---

[٥٥] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية : ٥-٦) بتاريخ ١٩٩٣/٦/٩ الكويت، جريدة الوطن .

[٥٦] المرجع السابق، بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكريا أو أي نوع أخر قبل الغزو العراق لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها، وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية بالمنطقة أو أي تكتل سياسي، وتعتمد على سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية والتي تنطلق من مبدأ عدم الانحياز لأي معسكر، ويضيف ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولاشك في أن الدول الكبرى لها مصالح وهي تنشد الفرقة والأذى لمنطقتنا وان نوعاً من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوباً وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول، وأن التنسيق بين هذه الدول اصبح ضرورياً وروح المسئولية تدفع بالكثيرين إلى إشباع جو التنسيق هذا وأن إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشى في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر الخارجية [٥٧]) وأكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح (أن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤيدها بأي شكل من الأشكال لان الأحلاف تعود بالضرر على المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة)[٥٨] .

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شؤون المنطقة ورفضها للتواجد الأجنبي بها، ولقد أدى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى تغير المفاهيم السياسية الخارجية الكويتية ودول المنطقة في الخليج، وأصبح الوجود العسكري والأجنبي في المنطقة ضرورياً نتيجة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران سواء التهديدات بالعدوان أو بالغزو العراقي لدولة الكويت، وأكد الغزو العراقي لدولة الكويت والعمل على تحرير دولة الكويت عن طريق العمل الدبلوماسي والعسكري تحديا كبيرا لدى دول مجلس التعاون الخليجي وتأكد على أن المظلة الدولية عامل لأي استقرار في المنطقة[٥٩] .

---

[٥٧] العنزي، عبد الله ، مرجع سابق ص٢٤١.

[٥٨] نفس المرجع، ص٢٤٣.

[٥٩] سلسلة محاضرات: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٩، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثبت الغزو العراقي لدولة الكويت عدم جدوى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي أنشـأت في عام ١٩٨٣م وكذلك التربيات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسـب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الغزو العراقي لدولة الكويت، ولذلك اعتمدت الكويت بعد عملية التحرير على جوانب عدة لوضـع ترتيبات أمنية لحماية نفسـها وخاصـة من الخطر العراقي الذي بدأ يهدد الكويت قبل الاستقلال وبعده حتى وقت هذه الدراسة، ولهذا اتجهت الكويت إلى وضع ترتيبات أمنية جديدة بجانب الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشـق وخاصـة في ظل النظام الدولي الجديد هي المظلة الدولية واللجوء إلى القوى العظمى لحماية نفسها، وهنا نلاحظ تغيراً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية قبل وقوع الغزو العراقي على دولة الكويت عام ١٩٩٠ م عندما كانت تعارض الوجود الأجنبي ولكن بعد وقوع الغزو اتجهت الكويت إلى ضـرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصـول إلى حالة الاسـتقرار وأمن دولة الكويت خاصـة في ظل النظام الحالي الحاكم في العراق ،ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضـوية في مجلس الأمن، فقد وقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ١٩٩١م اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين مدتها عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سـنويا، وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطى إخطار قبلها لمدة سـنة في حالة عدم الرغبة في التجديد من أي الطرفين، وبموجب هذه الاتفاقية يقوم البلدان بإجراء تدريبات للقوات المسـلحة الكويتية وإجراء مناورات مشتركة وعلى مشتريات دفاعية وعلى تمركز معدات عسكرية مسبقا في الكويت للاسـتفادة منها في أوقات الطوارئ وتوفر غطاء أمنيا للكويت وعدم تعرضـها للغزو مرة أخرى[٦٠] .

وقد وقعت اتفاقية أو مذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٩٢م وتشـمل التعاون الدفاعي وشـراء الكويت لمعدات عسـكرية بريطانية ومناورات مشتركة وتدريب، وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م وقع وزير الدفاع الكويتي والبريطاني اتفاقية مكملة لاتفاقية فبراير على مذكرة حول المشـتريات الدفاعية ،ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسـا في أكتوبر ١٩٩٣م بين وزيري الدفاع الكويتي والفرنسي على اتفاقية للتعاون العسكري وتنظيم بروتوكول لشـراء الأسـلحة والمعدات للجيش الكويتي، ووقعت اتفاقية الكويت مع روسـيا الاتحادية (الاتحاد السـوفييتي سـابقاً) بين وزيري الدفاع الكويتي والروسـي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م ومدتها عشـر سـنوات وبموجب هذه الاتفاقية تجري مناورات مشـتركة بين البلدين وتشمل شراء الكويت معدات عسكرية من روسيا[٦١].

---

[٦٠] الطيار، لؤي بكر، (أمن الخليج العربي) ط١، مركز البحوث والدراسات العربي – الأوروبي، بيروت، ١٩٩٩، ص٩٧.

[٦١] زهران، جمال علي (الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووقعت الكويت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام ١٩٩٥م، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات ويصعب التأكيد من ذلك في ظل الظروف الحالية[٦٢] .

إلا أنه باعتقادي الشخصي ستظل هذه الاتفاقيات لمدة طويلة وهي التي وقعت من قبل الدول الكبرى سواء مع الكويت أو البحرين (المملكة المتحدة – البحرين في سبتمبر ١٩٩١م) أو دولة الإمارات المتحدة (فرنسا – دولة الإمارات المتحدة سبتمبر ١٩٩١م) أو قطر (الولايات المتحدة – قطر في يوليو ١٩٩٢م) أو مع الملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع اتفاقية قديمة لتدريب العسكري عمرها ٢٠ سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري بين البلدين بدلاً من أي مذكرات تفاهم بين البلدين بشأن معارضة السعودية أن تبدو محمية أمريكية، ستظل عاملاً مشجعاً من قبل الدول الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي لتجديد هذه الاتفاقيات، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج خاصة في ظل وجود النفط الخليجي والذي يعتبر أهم عامل للطاقة لدول العالم والدول الصناعية خاصة في السنوات المقبلة وسوف تزداد أهمية منطقة الخليج ويعود السبب في ذلك إلى عدة مؤشرات منها:[٦٣]

١. إن بعض الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مهددة بنضوب مخزونها النفطي خلال ٧سنوات ونصف ابتداء من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٥ تقريبا فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر مستهلك للنفط في العالم (١٧,٤ مليون / يوم) تنتج منها ٨,٠١ مليون برميل (عام ١٩٩٨م) نتبين أن العمر الافتراضي لمخزونها النفطي في ظل الإنتاج الحالي يقدر ٧,٢ سنة فقط، وكندا (٦,٧ سنة) والمملكة المتحدة (٥,٤ سنة) ويعني هذا أن هذه الدول الثلاث سوف تعتمد تماما على استمرار كل احتياجاتها من النفط في الخارج مع مطلع عام ٢٠٠٥م أي أن السوق النفطي سيكون بحاجة إلى ضخ المزيد من النفط ابتداء من عام ٢٠٠٥م، بما يعادل على الأقل إنتاج هذه الدول الثلاث الذي يبلغ حوالي ١٢,٦ مليون برميل نفط/ يوم لإحداث التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك في سوق النفط العالمي .

---

[٦٢] العنزي، عبد الله ، مرجع سابق ، ص٢٦٣.

[٦٣] غنيمي، زين الدين عبد المقصود، مرجع سابق، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. هناك مجموعة من الدول النفطية المهمة سوف ينضب مخزونها النفطي خلال الربع الأول من القرن الحالي ومنها: كومنولث الدول المستقلة حيث يقدر العمر الافتراضي لمخزونها النفطي بنحو ٢٢,٣ سنة فقط ، الصين (٢٠,٥سنة)، قطر (٢٠ سنة) عمان (٢٣,٥سنة) ، إندونيسيا (١٠,٤ سنوات)، النرويج (٩,٤ سنوات)، ومصر (٩,٨ سنوات) ويعني هذا أن الدول المنتجة للنفط والمصدرة للنفط سوف تنضم بدورها إلى ركب الدول المستوردة باحتياجاتها النفطية .

٣. تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنميتها ممثلة في الطاقة الشمسية والريحيه والحرارية الأرضية والهيدروجين يسير بمعدلات بطيئة جداً، ومن ثم لن تكون هذه الطاقة البديلة قادرة في المستقبل المنظور على منافسة مصادر الوقود الأحفوري وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي .

وهذا يمثل بدوره ضغطا متزايدا على الدول النفطية ذات الاحتياطي الكبير ممثله في دول الخليج "المملكة العربية السعودية – العراق – الإمارات – الكويت – إيران" حيث تبلغ احتياطات النفط في المجموعة الدول الخليجية نحو ٦٦٠ مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطات العالمية[٦٤]، واحتياطي الغرب من النفط يقدر حوالي ٥٥ مليار برميل وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية فان هذه الكمية من النفط ستكفي حاجته لمدة خمس سنوات فقط، وحالياً تستورد أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حوالي ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط، وصحيح أيضا أن هناك مناطق أخرى في العالم تبدو اكثر استعداداً لمساعدة الغرب وإرضائه وتتمتع بوجود احتياطات نفطية كافية ومرضية إذ يبلغ احتاطي أمريكا اللاتينية من النفط حوالي ١٣٨ مليار برميل ، في حين يبلغ احتياطي أوروبا الشرقية بما في ذلك روسيا نحو ٦٠ مليار برميل ، أما أفريقيا فيبلغ احتياطها حوالي ٧٦ مليار برميل غير أن كل الأقطار في هذه المناطق تمر بفترة نمو اقتصادي قد يزيد من الاستهلاك المحلي وتقلل من صادرات النفط وبالتالي سيظل النفط الخليجي والذي يشكل ما بين ٦٤-٨٤% من احتياطي النفط بالعالم مصدراً مهماً للطاقة للدول الغربية وغيرها لوصول إمدادات النفط لها والتي يشكل النفط ٤١% من الطاقة في الاستهلاك بالعالم عام ٢٠٠٠م ويخص دول مجلس التعاون الخليجي ٤٥,٣% من مجموع الاحتياطي العالمي، وتمثل ٧٠% من مجموع احتياطي منطقة الخليج [٦٥] .

---

[٦٤] عبد الله، حسين (النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية علي الطرق)، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٨، ص١٠٢.

[٦٥] مرسي، عبد العزيز ("ماذا بعد النفط" وضع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد١، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي نجد أن سياسة الكويت الخارجية لا تخرج عن النطاق الدولي خاصة بعد ظهور النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وما أحدثه الغزو العراقي لدولة الكويت والذي أعطى المبرر للوجود الأجنبي في الخليج بعد ما كانت الكويت ودول الخليج العربي ترفض هذا الوجود إلا أن احتلال العراق للكويت غيّر المفهوم الخارجي للكويت بعد فشل النظام العربي في منع وقوع هذا الاعتداء، وجاءت المظلة الدولية لتحقق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
أدوات السياسة الخارجية الكويتية

من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية ومنها : الأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية والأداة الإعلامية في سياسة الكويت الخارجية .

المطلب الأول : الأداة الدبلوماسية

ظلت دولة الكويت منذ استقلالها تعتمد على الصيغة الدبلوماسية في حماية استقلالها وأمنها ودخلت وفق تعبير البعض "فصـــلا موغلاً في الائتمان إلى النوايا العربية والاطمئنان إلى الإرادة العربية والإيمان باســـتحالة الرجوع إلى القوة في العلاقات العربية" وقد طرح الغزو العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليه في إلغاء كيان الكويت واســـتقلالها كدولة ذات ســـيادة بإعلان ضـــمها للعراق تحدياً غير مســـبوق أمام الكويت والمجتمع الدولي والعربي، وقد أطاح الغزو بالمفهوم الســياســي الســابق للأمن الكويتي، وقد كانت الدبلوماســية الكويتية قبل الغزو تعتمد علي الواســـطة والمســـاعي الحميدة في حل الخلافات بين الدول العربية أو غيرها، أي بمعني آخر كانت الكويت تعتمد علي دور الوسـيط في السـياسـية الخارجية الكويتية وانطلاقاً من هذا المبدأ لعبت الكويت دوراً فعالاً من خلال الواســـطة والمســـاعي الحميدة في جميع القضـــايا العربية والإســـلامية والدولية وهو ما تعلق عليه الباحثة الســـوفيتية (يلينا ميلكوميان) علي أهمية الأداة الدبلوماســـية في ســـياســـية الكويت الخارجية بقولها "أن ســـياســـية الكويت الخارجية سياسية متوازنة ومعتدلة، وأنها تعتمد بشكل رئيسي علي الوسائل الدبلوماسية في معالجة شـتي القضـايا الدولية سـواء تلك التي تخصـها مباشـرة أو التي تخص الدول العربية والإســـلامية"[٦٦]. إلا أن الغزو العراقي لدولة الكويت طرح بعداً جديداً للدبلوماســـية الكويتية وأصـبحت الأداة الدبلوماسـية من الأدوات المهمة في التواصـل الدولي والعربي والإسـلامي في دعم سياج السيادة والاستقلال لدولة الكويت وتكريساً للشرعية الدولية ولهذا بدأت دولة الكويت في دعم العلاقات الدبلوماسـية مع جميع بلدان العالم وخاصـة مع الدول الكبرى والمؤثرة علي النظام الدولي، وبدأت السـياسـة العليا للبلاد بإعطاء الاعتبارات الاسـتراتيجية أهمية كبري في العلاقات مع الدول، وبدأت الكويت في تكثيف حضـورها الدولي في جميع أنحاء العالم إذ بلغ حتى الآن عدد الدول المســـتقلة الأعضـــاء في الأمم المتحدة لغاية عام ٢٠٠٠م (١٨٩) دولة[٦٧].

---

[٦٦] الدويهيس، أحمد حمود ١٩٩٢، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٦٧] http://www.un.org) موقع منظمة الأمم المتحدة على الإنترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغ عدد البعثات الدبلوماسية المعتدة في الخارج لدولة الكويت (٦٦) سفارة وقنصلية ووفد دائم حتى عام ١٩٩٩م [٦٨] ، بالمقابل فان الكويت تستضيف الآن (١٢٢) بعثة دبلوماسية وقنصلية دائمة وبعثات دبلوماسية محالة بالإضافة إلى المكاتب والمنظمات المعتدة لدى دولة الكويت حتى عام ٢٠٠٢م[٦٩]

ولا شك أن هذا العدد الوافر من التمثيل الدبلوماسي لدى دولة الكويت يعكس مدي أهمية مكانة الكويت في العالم، ومن مجموع السفارات في الخارج وممثليها في الداخل يشكل ما يسمي بسياج الأمن السياسي الذي يقوم بدورة في تكريس سيادة الدولة ويفرض حضورها مباشرة لدى اعلي القيادات من خلال إيصال رسالة الكويت ومبادئها وهمومها أو هواجسها، وذلك وفق سياسية وتعليمات وأهداف محددة، ولهذا فان التمثيل الدبلوماسي أو السياسي قضية هامة في المساهمة في تامين كيان الدولة ونجاحها وبالتالي فإن من المهم التطرق إلى أهداف الدبلوماسية الكويتية وآفاقها السياسية الحالية والتي تتمثل بما يلي : [٧٠]

١. الحفاظ على استقلال الكويت وأمنها وسلامتها الإقليمية وفق الحدود التاريخية للبلاد والموثقة لدى الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) وتأكيد استقرارها الداخلي .

٢. العمل على تعميق مسيرة مجلس التعاون الخليجي تحقيقاً لتوحيد السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية أو تطابقها والتوصل إلى الشراكة الخليجية الكاملة والعمل على تنفيذ كافة ما تم الاتفاق عليه في القمم لقادة الخليج .

٣. بناء نظام إقليمي قائم على التفاهم مع الدول المجاورة ومستند على قواعد حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي والمصالح المشتركة كبديل عن النظام القائم على توازن القوى .

٤. تأكيد المبادئ التي تضمنها إعلان دمشق كضوابط للنظام العربي المستقبلي إذا أعيد النظر في ميثاق الجامعة العربية وفي مقدمة تلك المبادئ احترام سياسة الدول ومصالحها الإقليمية والدولية المشروعة وسيادتها على مواردها الطبيعية وحقها في تامين وسائل استقراره.

---

[٦٨] (وزارة الخارجية: الدبلوماسيون في الديوان العام وبعثات الكويت المعتمدة في الخارج: وزارة الخارجية: الكويت) لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

[٦٩] (وزارة الخارجية: السلكان الدبلوماسي والقنصلي والمعتمدان لدى دولة الكويت: وزارة الخارجية: الكويت) لسنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

[٧٠] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع) العدد٩، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٩ ، ص٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تشجيع المشاركة في المؤسسات الاقتصادية العالمية وبرامج التنمية العالمية والاستفادة الحقيقية مما تقدمه هذه البرامج الدولية في التنمية الاقتصادية .

٦. الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية القائمة حالياً بين الكويت ودول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها الحرص على تطوير الاتفاقيات الأمنية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تأميناً لمستقبل لا تهدده مغامرات الشمال أو غيرها وحتى تتيقن من استقرار الأوضاع في المنطقة في ظل أنظمة تحترم القواعد الدولية وتعي التحولات الحضارية في العالم .

٧. العمل على تعميق مصالح الكويت الاقتصادية مع العالم المؤثر تأكيداً لمبدأ تبادل المصالح والدفاع عنها .

٨. تأهيل مبدأ الترابط الأمني بين منطقة الخليج والأمن في العالم باعتبار أهمية المخزون النفطي وما يشكله من أهمية في اقتصاديات العالم .

٩. الالتزام بحقائق العضوية في الجامعة العربية القائمة على أساس إنها تضم دولاً مستقلة ذات مصالح متباينة ومتفاوتة الارتباطات الدولية حسب موقعها ومصالحها، مع العمل على إمكانية تطوير ميثاقها بما يتلاءم مع التوصيات العالمية في الانفتاح والتعاون الدولي بعيداً عن الاطروحات الأيدلوجية المغلقة مع التركيز على قضايا الحريات والديمقراطية والحقوق الأساسية للفرد والمجتمع باعتبارها سمة العصر .

وهذه المحاور ليست مقتصرة في تحركها على السفارات من الخارج وهنا يجب أن لا نفصل الدور الشعبي أو ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية والمتمثلة في مجلس الأمة الكويتي ولجمعيات والنقابات والاتحادات الكويتية والصحافة والمساهمة الخيرية والإنسانية والتي تقوم بدورها ومدعومة بجهود السفارات وكل هذا يشكل الصمام أو المحور الأمني السياسي لدولة الكويت، وقد استخدمت الكويت الأداة الدبلوماسية تجاه العراق في علاج الكثير من القضايا بين البلدين ويتمثل ذلك من خلال الاعتراف العراقي بالكويت عام ١٩٦٣ عندما قام وفد كويتي بزيارة العراق للتفاوض بخصوص مسألة الاعتراف والعلاقات بين البلدين بشكل سلمي، وبحل الأزمات الحدودية بين البلدين من خلال الزيارات والتفاوض الدبلوماسي لحل هذه المشاكل، فمن خلال الأزمات الحدودية عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ اعتمدت الكويت على الأداة الدبلوماسية لحل المشاكل العالقة بين البلدين طوال السنوات الماضية مع العراق وإنهاء المشكلة الحدودية (انظر الفصل الثالث من الدراسة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الأداة الاقتصادية

وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية فمنذ استقلال الكويت وما حققته الكويت من فوائض مالية من عائدات النفط سارعت منذ بواكير الستينات للمشاركة في عملية التنمية العربية الإسلامية والدولية منطلقة في ذلك من الوعي النابع من عقيدتها التي تجعل التعاون والتكامل الإنساني على قدر المسؤولية وواجباً انطلاقاً من واجبها الإسلامي والعربي في مشاركة ومساعدة الدول النامية والفقيرة لتنمية اقتصادياتها عن طريق المساعدات الكويتية لهذه الدول وقد أنشأت أول مؤسسة رسمية في الكويت لهذا الغرض عام ١٩٦١م ممثلة في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف تقديم القروض الميسرة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والإسلامية والصديقة، وتتميز المساعدات الكويتية بتعدد الأطر الرسمية والشعبية التي تتفق من خلالها مع البلدان المتلقية العربية وغيرها فضلاً عن المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تساهم فيها دولة الكويت وتتمثل القنوات المحلية في الأتي: [٧١]

مؤسسات رسمية: وتضم وزارة المالية ومعظم الوزارات الأخرى والمؤسسات التابعة لها والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهيئة العامة للجنوب والخليج العربي "وزارة الخارجية" وبيت الزكاة وبيت التمويل الكويتي والمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية، كما تضم إسهام الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة.

مؤسسات شعبية: وتضم الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وجمعية النجاة الخيرية الإسلامية وصندوق إعانة المرضى واللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة ولجنة مسلمي أفريقيا وجمعية أحياء التراث وجمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية.

وسوف نقوم بتسليط الضوء علي نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية وهي إحدى المؤسسات الرسمية في الدولة والتي تقوم بتقديم القروض الميسرة للدول العربية والإسلامية والصديقة، وهو إحدى فروع أدوات السياسية الخارجية الكويتية لتحقيق أهداف الخارجية ويعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة تنموية وتمويلية أنشأته دولة الكويت في ديسمبر ١٩٦١م أي بعد استقلال الكويت مباشرة، وكان نشاط الصندوق يقتصر حتى عام ١٩٧٤م علي الدول العربية فقط، وبعد ذلك توسع مجال نشاط الصندوق ليشمل سائر البلدان النامية

---

[٧١] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية: رقم التصنيف ٥-٦) بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢ الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن رأسمال الصندوق قد زيد بموجب القانون عام ١٩٧٤م من ٢٠٠ مليون دينار كويتي إلى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي، وفي مارس عام ١٩٨١م تضاعف رأسمال الصندوق المقرر ليبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي وهو مبلغ مدفوع بالكامل، والغرض الرئيسي للصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدّها بالقروض الميسرة لتنفيذ برنامج التنمية فيها [٧٢]، وهو لا يخلو من أهداف سياسية للدولة بجانب الهدف الإنساني .

ومنذ نشأة الصندوق في نهاية ١٩٦١م وحتى عام ٢٠٠١م بلغ عدد القروض المقدمة من دولة الكويت لدول العالم ٦٠٣ قرض لـ٩٧ دولة بقيمة إجمالية قدرها ٣١٣,٨ مليون دينار كويتي أي ما يقارب (١٠,٩ مليار دولار أمريكي)، وكان نصيب الدول العربية المستفيدة من القروض بلغ ٢٤٤ قرضا لـ١٦ دولة عربية بقيمة إجمالية وصلت ١٦٥٧,٤٦٨ مليون دينار كويتي ما يقارب (٥,٩ مليار دولار أمريكي) بنسبة ٥٢,٨%، وقد بلغ عدد الدول الأفريقية المستفيدة من القروض ١٧٧ قرضا لـ ٤٠ دولة أفريقية بنسبة ١٧,٥% بقيمة إجمالية ٥٤٩,٤٥٦ مليون دينار كويتي ما يقارب (١,٩ مليار دولار أمريكي)، وقد بلغ عدد الدول الآسيوية والأوربية المستفيدة ١٥٧ قرضا لـ٣١ دولة آسيوية وأوربية بنسبة ٢٧,٣% بقيمه إجمالية ٨٥٥,٧٢٢ مليون دينار كويتي ما يقارب (٣ مليار دولار أمريكي)، بينما بلغ عدد الدول المستفيدة من القروض لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٢٥ قرضاً بنسبة ٢,٤% بقيمة إجمالية ٧٤,٨٩٠ مليون دينار كويتي ما يقارب(٢٦٢,١١٥ مليون دولار أمريكي) لـ ١٠ دول، ويبلغ متوسط أجل القروض نحو ٢٢ سنة ومتوسط فترة الإمهال نحو ٤ سنوات وسعر الفائدة ٣,٥% سنويا فقط[٧٣] (انظر الجدول **رقم (٢)** في قائمة الملاحق).

ولهذا يعتبر الصندوق من أهم الأدوات التي تستخدمها الكويت في سياستها الخارجية لإعطاء الصورة المشرفة والوجه الحضاري لدولة الكويت لدى دول العالم، ويمكن أن نطلق على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية اسم "السفارة المتنقلة " في الدول التي ليس لدولة الكويت تمثيل دبلوماسي فيها وقد لعب الصندوق الكويتي للتنمية دوراً مسانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب التأكيد لقضايا الكويت العادلة في مجلس الأمن، فخلال الغزو العراقي لدولة الكويت لعب نشاط الصندوق في كسب الأصدقاء وتأييد الكويت وحشد الرأي العربي العالمي عن الوجه الحضاري للكويت كدولة مسالمة وبالفعل وقف الكثير من الدول بجانب الكويت.

---

[٧٢] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: معلومات أساسية، الكويت، يونيو ٢٠٠٠ ، ص٥.

[٧٣] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: التقرير السنوي التاسع والثلاثون لسنة ٢٠٠٠ –٢٠٠١، الكويت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي :

وتعتبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي قناة تكميلية ثانوية للمساعدات والمعونات الكويتية على الرغم من كونها موجهة لدول الخليج وجنوب الجزيرة العربية بالدرجة الأولى وقد شكلت في الكويت انطلاقاً من الإحساس بالمسؤولية "الإنسانية"و"أخوية" العاطفية تجاه الدول الشقيقة في الخليج العربي ولعبت الهيئة دوراً فعالاً تجاه هذه الدول الأكثر فقرا في ذلك الوقت، وهو ما أوضحه ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (أمير الكويت حاليا) حول التزامات الكويت الإنسانية تجاه الأشقاء في الجنوب "لم نرض لأنفسنا أن نستفيد نحن على الخصوص من الهبة التي منحنا الله إياها على أرضنا، فنحن نرى في تعزيز اقتصاد هذه الدول سندا للامة العربية جمعاء التي تعتبر نحن جزءا لا يتجزأ منها"، وقد تأسست الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي في عام ١٩٦٦م لإدارة المشروعات المخصصة نحو التطور الاجتماعي والاقتصادي مثل بناء المدارس والمستشفيات والمشروعات السكنية والمساجد والصحيّة ..الخ، وتعتبر مساعدات هذه الهيئة "خالية" من أهداف السياسة الخارجية الكويتية على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها [٧٤].

وكانت الكويت قد مدت مشايخ الساحل المهادن بالخدمات منذ عام ١٩٥٣م على شكل إقامة مدارس ومؤسسات تعليمية واجتماعية في فترة كانت فيها بعض مناطق الكويت نفسها تفتقر إلى هذه الخدمات الأساسية، وبدأت الكويت في العمل في اليمن الشمالي منذ الستينات ومن ثم توسعت في أعمالها في البحرين واليمن الجنوبي وجنوب السودان وعمان، ولقد سببت هذه المساعدات الإنسانية والاجتماعية والتعليمية معارضة من بعض الدول الإقليمية، فلم تكن إيران راضية عن تغلغل الكويت في الإمارات العربية حيث بدأت الكويت بنشر الأفكار والمعتقدات العربية عن طريق المدرسيين المصريين والفلسطينيين، وهذا قد يحد من هيمنة طهران على هذه المناطق ، بينما اعترضت عمان والسعودية وإيران على تقديم الكويت العون "للشيوعية" في اليمن الجنوبي وتقوية جذورها حسب ادعاء هذه الأطراف ، ولم تكن السعودية راضية على المساعدات لصنعاء ، أما السودان فكان التزام الكويت بتقديم المساعدات هو الالتزام العربي الوحيد في القرارات الجامعة العربية لتوطين اللاجئين في جنوب السودان، وقامت الكويت ببناء المناطق التي تأثرت في حرب ظفار في سلطنة عمان.

---

[٧٤] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق، ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بنت الهيئة اكثر من (١٩١) مدرسة وحوالي (٥٥) مستشفى ومستوصفاً و(٢٣) مشروعاً تعليمياً والعديد من المشـــروعات المدنية الأخرى في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣م و١٩٩٠م وصـــلت ميزانية الهيئة ٢١٠ مليون دينار كويتي (٧٣٠) مليون دولار أمريكي كان نصـــيب اليمن الشـمالي (٤٥,٧%)، اليمن الجنوبي ١٨,٩%، البحرين (٣٢,٦%) السـودان(١,٠%)، وعمان (١,٨%) (انظر الجدول رقم (٣) في قائمة الملاحق).

وتم حل هذه الهيئة نتيجة الغزو العراقي لدولة الكويت وعدم جدوى مشاريعها، وأحيلت اختصاصاتها إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية، ويرجع السبب في ذلك إلى ردة الفعل من موقف اليمن والســودان من قضــية الاحتلال العراقي لدولة الكويت، حيث من الملاحظ أن جميع المساعدات الكويتية سواء من الهيئة أو الصندوق الكويتي للتنمية العربية والاقتصادية أو المساهمات المالية النقدية المباشرة أو من المؤسسات غير الرسمية (الشعبية) كانت غالبيتها اتجهت للدول التي لم تقف بجانب الكويت فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

وتعتبر الإســـهامات الكويتية المالية والنقدية والعينية المباشـــرة لأســـباب عديدة اكثر الوسائل والمساعدات "تسيسا" ، فهذه المساعدات نابعة من اعتقاد حقيقي في هذه القضايا أو عن احتمال ربح في المجالات الســـياســـية على المدى البعيد وعلى الرغم من الالتزام في مساعدتها للقضايا العربية وربما للأسباب غير السياسية في بعض الأمور كحرب التحرير الجزائرية أو الحرب العراقية الإيرانية أو إسهاماتها لدول المواجهة للصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كانت مستمدة من الولاء القومي والعاطفي لهذه الدول، وفي محاولة لتحديد مساهمات الكويت النقدية ذات الطابع السياسي تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المساهمات سرية، وغير مقيدة، وخارجة عن الرقابة الشعبية كما أن هذه المساهمات والمساعدات المقدمة من احتياطي الدولة تكون على شـــكل هبات ممنوحة كمواد غذائية أو دوائية والتي لا تكون قابلة للقياس، وعليه فان المساهمات الكويتية النقدية الإجمالية للقضايا السياسية العربية منذ عام ١٩٦٣م حتى عام ١٩٩٠ وصـــلت مبلغ (٢٦,٥) مليار دولار قدمت للحكومات العربية، كان نصـيب الدول التي لم تقف بجانب الكويت أو ما أطلق عليها بمصـطلح "دول الضـد*" ٢١,٦ مليار دولار بنسبة ٨١,٥% والعراق ١٥,٣ مليار دولار.

* مفهوم دول الضد: هو مفهوم شعبي أطلق على الدول التي لم تدين الغزو العراقي لدولة الكويت خلال القمة العربية ٨-١٠/٨/١٩٩٠-أو انحازت للعراق أو التي لم تقف بجانب الكويت وتصنف هذه الدول إلى (الأردن، اليمن، الجزائر، منظمة التحرير الفلسـطينية، السـودان، موريتانيا، ليبيا، تونس) وقد تبنته السـياسـة الخارجية الكويتية في فترة محدودة ومع عودة العلاقات مع هذه الدول اسقط هذا المفهوم من السياسة الخارجية الكويتية (لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع من هذه الرسالة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتوزيع المبلغ (١١,٢) مليار دولار أو (٤٢,١%) لدول المواجهة والقضية الفلسطينية (١٥,٣) مليار دولار للعراق بنسبة ٥٧,٧% وينقسم هذا المبلغ إلى (٨,١) مليار دولار نقدا و ٧,٢ مليار دولار من بيع النفط لصالح العراق، ودفعت مساهمات إلى مصر قبل عام ١٩٧٩م ووصلت إلى (٢,٤) مليار دولار بنسبة ٨,٩% من الإجمالي المبلغ، وتلقت سوريا (٢,٥) مليار دولار بنسبة ٩,٦% ، وحصلت الأردن على (١,٩٦) مليار دولار بنسبة ٧,٣% وتلقت منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (٩٢٠) مليون دولار بنسبة ٣,٤% بالإضافة إلى هذه المبالغ فان (٣,٢٤) مليار دولار أو بنسبة ١٢,٢% من المساهمات توزعت فيما بين هذه الدول والمنظمات[٧٥].

وهو ما يضيف إليه د. عبد الرضا أسيري حول المساهمات المالية الكويتية بمصطلح "دبلوماسية الدينار" في جعل الكويت والكويتيين محترمين في جميع أقطار العالم الثالث والعالم الدولي في الإسهامات الإنسانية والاقتصادية لدول العالم، والتي جعلت هذه الدبلوماسية محل "درع حماية" لدولة الكويت، وتعتبر دولة الكويت أول دولة في العالم تعلن إلغاء ديون الدول الفقيرة من خلال خطاب أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨م، وتضمن مشروع الشيخ جابر الأحمد الصباح عدة عناصر منها دعوة الدول الدائمة إلى اجتماع لبحث إلغاء الفوائد على الديون وإسقاط الديون عن الدول الأكثر فقراً، وان يعيد البنك الدولي والصندوق النقد الدولي النظر في الشروط القاسية على الدول التي تحتاج إلى مساعدة أو قروض، وزيادة العون التكنولوجي والتقني الذي تقدمه دول الشمال إلى الجنوب، وقد أعاد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح تلك المبادرة في المؤتمر التاسع لحركة عدم الانحياز في بلغراد في سبتمبر عام ١٩٨٩م، وتعتبر نسبة المعونة المقدمة من الكويت إلى الناتج القومي تزيد عن ٨% في بعض السنوات وتقل أحيانا عن هذه النسبة، وبمقارنة بين نسبة المعونات الكويتية إلى جملة الناتج القومي من نظيرتها في الدول الصناعية ممثلة بدول (الداك) يتبين أن نسبة المعونة الكويتية قد بلغت في بعض سنوات السبعينات اكثر من ٢٧ مرة زيادة عن نسبة المعونة في الدول المتقدمة، كما كانت تقارب ١٥ مرة بالنسبة إليها في معظم سنوات ذلك العقد، ومع تقلص عائدات النفط في عقد الثمانينات استمر في النصف الأول منه قريبة من ١١ مثلاً، ثم تراجعت لتصل إلى ١,٥٨ مرة بالنسبة إلى معونة تلك الدول وقفزت عام ١٩٩٠م لتصبح اكثر من ١٨,٧ مثلا لها [٧٦].(انظر الجدول رقم (٤) في قائمة الملاحق).

---

[٧٥] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق، ص١١٦.

[٧٦] الشراح، رمضان علي/ حسين طه،الفقير (الكويت والتنمية العربية) مركز البحوث والدراسات الكويتية،الكويت ١٩٩٤،ص٣٠-٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر دولة الكويت بين الدول المانحة العشـــر الأوائل في العالم فقد خصـــصـــت ٣,٨١% من مجمل إنتاجها القوميGNP للمعونة ســـنة ١٩٨٤م وهي أعلى نســـبة للدول المانحة في العالم في ذلك الوقت [٧٧].

هذا بالإضافة إلى مساهمات الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة والتي وصل إجمالي مساهماتها خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤ (خمس سنوات) ٤٥,٥ مليون دينار كويتي في الهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسـلامية وتهدف المساعدات الكويتية إلى : [٧٨]

١- تأكيد انتماء الكويت العربي والإســـلامي والإنســـاني ويأتي ذلك من خلال عدم اقتران مساعداتها إلى الدول المختلفة بشروط سياسية .

٢- تأكيد التعاون الدولي بدعم مسيرة السلام ومسيرة التنمية الدولية من خلال منظمات الأمم المتحدة المختلفة .

٣- ترسـيخ علاقات التعاون والمصـالح المتبادلة مع كافة البلدان الصـديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية .

٤- مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة الإنسانية .

٥- الإسـهام الفاعل في مواجهة المشـكلات الطارئة التي تتعرض لها البلدان الصـديقة خاصـة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.

وقد اســـتخدمت الكويت الأداة الاقتصـــادية تجاه العراق وكانت من أهم الأدوات التي اسـتخدمتها الكويت بجانب الأداة الدبلوماسـية من خلال تقديم الدعم المالي للعراق أثناء حربه مع إيران ما يقارب ١٥,٣ مليار دولار ، وقد قدمت الكويت مبلغ ٣٠ مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام ١٩٦٣، وكذلك بخصـــوص الأزمات الحدودية بين البلدين، فخلال الأزمة الحدودية عام ١٩٦٧ قدمت الكويت مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي لدعم مشـــا ريع تنموية بالعراق مقابل انســـحابه من الأراضـــي الكويتية ، وكذلك الحال عام ١٩٧٣، ولهذا تعتبر الأداة الاقتصـــادية من أهم الأدوات التي اســـتخدمتها الكويت مع العراق من خلال حل المشكلات الحدودية بين البلدين وضمان سلامة الحدود الكويتية (انظر الفصل الثالث من هذه الرسالة).

---

[٧٧] محافظة، علي (العلاقات الأردنية الكويتية) المؤتمر الســـنوي الثالث للســـياســـة الخارجية الأردنية: المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي، اربد – عمان، ٣-٤ ابريل ٢٠٠١، المعهد الدبلوماسي، ص٢.

[٧٨] مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت والتنمية الاجتماعية: قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه أنساني)، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥، ص ص١٦٤-١٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : الأداة الإعلامية

لقد كان الغزو العراقي لدولة الكويت نقطة انطلاق للإعلام الكويتي بشكل عام، والإعلام الخارجي بشكل خاص، ولم تكن هناك استراتيجية إعلامية خارجية لدولة الكويت قبل الغزو العراقي لدولة الكويت حيث أن دولة الكويت لم تهتم بالإعلام الخارجي قبل أحداث الغزو العراقي لدولة الكويت، ولم تكثف جهودها للوصول إلى الرأي العام العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الانطباعات الدولية العامة عن دولة الكويت جيدة في أغلب الأحوال، وقامت شخصيات غير متخصصة في السفارات الكويتية في الخارج بدور إعلامي يهدف إلى توضيح وشرح مواقف الدولة أو المواقف العربية للرأي العام خارج الكويت، واكتفت الكويت بنشر الملاحق الإعلامية في المناسبات الرسمية في الصحف العربية والأجنبية ولم تكن تبذل الجهود الأزمة والمنسقة للوصول للرأي العربي والأجنبي، ولكن أحداث الغزو العراقي لدولة الكويت والمفهوم الخاطئ الذي يقوم به الإعلام العراقي وبعض الدول في قوته وما ترتب على ذلك بعد عملية تحرير دولة الكويت جعل الحاجة للإعلام الخارجي ضرورية بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وان يكون إعلاما قادرا على التصدي للإعلام العراقي المناهض الذي اكتسب خبرة كبيرة خلال القتال مع إيران لمدة ثماني سنوات، وهنا شعرت القيادة السياسية بالحاجة لشرح موقف الكويت وقضايا الكويت العادلة، وبالمقابل نجحت القيادة العراقية في استخدام استعمالات دعائية فعالة خلال العدوان العراقي على دولة الكويت والتي لقيت استجابة شعبية في العديد من الدول العربية، وخاصة تلك المتصلة بإعادة توزيع الثروة وتطهير الأراضي المقدسة في المملكة العربية السعودية من القوات الأجنبية ومواجهة القوى الكبرى المناصرة لإسرائيل، وقد تحقق للعراق هذه المساندة الإعلامية السياسية، حتى قبل الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت العراق تستقطب المؤسسات الإعلامية العربية للعمل بها، وقامت بتمويل الأنشطة الإعلامية بالخارج، واستضافت العديد من الوفود الإعلامية لزيارة العراق، وكسب تأييدها وبالفعل نجح العراق في كسب الاستجابة له ومن هنا دعت الحاجة إلى الإعلام الخارجي لشرح موقف الكويت للرأي العام العربي والخارجي[٧٩]، والسياسة الإعلامية الكويتية التي انطلقت من مجموعة المبادئ والأهداف الضرورية في المجال الداخلي والإقليمي والإسلامي والعالمي.

---

[٧٩] الفريح، سهام (الكويت والاستراتيجية الإعلامية الجديدة)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة مشاريع البحوث، الكويت ١٩٩٨، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى نتعرف على العلاقة بين العمل الإعلامي والسياسة الخارجية الكويتية علينا أن نقتبس ما جاء في برنامج الحكومة لعام ١٩٩٧/٩٦م-٢٠٠٠/٩٩م بالفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة لخدمة الإعلام في سياسة الكويت الخارجية وهي:[٨٠]

١- الأيمان والالتزام بالإسلام دينا وعقيدة لبناء الفكر والوجدان والقيم الحميدة لدى الفرد والمجتمع .

٢- الدفاع عن دولة الكويت أرضا وأنسانا ونظاما وقيما وعقيدة وعن كيانها وسيادتها وأمنها، ودعم وحدتها الوطنية وتعزيز تلاحم الشعب وقيادته بكافة الوسائل الإعلامية المتاحة.

٣- انتماء دولة الكويت للأمتين العربية والإسلامية وتأكيد اعتزازها بهذا الانتماء وتعميق الوعي به، وفي هذا الإطار نستذكر خصوصية علاقة الكويت بمجلس التعاون الخليجي وكذلك تفعيل دور إعلان دمشق الذي يشكل صيغة للعمل العربي المشترك، انطلاقاً من مواقف الدول التي وقعت بجانب حق الكويت المشروع في سيادتها على أرضة .

٤- التزام الكويت بواجباتها تجاه المجتمع الإنساني وتعميق الوعي بكونها جزءاً من هذا العالم في السراء والضراء .

٥- الالتزام بمبدأ الانفتاح وحرية التعبير والحوار البناء واحترام كافة الآراء والحياد والصدق والموضوعية والابتعاد عن كل ما يثير الفتن والضغائن والأحقاد .

٦- دون الإخلال بالثوابت المبدئية والحقوق الكويتية المشروعة فان دولة الكويت لن تكون أسيرة لمواقف جامدة دون التجاوب مع مستجدات الأوضاع وستعمل على توسيع جبهة الأصدقاء، وتجسيد المرونة في التعامل الإيجابي مع المبادرات البناءة من خلال تحويل مسار العلاقات مع الدول التي شابت العلاقة معها بعض المعوقات كنتائج للعدوان العراقي على دولة الكويت وذلك بمراعاة المبادئ التالية:

- أدانه العدوان العراقي ورفض اللجوء إلى قوة السلاح كوسيلة لحل الخلافات بين الدول ورفض مبدأ التهديد .
- مطالبة العراق بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت.
- إطلاق سراح الأسرى والكشف عن المفقودين من الكويتيين وغيرهم واستعادة المسروقات التي نهبت من الكويت .

[٨٠] مجلس الأمة الكويتي (دور الإعلام في خدمة سياسة الكويت الخارجية) تقرير غير منشور، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المطالبة بالتعويضـــات عن الجرائم التي ارتكبتها جيوش العدوان العراقي في الكويت مع مراعاة ما يلي :

- العمل على تكثيف وتوحيد الجهود للاســتمرار التضــامن الدولي والاســتمرار في مطالبة التعويضات .
- العمل من خلال الإعلام الدولي على إبراز أهمية ودور التعويضــات في رفع المعاناة عن المواطنين من أثار الغزو العراقي والاستفادة من المؤتمرات والمنتديات والمجتمعات الدولية والإقليمية في هذا الغرض.
- إظهار الدمار البيئي الذي أصـــاب الكويت من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت تعزيزا للمطالبة عن هذا الدمار في المحافل الدولية .
- التجاوب مع المعاناة التي يحملها الشعب خلال الاحتلال وأدانه تلك الممارسات.
- الاهتمام بمتابعة الإجراءات القانونية والإدارية الخاصــة بتقديم طلبات التعويضــات والبت فيها .

ويعتبر مجلس الوزراء الكويتي المتمثل برئاســـة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في الحكومة هو الذي يحدد الســـياســـة الإعلامية الخارجية لدولة الكويت وتقوم وزارة الإعلام بالتنسيق مع وزارة الخارجية في تحديد طريقة تنفيذ هذه السياسة .

وقد أولت الكويت أهمية كبيرة للإعلام والصـــحافة فترة الغزو حيث لعبت وســـائل الإعلام الخليجية والدولية دوراً كبيراً في تهيئة الرأي العام الدولي ضد العراق والذي ساهم كثيراً في عملية التحرير، وبعد التحرير تقدم الإعلام في الكويت واصــبح يوجه لســياســات معينة وتوجهات مرســومة تخاطب من خلالها الرأي العام الداخلي والخارجي حيث عاشــت الكويت حرب إعلامية مع بعض الدول المنطقة منذ فترة الغزو إلى ما بعد فترة التحرير، وجاء تعزيز المكاتب الإعلامية في الخارج نتيجة ظروف الغزو لدعم عمل الســفارات، لقد أقيمت المراكز الإعلامية في دول عربية هي مصر، ولبنان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وسوريا، بالإضافة إلى مراكز في الهند وواشــنطن، ولندن وكان الهدف من هذه المراكز هو التعريف بالســياســة الكويتية وإقامة حوار مشترك في هذه الدول وتعميم الصداقة وتوضيح قضايا الكويت العادلة، ولتحقيق هذه الغاية تمت دعوة العديد من الشــخصــيات الســياســية والإعلامية والاقتصــادية والعلمية في ١٩٩٦م وقد زاد ٣٠٠ صـــحافي الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها [٨١].

[٨١] الفريح، سهام، مرجع سابق، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرصت وزارة الإعلام على أن تكون هناك مصداقية تامة في الأخبار التي تبث عبر وكالة الأنباء الكويتية "كونا" ووسائل الإعلام الأخرى، وبدأت الكويت تعطي أهمية كبرى للإعلام العالمي حيث توجد في الكويت مشكلات لها انعكاسات خارجية مؤثرة ليس فقط في الصحافة الأجنبية ولكن في المجالات التشريعية الموجودة في الخارج عن الكويت، كالتقارير التي تسمع في الكونغرس الأمريكي أو البرلمان البريطاني ضد الكويت مما يؤثر سلباً على سمعة الكويت مع أهم حلفائها الذين لولاهم لما وقف العالم معها أثناء محنتها، وبعد التحرير فتحت الكويت حدودها ومطاراتها لجميع المراسلين ووسائل الإعلام الأجنبية والعربية لتأتى وتعكس ما تراه من واقع للعالم الخارجي، وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية في مجال الإعلام الخارجي للدولة أن تتقن فن الدبلوماسية وتوظفه توظيفاً جيداً لتأمين حقوقها في عالم يتطلب اليقظة الدائمة والاستجابة السريعة مع الأحداث، وقد نجحت الدبلوماسية الكويتية في إقناع العالم بان مسالة الاعتراف بالحدود من قبل العراق تأتي أهم من الالتزامات المفروضة عليه ، فالعالم كان مشغولا بتدمير أسلحة الدمار الشامل التي في حوزة العراق، ولكن الدبلوماسية الكويتية استطاعت أن تضع مسالة الحدود في مقدمة الالتزامات حيث اعتبرتها المشكلة الأولى التي تهدد أمن المنطقة ،حتى تم انتزاع الاعتراف العراقي رسمياً ضمن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣م.

وبدأ الإعلام يعالج بعض القضايا والنقاط غير الصحيحة التي يروجها الإعلام العراقي ومنها:

١- موضوع تجويع الشعب العراقي وربط الحصار الاقتصادي المفروض علي العراق بموضوع الكويت، فموضوع رفع الحصار الاقتصادي يعود للعراق نفسه بتطبيق الكامل للقرارات الدولية ذات الصلة بالحالة الكويتية–العراقية، وليس للكويت أي علاقة بها فهي قرارات دولية صدرت من مجلس الأمن الدولي، والكويت ليست عضوا في مجلس الأمن الدولي بل علي العكس فان الكويت طالبت مع الدول العربية في مؤتمر القمة العربية في عمان عام ٢٠٠١م برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عن العراق وأكدت الكويت احترامها لسيادة العراق ووحدة أراضيه ورفع العقوبات الاقتصادية علي العراق بخصوص الصيغة النهائية بخصوص الحالة (الكويتية – العراقية) والتي أيدتها الكويت ورفضها العراق، مقابل احترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها وعدم تكرار ما حدث عام ١٩٩٠م، وأبدت الكويت تعاطفها مع الشعب العراقي حيث قدمت له بعد التحرير مباشرة مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين (لمزيد من التفاصيل بخصوص الحالة الكويتية–العراقية انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج وربط هذا التواجد بسبب الكويت، مع أن من الواضح كما تم ذكره أن سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي علي دولة الكويت ترفض الوجود الأجنبي في الخليج إلا أن الغزو العراقي لدولة الكويت غير المفهوم الأمني لدولة الكويت وبتالي فأن سبب تواجد القوات الأجنبية هو العراق نتيجة احتلاله للكويت وليس الكويت.

٣- ترويج وسائل الإعلام الخارجي أن التعويضات المالية التي تصرف للكويت أو الدول الأخرى هي من حق أبناء الشعب العراقي المحاصر، وهنا علي العكس فأن هذه التعويضات ليست للكويت فقط، بل هي تعويض عن الأضرار التي سببتها العراق ضد دول العالم والتي تطالب العراق بالتعويض عنها حسب القانون الدولي والأعراف الدولية في مسالة الحرب، فالعراق هو الذي احتل الكويت ومن الطبيعي هو المسؤول عن الأضرار الناجمة عن هذا الاحتلال.

وبالتالي لعب الإعلام الكويتي دوراً فعالاً خاصة بعد مؤتمر القمة في عمان علم ٢٠٠١م علي الرغم من أن الإعلام الكويتي ما زال ساكناً ويحتاج إلى تطوير في مسالة شرح القضايا الكويتية علي المستوي العربي والعالمي والعمل علي تكثيف المراكز الإعلامية في دول العالم العربية والعالمية لشرح موقف الكويت من مسألة التضامن العربي والقضايا الدولية مقابل الإعلام العراقي الذي حاز خبره طويلة بعد الحرب العراقية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية

تناول هذا الفصل المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، وقد تم تقسيم هذه المؤثرات إلى ثلاثة مباحث

- **المبحث الأول:** الغزو العراقي لدولة الكويت
- **المبحث الثاني:** الموقف الكويتي والعربي والإسلامي والدولي من الغزو العراقي لدولة الكويت.
- **المبحث الثالث:** التحرير وآثار الغزو العراقي لدولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
الغزو العراقي لدولة الكويت

المطلب الأول : مقدمات الغزو العراقي لدولة الكويت

انتهت الحرب العراقية الإيرانية بخروج الطرفين منهكين اقتصـــادياً، وقد اســـتنزفت الحرب موارد العراق الاقتصادية والمالية ولكن انتهت هذه الحرب بظهور العراق بقوة عسكرية ضـــخمة بالمعيار الحربي وبجيش مدرب، إلا أن الكارثة المالية والاقتصـــادية للعراق لم تقل ضـــخامة عن قوته العســـكرية، فقبل بداية الحرب العراقية الإيرانية كانت لدي العراق مدخرات مآليه قدرها ٣٠ بليون دولار ، وبانتهاء الحرب بلغت ديون العراق ما يقارب ٨٠ إلى ١٠٠ بليون دولار.[٨٢]

ومع بداية عام ١٩٨٩ تزايدت الخلافات بين بغداد والكويت والإمارات والدول المنتجة للنفط حول موضـــوع حصـــص الإنتاج وأســـعار البترول في منظمة الأوبك، ونتيجة للدمار الاقتصـــادي للعراق أرســـل العراق في يناير ١٩٩٠ وفداً عراقيا إلى الكويت لطلب قرض مالي كبير قدره ١٠ مليارات دولار مما يفوق إمكانيات الكويت المالية والاقتصـــادية ، إلا أن الكويت وافقت على منح العراق مبلغاً مالياً قدره ٥٠٠ مليون دولار يضاف إلى الدين القديم.[٨٣] علماً بأن المساعدات الكويتية المالية التي قدمت للعراق أثناء حربه مع إيران بلغت ١٥,٣ مليار دولار وهذا المبلغ يمثل المســاعدات الرســمية فقط، ناهيك عن المســاعدات غير الرســمية أو الشــعبية (انظر الفصل الثالث من الدراسة حول تقييم المساعدات الكويتية).

في ٢٣ فبراير عام ١٩٩٠ وصــل الرئيس العراقي صــدام حســين إلى عمّان لحضــور الذكري الســنوية الأولي لافتتاح "مجلس التعاون العربي "والذي يضــم كلاً من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي والذي أنشئ في عام ١٩٨٩، وقد القي الرئيس العراقي صدام حسين خطابا شـــديد اللهجة حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشـــرق الأوســـط وعلى منطقة الخليج بالمستقبل في ظل تراجع النفوذ السوفيتي، وكانت رسالة الرئيس العراقي واضحة وهي هيمنة العراق على منطقة الخليج والشــرق الأوســط لا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثار هذا الخطاب الوفد المصري وخاصــة أن مصــر تعتبر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إذ تتلقى سنوياً من واشنطن ملياري دولار على شكل مساعدات ، وقد بدأ العراق فيما بعد هجومه على دول الخليج والدول المنتجة للنفط. [٨٤]

---

[82] ساليجر، بيار/ لوران إريك (المفكرة الخفية لحرب الخليج) ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت،١٩٩١:ص١١.

[83] هيكل، محمد حسنين، (حرب الخليج أوهام القوى والنصر)، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢ ص٣٠٢.

[84] ساليجر، بيار/لوران، إريك، مرجع سابق، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد إنسحب الوفد المصري من الاجتماع وتدخل الملك حسين وهدأ الوضع بين الطرفين، واستطاع إقناع الوفد المصري بالرجوع، إلا أن الرئيس العراقي بدلا من أن يهدئ الوضع عاد مره أخرى ليعلن في الاجتماع عن مطالب محدده وبلهجة حادة، أشار إلى ٣٠ مليار دولار من الديون التي كانت للمملكة العربية السعودية والكويت قد قدمتها للعراق خلال فتره حربه مع إيران ومطالبته بإلغاء هذه الديون، ونتيجة لهذه الأمور فشل لقاء عّمان، وحدد العراق مطالبه من دول مجلس التعاون الخليجي وهي أولاً: تسويه الحدود مع دولة الكويت وبالأخص حقل الرميلة "هو حقل يقع على الحدود الكويتية العراقية" الغني بالنفط، ويسمي بالعراق بحقل (الرميله) ويسمي بالكويت حقل(الرتقة)، ويحدد القانون الدولي كيفية استخدام الحقول المشتركة كالتي تقع على الحدود بين البلدين، وثانيا:الموافقة على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتية ثالثاً: تسوية مشكلة الديون المتراكمة على العراق من قبل دول الخليج العربي، رابعا: تقديم دعم مالي للعراق، إلا أن مطالبه لم تنفذ أي منها [٨٥].

ومنذ إبريل ١٩٩٠بدأت السياسة العراقية نتيجة لرفض مطالبه تأخذ مسارين:

أولاً: تصعيد الحرب الإعلامية ضد إسرائيل فقد هدد العراق بضرب إسرائيل إذا حاولت ضرب العراق عندما قال الرئيس العراقي "أنه سيشعل نارا تأكل نصف إسرائيل إذا حاولت ضرب العراق "وما ترتب ذلك من ردود فعل دولية وعربية استثمرها العراق في بناء صورة إعلامية وكان الهدف من بناء الصورة الإعلامية هو إعطاء مبرر على أن هناك مؤامرة تدبر ضد العراق حتى يعطي مشروعية بالمستقبل للرأي العام العربي لاحتلاله لدولة الكويت ويتضح من هذا أنه بدلاً من الاتجاه نحو إسرائيل اتجه العراق نحو جارته العربية الكويت واستخدم القوة العسكرية ضدها.

ثانياً: افتعال أزمة سياسية مع الكويت، بعدما كان العراق يواجه حربا إعلاميه من إسرائيل فجأة فقد حوّل أزمته نحو الكويت وصعد من حملته ضدها منذ يوليو ١٩٩٠ [٨٦].

وقد بدأ العراق بإثارة أزمة الخليج الثانية منذ إنعقاد القمة العربية الطارئة في بغداد خلال الفترة ٢٨-٣١/مايو ١٩٩٠ تحت عنوان "التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل"والتي جاء فيها المؤتمر بقرارات تدور معظمها حول القضية الفلسطينية وتداعياتها.[٨٧]

---

[85] المرجع السابق، ص١٦.

[86] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١٦.

[87] العوضي، مريم، (العدوان العراقي على دولة الكويت: حقيقة ومأساة) ط٤، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال انعقاد مؤتمر القمة في جلسة سرية مغلقة بدأ العراق بالتحدث عن المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العراق وعن الارتباك الذي ساد السوق النفطية العالمية والذي أدى إلى أنخفاض أسعار البترول في العالم وأرجع العراق في تقديره الخاطئ إلى عدم التزام بعض الدول العربية–والتي لم يحددها صراحة – بمقررات منظمة الأوبك مما أدى إلى خسارة العراق بسبب إنخفاض أسعار البترول مليار دولار سنوياً، واعتبر ذلك بمثابة شن حرب اقتصادية لا تقل خطورة عن الحرب العسكرية، ونتيجة للحاجة المالية للعراق أرسل الرئيس العراقي صدام حسين نائب رئيس وزرائه الدكتور سعدون حمادي إلى الكويت في يونيو/١٩٩٠ ليطلب قرضاً مالياً كبيرا قدره ١٠ مليارات دولار، وجاء ردً أمير الكويت أثناء مقابلة الوفد العراقي بأن الكويت لا يتوافر لديها هذا المبلغ الكبير، وأعلن الأمير أن الكويت على استعداد لمنح العراق مبلغاً قدره ٥٠٠ مليون دولار يقدم له على مدى ثلاثة أعوام مقابل تشكيل لجنة لترسيم الحدود الكويتية العراقية، وأضاف أن أي دعم من الكويت للعراق لا بد أن يكون مرتبطاً بحل قضية الحدود بين البلدين والتي ما زالت معلقة من قبل العراق. (٨٨)

ونتيجة لذلك تأزمت العلاقات بين البلدين، فقد وجه الرئيس العراقي صدام حسين يوم الاثنين ١٦/يوليو ١٩٩٠ خطاباً تحدث فيه عن قضايا الشأن الداخلي ثم هاجم الاستعمار والامبريالية وأعوانهم، وأشار في خطابة إلى الكويت وبعض دول المنطقة إلى الهجوم عليهم وعن نية الغزو عندما ذكر في خطابه "الأسلوب الجديد الذي ظهر بين صفوف العرب يستهدف قطع الأرزاق" وأضاف في خطابه "السياسية البترولية الجديدة التي يتبعها بعض حكام الخليج تعتمد إلى تخفيض أسعار البترول بدون أي مسوّغ اقتصادي الأمر الذي ادى إلى خسارة العراق أربعة عشر مليار دولار" وأن هذا العمل لا يمكن السكوت عليه، ولم يكن هناك رد فعل كويتي متعجل تجاه هذا الخطاب . (٨٩)

وقد تطورت الأزمة بين البلدين عندما أرسل وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بمذكرة إلى الامين العام للجامعة العربيه الشاذلي القليبي بتاريخ ١٥/يوليو ١٩٩٠ يدعي فيها العراق أن الكويت والإمارات العربية المتحدة قامت"بتنفيذ خطة مدبره باغراق اسواق البترول بكميات من النفط تزيد عن حصتهما التي حددتها منظمة الأوبك" وأن هذه السياسة أدت إلى خسارة العراق في الفتره ١٩٨٠–١٩٩٠ لمبلغ ٨٩ مليار دولار، وأنها أدت إلى تدهور اسعار البترول في السوق النفط العالمي وأدت إلى إنخفاض سعر البرميل النفط من ١٨ دولار برميل الواحد إلى ١٣,١١ دولار للبرميل.

---

(88) الطيار، لؤي بكر،مرجع سابق، ص٢١.

(89) العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتهمت المذكرة التي أرسلها وزير الخارجية العراقي الكويت بأنها قد سلبت الممتلكات العراقية بصوره مباشره من خلال اقامة منشآت بترول في المنطقة الجنوبية للعراق وأن الكويت قامت "بسرقة" النفط العراقي من حقل الرميلة العراقي الذي يقع على الحدود الكويتية العراقية (لمزيد من التفاصيل حول الادعاء بسرقة النفط العراقي وحول حقل الرميلة انظر المطلب الثالث من هذا المبحث)، وقد حدد العراق قيمة النفط "المسروق" من حقل الرميلة العراقي بـــ٢,٤ مليار دولار، وكذلك اتهمت المذكرة الكويت بتنفيذ خطة مدبره لتصعيد وتيره التقدم التدريجي نحو الأراضي العراقيه بإنشاء مؤسسات عسكرية ونقاط شرطة ومنشآت بترول ومزارع على الأراضي العراقية عندما كان العراق منشغلاً بالحرب مع إيران، وعلى هذا الأساس حددت المذكرة مطالب العراق وهي أولاً: رفع أسعار البترول إلى ما يزيد على ٢٥ دولار، ثانياً: توقف الكويت عن "سرقة" البترول العراقي من حقل الرميلة العراقي واعادة مبلغ ٢,٤ مليار دولا من النفط "المسروق"، ثالثاً: إلغاء كامل ديون العراق والتي حصل عليها من دول الخليج أثناء حربه مع إيران، رابعاً: صياغة (خطة عربية) على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق عن خسائره أثناء حربه مع إيران وإعادة بناء العراق (انظر المذكره التي أرسلها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعه العربيه في الملحق **رقم (٥)** في قائمة الملاحق) ويتضح من هذه المذكرة العراقيه أن مطالب العراق اقتصادية تورط بها أثناء حربه مع إيران، وقد حشد العراق في نفس الوقت قوات على الحدود الكويتية العراقية بما يقارب ١٠ آلاف رجل من القوات المسلحة و٣٥ ألفاً من الحرس الجمهوري و٣٠٠ دبابة.[٩٠]

وقد ردت الكويت على المذكرة العراقية بمذكرة عن طريق وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح بتاريخ ١٨/يوليو ١٩٩٠ إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، مبدية الدهشة والاستغراب من المذكرة العراقية وما ورد فيها من عبارات لا تتفق مع روح العلاقات الاخويه القائمة بين البلدين، ونفت المذكرة الكويتية الاتهامات العراقية للكويت، وأكدت وقوف الكويت مع العراق على جميع المستويات، وأكدت المذكرة بطلان اتهام العراق "بسرقة" النفط العراقي وأن حقل الرميلة هو حقل مشترك يقع على الأراضي العراقية الكويتية ويسمي بالكويت حقل الرتقة وأن عمليات الإنتاج تتم فيه وفق القوانين الدولية التي تحدد استعمال الحقول الحدودية المشتركة، ودعت المذكرة إلى تشكيل (لجنة عربيه) في اطار الجامعه العربيه للفصل في موضوع الحدود والتاكد من إتهام العراق، وأن العراق لديه سجل حافل في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدي الجهات المعنية.

---

[٩٠] الطيار، لؤي بكر، مرجع سابق، ص٢٢.90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكرت المذكرة أن قضية أسعار البترول هي قضية عالميه وتعاني منها الكويت مثل العراق في انخفاض أسعار البترول، وهي مرتبطة بمشكلة عالميه تدخلت فيها اطراف عديدة من منتجين ومستهلكين من داخل الأوبك وخارجها، ولقد كانت الكويت خلال فتره الثمانينات قادره على القيام بإنتاج النفط بكميات كبيرة تبعاً لما لديها من مخزون كبير من النفط ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج على حصتها محافظه على أسعار البترول، ودعت المذكرة في النهاية إلى تأييد إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية والتي اقترحها العراق في مذكرته السابقة. (٩١) (انظر المذكرة التي أرسلها وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في الملحق رقم (٦) في قائمة الملاحق)

وقد ردّ العراق على المذكرة الكويتية المؤرخة في ١٨/يوليو ١٩٩٠عن طريق وزير الخارجية العراقي في ٢١/يوليو ١٩٩٠ واتهم فيها المسؤولين الكويتيين "بسرقة" الثروه العراقية، ووصف الرسالة السابقة أنها "مليئة بالمغالطات" وأن المسؤولين الكويتيين "يتهربون من أي تنسيق جدي بين البلدين"، وقد أرسلت الكويت بعد ذلك بمذكره إلى الأمين العام للأمم المتحدة(خافيربيريزدي كويار)عن تطورات الأزمة الكويتية العراقية ، غير أن الأهم من ذلك هو أن العراق في تلك المرحلة رفض الاطار العربي لحل الازمه بين البلدين وطالب بدخول في مباحثات ثنائية مع الكويت، ومع تطور الأزمة تدخل الرئيس المصري لحل الخلافات بين البلدين عندما زار بغداد للوساطة، وقد صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية العراقية بعد زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى بغداد بـــ "أن الزيارة جاءت في اطار العلاقات الثنائيه وليس لها علاقة بالازمه الحاليه".(٩٢)

تطورت الازمه بتاريخ ٢٨/يوليو ١٩٩٠ عندما بدأ العراق تكثيف حشوداته على الحدود الكويتية العراقيه بحشد قوات عراقية بلغت ١٠٠ الف جندي و ٣٥٠ دبابة، وقد صرح العراق أن هذه الحشود تأتي ضمن تحركات الفيلق السابع، وفي ٢٨/يوليو ١٩٩٠ أعلنت كل من دولة الكويت والإمارات العربيه المتحده في مؤتمر منظمة الأوبك للدول المنتجة للنفط أنهما سوف تخفضان إنتاجهما متمسكتين بالحصص المقررة لهم تحقيقاً لرغبة العراق بزيادة أسعار البترول على المستوي العالمي، وكان من المنتظر أن تهدأ الأزمة إلا أن الكارثة الاقتصادية في العراق تطلبت أكثر من ذلك، وبدأ العراق بطلبات تتعلق بأمور اقتصادية وسيادية بالنسبة للكويت، وقد تدخلت كل من المملكة العربيه السعودية ومصر لحل الخلاف بين الكويت والعراق وتم الاتفاق برعاية سعودية على اجتماع في جدة يجمع الكويت والعراق

---

(91) سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي مركز الدراسات والجزيرة العربية العدد ١٥ ، جامعة الكويت، الكويت، يوليو ٢٠٠٠م، ص١٩٣.

(92) لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٣١/يوليو ١٩٩٠ عقد مؤتمر جدة بين الوفد الكويتي برئاسة الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء والوفد العراقي برئاسة السيد عزت إبراهيم وخلال المفاوضات بين الجانبين طلب الوفد العراقي من الكويت مبلغ ١٠ مليارات دولار وتسليم بعض الأراضي المتنازع عليها للعراق [٩٣]، قد وافقت الكويت على إعطاء العراق مبلغ٩ مليارات دولار إلا أن العراق أصر على مبلغ ١٠ مليارات دولار وقد تدخل الملك فهد لحل الخلاف وأبدى للعراقيين رغبة المملكة العربية السعودية بتقديم مليار دولار للعراق الذي دار الخلاف عليه، واقترح الجانب الكويتي كمبادره حسن نية على أن يبقي العراق في سجلاته على الديون الكويتيه فقط دون المطالبه بها (لمعرفة السبب حول عدم تنازل الكويت عن ديونها أنظر المطلب الثالث من هذا المبحث) بهدف التعظيم من حجم ازمتة الاقتصاديه للحصول على شروط افضل من الجهات الدولية الدائنه إلا أن العراقيين أثناء المباحثات بدأوا يطالبون بطلبات تتعارض مع سيادة الكويت وبدأ للكويتيين أن العراقيين لا يريدون التفاوض وأنما يريدون فرض إرادتهم على الكويت بخصوص مطالب العراق التعجيزية وبالتالي تم تأجيل الاجتماع إلى ثاني يوم يكون في بغداد، وعلى هذا الاساس إنهارت مباحثات جدة على أمل تحقيق تقدم في الاجتماع اللاحق.[٩٤]

وتعتبر مباحثات جدة الطريق الأخير نحو الغزو العراقي على دولة الكويت فمنذ إنشاء مجلس التعاون العربي وتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بين العراق والمملكة العربية السعوديه بناء على طلب العراق في عام ١٩٨٩ علماً بأنّ لا حاجة لهذه الاتفاقية لأن اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ بين الدول العربيه تعد اتفاقية بين العرب تغني عن هذه الاتفاقيات، لكن هذه الخطوات هي من أهم الخطوات التي اتخذها العراق لإثارة ازمة الخليج الثانيه عام ١٩٩٠.

---

[93] الطيار، لؤي بكر، مرجع سابق ،ص٣٤.

[94]) سالينجر، بيار/ لوران، اريك (حرب الخليج: الملف السري) ط٩، دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الغزو العراقي لدولة الكويت

نتيجة إنهيار مباحثات جدة وإنتظار الإجتماع الثاني قام العراق في الثاني من أغسطس عام١٩٩٠ باحتلال دولة الكويت والإطاحة بالحكومة الشرعية وتعيين حكومة مواليه له، ثم أعلن ضم الكويت للعراق في ٨/اغسطس عام ١٩٩٠ ، وقد اعتمد الجانب العراقي في تحديد تحركاته أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت عدة اهداف هي: [٩٥]

١- الاسراع بضم الكويت فعلياً وتغيير التركيبة الديموغرافية لسكان الكويت وتغيير الحدود.

٢- طرح قضايا قديمه على المجتمع العربي والدولي لصرف الإنتباه عن القضية الأساسية وهي قضية الاحتلال.

٣- الاصرار على حل القضية عربياً وليس دولياً ليقضي على مبرر وجود أطراف أجنبية في المنطقة أو التدخل الاجنبي.

٤- تحييد الخطر الإيراني : فمنذ إنتهاء الحرب مع إيران طرح العراق العديد من المبادرات للاسراع بالتسوية مع إيران إلا أن إيران كانت ترفضها لعدم تلبية الشروط الإيرانية وفجاة أعلن الرئيس العراقي في ١٥/أغسطس/١٩٩٠م عن مبادرة "حسن نية" تجاه إيران تضمنت ثلاثة مبادئ :

- **الأول** : إقرار العراق باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م وما تضمنة من اسس ومبادئ لترسيم الحدود .
- **الثاني** : انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية من جانب واحد اعتبارا من ١٦/ اغسطس/١٩٩٠ .
- **الثالث** : بدء التبادل الفوري الشامل لجميع أسرى الحرب في التاريخ نفسه، وبهذا تنازل العراق عن كل ما اكتسبه في معاركها الطويلة مع إيران والتي استمرت ثماني سنوات، والتي كانت من أسبابها إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م والتي تنازل عنها العراق في ١٥ / اغسطس / ١٩٩٠ لتحييد الطرف الإيراني، وقد بلغت تكاليف الحرب على العراق نحو ٢٨٨ مليار دولار، هذا بالاضافة إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والاستراتيجية العراقية والتي تقدر ٨,٢ مليار، دولار فضلاً عن سقوط نحو مليون قتيل من الجانبين [٩٦].

---

[95] شكري، حسن(حقائق للتاريخ في أزمة الخليج العربي) ط٢، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٩.

[96] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قام العراق عندما احتل الكويت في ١٩٩٠/٨/٢م بالاسراع إلى ضم الكويت في ١٩٩٠/٨/٨م، وحاول خلال الغزو العراقي لدولة الكويت تقديم مبادرات لحل الأزمة ومنها الضرب على الوتر الحساس بخصوص القضية الفلسطينية عندما أعلن أنه سينسحب من الكويت مقابل إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة والإنسحاب السوري من لبنان وهنا ربط العراق بين قضية الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨م بقضية الكويت، وكأن الكويت سبب احتلال الأراضي العربية من قبل إسرائيل، ولقد أيدته بعض الدول العربية إلا أن هذه المبادرات كانت تتسم بالمراوغة من الجانب العراقي لإعطاء مشروعية لاحتلاله .

وقد صدر الكثير من القرارات العربية والدولية تدين العراق وتطلب منه الإنسحاب الفوري من الكويت وإعادة الامور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٩٠/٨/١م وتحمله المسؤولية على كل ما لحق بالكويت من اضرار نجمت عن عدوانه[٩٧] .

واستطاعت القيادة الكويتية اللجوء إلى المملكة العربية السعودية وتكوين حكومة في المنفى للعمل على تحرير دولة الكويت وقام العراق بإنشاء حكومة مؤقتة والتي أعلنت الإندماج مع العراق حسب طلبها، إذ طلبت الاخيرة مساعدة من العراق لردع اي تدخل اجنبي وقد لبى العراق النداء لهذه الحكومة المؤقتة حسب بيان قيادة الثورة العراقية [٩٨].

قام العراق خلال فترة الاحتلال التي دامت سبعة شهور بارتكاب أكبر الجرائم أثناء احتلاله الكويت، وقد تعرضت البيئة الكويتية إلى دمار بيئي كبير عندما قام العراق باحراق ٧٥٢ بئراً نفطياً من أصل ٨١١ يمتلكها الكويت بالإضافة إلى البحيرات النفطية وحفر مئات من الخنادق النفطية وملئها بالنفط وزرع الألغام لتكون حداً فاصلاً بين القوات العراقية والتحالف الدولي [٩٩].

---

[97] مال الله ، حسين عيسي (مجرمو الحرب العراقيون وجرائمهم خلال الاحتلال العراقي للكويت) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥ ص٢٩.

[98] عيسى، ناجي يعقوب/ العميري، سلوى راشد (الكويت والمؤامرة الكبرى) الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩١ ، ص٢٩.

[99] العجمي، ضاري وآخرون (خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية إحدى جرائم العدوان العراقي) ط٢، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠، ص١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمل العراق خلال هذه الفترة على اتباع سياسة الأرض المحروقة في الكويت فقام بتدمير أغلب المرافق ونهب المعدات والأجهزة والموارد حتى صارت مناظر الشاحنات المحملة بالأموال والممتلكات الكويتية المتجهة للعراق من المناظر المألوفة أثناء فترة الاحتلال ومازالت الكويت تطالب بإعادة الممتلكات المسروقة منها وبخاصة تلك المتعلقة بوثائقها الوطنية[١٠٠].

أرسل العراق حوالي ١٠٠,٠٠٠ جندي من الحرس الجمهوري بـ ٣٥٠٠ دبابة و ٢٥٠٠ عربة مدرعة و ١٧٠٠ قطعة سلاح كبيرة إلى الكويت، واستخدم العراق عدة محاولات أثناء الاحتلال منها حرب السفارات وغيرها من أمور محاولة منه لكسب أو جعل الطرف الدولي يلتزم الحياد، وقام العراق أثناء فترة احتلاله للكويت باعطاء مبررات وحج واهية للاحتلال.

المطلب الثالث : مبررات الغزو العراقي لدولة الكويت

أولا : الادعاء التاريخي :

اعتمد الجانب العراقي على عدة مبررات تتضمن دعاوى العراق بحقوق تاريخية لها في الكويت على اعتبار أن هذه الدولة كانت خاضعة للدولة العثمانية، وكانت جزءاً من العراق وهذا الادعاء يتنافى مع الحقيقة ويجافي الواقع تماما وفق المصادر التاريخية حول وضع الكويت السياسي منذ ظهور الكويت ككيان سياسي منذ نهاية القرن السابع عشر وظهور التاريخ السياسي الحديث لدولة الكويت عام ١٧٥٢ بحكام الكويت "آل الصباح"، والتي سبقت العراق ككيان سياسي إذ أن العراق ككيان سياسي لم يظهر على الخريطة إلا في عام ١٩٢١م عندما تولى العرش الملك فيصل تقاليد الحكم في العراق، أما قبل ذلك فقد كانت العراق موزعة بين ثلاث ولايات عثمانية الأولى في الشمال هي الموصل، والثانية في الوسط وهي بغداد، والثالثة في الجنوب وهي البصرة [١٠١] ولمناقشة هذا الموضوع لا بد من الإجابة عن هذين السؤالين:

١. هل كانت الكويت في يوم من الايام تابعة للدولة العثمانية ؟
٢. هل ورثت العراق الدولة العثمانية واصبحت صاحب الحق في أن تؤول إليها ممتلكات الدولة العثمانية ؟

---

[100] مركز البحوث والدراسات الكويتية (من سرق الكويت: قراءة في الوثائق العراقية) ط٣، الكويت،٢٠٠٠، ص٢٥.

[101] مصطفى، أحمد عبد الرحيم وآخرون، المركز الاعلامي، خرافة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، القاهرة، ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند دراسة تاريخ الكويت لا نجد على مدى (٢٥٠) سنة دليلاً واحداً يؤكد تبعية الكويت للدولة العثمانية بل تؤكد كل الشواهد والادلة استقلالية هذه الإمارة ومن هذه الادلة :

١. أن ارتباط الإمبراطورية بإقليم أخر خارج أراضيها لا بد أن يترتب عليه وجود حاميات عسكرية تحفظ الأمن وتسير أمور الحياة وقوانين تطبق في هذا الإقليم، كما هو الحال في الأقاليم التي تخضع للدولة العثمانية وأولها ولايات العراق الثلاث بيد أنه في حالة الكويت لم يكن لها النفوذ المتمثل في ظهور حاميات عثمانية على أرض الكويت ولم تطبق احكام الادارة والقوانين والقضاء العثمانية في الكويت تلك التي تطبق في الولايات العثمانية بل أن الكويت كانت لها أحكامها الخاصة بها، هذا بالإضافة أنها كانت تفرض ضريبة جمرك على السفن العثمانية المتجهة إليها والتي تقدر ٥% وهذا يدل على وضع الكويت المستقل عن الامبراطورية العثمانية ولو كانت جزءاً من إقليمها الفعلي لما فرضت ضريبة الجمارك على السفن العثمانية.

٢. كان للكويت علمها الخاص وهو علم احمر اللون كتب على أطرافه كلمة (كويت)، ويمثل اللون الاحمر الدولة العثمانيه والتي تمثل الرابطة الاسلامية فقط، أما كلمة كويت فهي تدل على وضع إماره الكويت المستقلة عن اي نفوذ مع احترامها للدولة العثمانيه التي تمثل رابطة الدين فقط، وقد رفعت الكويت العلم العثماني لسببين الأول: هو أن الدولة العثمانية تمثل الخلافة الإسلامية في ذلك الوقت سواء للدول العربيه أو الإسلامية، وبالتالي ظلت الكويت تنظر للدولة العثمانية باعتبارها ممثلة للرابطة "الدين" لجميع الشعوب الاسلاميه التي تحمل راية الإسلام ولهذا رفعت العلم العثماني والثاني: هو لمصلحة الكويت لأن الدول المحيطة بها لا تعترف بالاعلام المحليه عندما تقوم بالتجارة في المحيطات أو إلى الهند مما يعرض سفن الكويت للقرصنه أو المصادره من قبل الدول الاقليميه المحيطه بها أو للخطر وبالتالي رفعت العلم العثماني لمصالحها وتامين تجارتها وهو ما تكرر في فتره الثمانينات بسبب الحرب العراقية الإيرانيه عندما تعرضت ناقلات النفط الكويتية للقصف من قبل الطرفين المتحاربين والتي سميت (حرب الناقلات) فاتجهت الكويت نتيجة لهذا إلى رفع الأعلام الأجنبية على السفن الكويتية حتى لا تتعرض للقصف أو المصادره فقد رفعت العلم الامريكي والعلم السوفيتي والعلم البريطاني على السفن الكويتية بناء على طلب الكويت وبالتالي فإن رفع العلم لا يعني بالضروره التبعية الفعلية للدولة إنما للمصلحة كما فعلت الكويت لتحقيق مصالحها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. اعتماد أهالي الكويت على أنفسهم في الحمايه والدفاع عن أرضهم وبلدهم ضد الهجمات التي يتعرضون لها من قبائل المنتفق وقبائل بني كعب والحركة الوهابيه كما ذكرنا من قبل ولم تعتمد الكويت أو تطلب المساعدة من السلطات العثمانية ولو كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية لطلبت المساعدة من السلطات العثمانية أو الحماية كاقليم من أقاليم الدولة العثمانية [١٠٢].

٤. أن الكويت كانت ملجأ للثائرين على السلطات العثمانية وهو ما تؤكده الحوادث التاريخية، ففي عام ١٧٨٧ لجأ إلى الكويت كل من الشيخ ثويني شيخ قبيلة المنتفق ومصطفي اغا متسلم ولاية البصرة أثناء تمردهما في البصرة على السلطات العثمانية في بغداد إلى الشيخ عبد الله الصباح حاكم الكويت (حكم البلاد من ١٧٦٢-١٨١٥) وكان سبب اللجوء هو تمردهما على سليمان باشا المملوكي والي بغداد والذي جهز قوة إلى البصره للقضاء على الحركة الاستقلالية في البصرة وما يهمنا هنا أنه وعند لجوء هؤلاء الأشخاص إلى الكويت رفض حاكم الكويت تسليم من لجأوا إليه إلى السلطات العثمانية ونتيجة لذلك قامت السلطات العثمانية بتجهيز قوه لاحتلال الكويت لعدم تسليم هؤلاء للوالي العثماني مما اضطر المسؤول عن الوكالة البريطانية (شركة الهند الشرقية) والذي تربطه علاقة ودية مع شيخ الكويت بإبلاغه عن أهمية تسليم هؤلاء الاشخاص للسلطات العثمانية وإلا سوف يحتل الكويت، إلا أن شيخ الكويت رفض تسليم هؤلاء إذ يتنافى ذلك مع التقاليد العربيه مع المستجير وحماية أي إنسان وأنه من العار التخلي عنهم، وقال للمسؤول أنه على استعداد لقتال الباشا مقابل حماية ضيوفه، ولو كانت الكويت تابعة فعلياً للدولة العثمانية أو إحدى ولايات العراق العثماني لسلم حاكم الكويت هؤلاء الاشخاص بامر من السلطات العثمانية كاقليم من أقاليم الدولة العثمانية، لكن حاكم الكويت قام بتهريبهم إلى نجد، وهذا يؤكد استقلالية الكويت عن التبعية العثمانية الفعلية وهناك حوادث كثيرة شاهدة على ذلك[١٠٣].

---

[102] سلطان، غانم (الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة) ط١، شركة مطابع الوزان العالمية، الكويت، ١٩٩٤، ص٢١٠.

[103] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. حادثة إنتقال شركة الهند الشرقية التابعة لبريطانيا من البصرة إلى الكويت في الفترة من ١٧٩٣م إلى ١٧٩٥م نتيجة خلاف وقع بين البريطانيين والسلطات العثمانية، وقد طلب الوالي العثماني رحيل الشركة عن الأراضي العثمانية، وبالتالي انتقلت هذه الشركة إلى الكويت وهذا يدل على انتفاء السيادة السياسة العثمانية على الكويت، ولو أن الكويت كانت تابعة للدولة العثمانية لما انتقلت الشركة إلى الكويت ولطلب الوالي العثماني من السلطات البريطانية الرحيل عن الأراضي العثمانية، وتكررت هذه الحادثة في مناسبات عديدة عامي ١٨٢١م ، ١٨٢٣ م [١٠٤].

٦. اعتراف الدولة العثمانية بالوضع المستقل للكويت في اتفاقية ١٩١٣م وباستقلال حاكم الكويت عن أي ولاية عثمانية سواء في العراق أو غيرها أو نفوذ تركي "كقضاء مستقل في الإمبراطورية العثمانية" (راجع نص الاتفاقية في الملحق رقم (٨) في قائمة الملاحق) ولو أخذنا بالمفهوم التاريخي لأصبحت الآن أراضي ضمن الحكم الفارسي أو العثماني الذين كانوا على صراع بينهم، وباستقراء التاريخ الحديث نجد أن الكويت اكثر مشروعية تاريخية من دولة العراق الحديث، لأن العراق كان يرزح تحت الحكم الفارسي، ثم الحكم العثماني إبّان نشأة الكويت التي بقيت في منأى عن السيطرة الفارسية والعثمانية إذ يعود التاريخ الحديث للعراق إلى عام ١٩٢١ بظهوره ككيان سياسي محدد المعالم تحت الحكم الهاشمي، ولو عدنا إلى الخلفية التاريخية لطالبت الآن تركيا بالعراق على اعتبار أن العراق جزء من الأراضي العثمانية والتي تخضع لحكم الباب العالي بشكل فعلى وسيادي [١٠٥].

---

[104] نفس المرجع، ص٦١.

[105] البحارنة، محمد حسين (الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت)، مؤسسة الهلال للتوزيع، البحرين،١٩٩١، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. هناك عدة ثوابت تؤكد اعتراف العراق بالكويت منها:-

- مراســـلات رئيس الوزراء العراقي نوري الســـعيد مع حاكم الكويت احمد الجابرعام ١٩٣٢، واعترافه بالحدود الكويتية عند إنضـمام العراق إلى عصـبة الأمم كما سـبق أن ذكرنا.
- طلب الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) فتح قنصلية عراقية في الكويت قبل إستقلال الكويت -كما أشرنا له- وتهنئته للكويت بعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦١.
- اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وبسيادتها الإقليمية على حدودها المعترف بها في اتفاقية أكتوبر (١٩٦٣).

هذا بالإضافة إلى اختلاف التركيبة الاجتماعية بين الكويت والعراق فالعراق، يضم أعراقاً وأجناساً مختلفة، "أكراداً-تركمان -أشوريين-عجماً" وقسم إلى عدة ولايات إبّان الحكم العثماني في حين أن الكويت تتكون أساساً من قبائل عربية وفدت من نجد[١٠٦] .

٨. لقد ادعت الحكومة العراقية بأن العراق الجديد قد ورث الممتلكات التركية في بلاد الرافدين بما فيها الكويت فما هو مقدار الصـــدق في هذه الحجة؟ عندما دخلت تركيا في الحرب ضـــد بريطانيا عام ١٩١٤م وخســـرت الحرب عام ١٩١٨م، وفي أعقاب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولي تفاوضـــت ووقعت معاهدة صلح في سيفر في ١٠أغسطس ١٩٢٠ وتم الاعتراف بموجب المادة ٩٤ "ببلاد الرافدين"وســوريا كدولتين خاضــعتين لتقديم المشــوره الإدارية والمســاعدة بموجب المادة ٢٢ من ميثاق عصــبة الأمم.وتم الاتفاق أيضــا علي تحديد الممتلكات التركية في وقت لاحق بين الاطراف ولم يرد في هذه المعاهدة ذكر الكويت باعتبارها من الممتلكات التركية، بالرغم من أن هذه المعاهدة لم يتم التصـــديق عليها من قبل الأطراف، إلا إنها تعتبر دليلاً هاماً علي الواقع الفعلي لحدود العراق الحديثة، وعند إبرام معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وهي معاهدة تم التصديق عليها، فان بنود التخلي الواردة في معاهدة سيفر قد ادرجت في صيغة معدلة في معاهدة لوزان ونصت المادة ١٦ من معاهدة لوزان علي ما يلي"تتخلي هنا تركيا عن جميع حقوقها أيّاً كانت بشـــأن الأقاليم الواقعة خارج الحدود المثبتة في المعاهدة الحالية وفي الجزر عدا تلك التي تعترف المعاهدة المذكورة بسيادتها

---

[106] العنزي، محمد نايف، (تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق من ١٩٦١-١٩٧٣) ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١ ، ص٥١. .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مستقبل هذه الأقاليم والجزر فيحدده الاطراف المعنيون "ولو سلمنا أن الكويت جزء من الدولة العثمانية، فلقد تخلّت الأخيرة عن جميع ممتلكاتها في الخارج، وقد ظهر العراق لأول مرة ككيان سياسي محدد المعالم نتيجة هذه المعاهدة ولم تعط الاتفاقية وِرْث العراق في الممتلكات العثمانية ولكن على العكس من ذلك أعطت اتفاقية لوزان ومعاهدة سيفر ظهور العراق لأول مرة ككيان سياسي عام ١٩٢١م تحت الحكم الهاشمي، وتمّ تحديد حدود العراق الحالية نتيجة هذه المعاهدة بينما كان العراق تابعاً للدولة العثمانية وموزعاً على ثلاث ولايات[١٠٧].

٩. وتثبت الخرائط التاريخية التي رسمها كثير من الرحالة الغربيين من الهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين والرحالة العرب التي أعطت في رسومهم حدود الكويت المستقل عن العراق العثماني والذي تميز به اسم "الكويت" أو "القرين" أو"كاظمة" على هذه الخرائط منذ منتصف القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر وقد سجل الكثير من الرحالة الأوروبيين معلومات عن وضعية الكويت المستقلة في ادارة شؤونها الخارجية والداخلية عن الدولة العثمانية ومنهم (بكنجام) و(ستوكلر) و(لويس بلى) وكثير من الرحالة الغرب وقسم (بلي) أنواع الحكومات في منطقة الخليج وأيّاً من هذه الحكومات التابعة للحاكم العثماني والتابعة إلى حكم الشاه الفارسي والإمارات المستقلة التي تخضع لشيوخها دون إخضاع لحكم الشاه الفارسي أو السلطان العثماني ومنها إمارة الكويت التي أفاض بالحديث عنها وعن سياستها المستقلة في الحفاظ على امنها وتنبأ لها مستقبل قوي لموقعها الجغرافي [١٠٨] (أنظر ملحق الخرائط التي تتحدث عن حدود الكويت ووضع الكويت المستقل).

---

[107] البحارنة، محمد حسين ، مرجع سابق ، ص٣٢.

[108] الغنيم، عبد الله يوسف (الكويت: قراءة في الخرائط التاريخية)، ط٢، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك الكثير من الشـــواهد التي تدل على وضـــع الكويت والواقع أنه لا يمكن أن يقبل أحد منطق "الحقوق التاريخية" أو "الحدود الاســتعمارية"، ولو كان الأمر كذلك لأنشــغل العالم كله بسلسلة متصلة من الحروب لن تنتهي وبصدمات حدودية، وقد استقرت معايير تثبيت الحدود السياسية في كثير من دول أوروبا المستقرة سياسياً بل امتدت إلى القارة الافريقية منذ وقت بعيد حين اصــبح احترام الحدود القائمة بين الدول الافريقية يرقي إلى مرتبة المبدأ الحاكـــــم للعلاقات بين الدول الافريقية منذ إنشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣م [١٠٩].

ثانياً : مبرر سرقة النفط العراقي من آبار الرميلة العراقي وعدم التزام الكويت بحصص إنتاج النفط :

لقد اتهم العراق الكويت بســـرقة النفط العراقي من حقل الرميلة العراقي الموجود في العراق أثناء أنشــغاله بالحرب، حيث هناك أبار نفط بين الكويت والعراق على الحدود بشــكل متجاور يسمى بالعراق (حقل الرميلة) بينما يسمى في الكويت (حقل الرتقة) (أنظر الشكل رقم (١) في قائمة الملاحق) وهما متجاوران وبئر الرميلة العراقي لا ينتج ســـوى ١٠,٠٠٠ برميل من النفط يوميا في ذلك الوقت وتحدد الاتفاقيات الدولية طريقة استغلال الحقول الحدودية وهو بتراجع مسافة كيلو متر واحد من الحدود واحتراماً لهذا القانون فإن الكويت تستغل حقل الرتقة الكويتي الحدودي بعد تراجع كيلو مترين وليس كيلو متراً واحداً، وقد قامت الكويت والســعودية بمنح العراق من النفط أثناء حربه مع إيران ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً يأتي منها ٢٥٠,٠٠٠ برميل من حقل الخفجي الســعودي الكويتي، ٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من آبار ســعودية ويعني ذلك أن الكويت كانت تقدم ١٢٥,٠٠٠ برميل يوميا للعراق طوال فترة الحرب وتعمل على تصدير نفط العراق لصالحه، فهل يعقل أن تسرق الكويت ١٠,٠٠٠ برميل من نفط العراق ثم تقدم له يومياً ١٢٥,٠٠٠ برميلاً يومياً؟!، كما أن الطبقات الحاملة للنفط في كل من البئرين مختلفان تماماً من الناحية الجيولوجية في حقل الرميلة العراقي، إذ يختلف عن حقل الرتقة الكويتي في مكونات النفط الجيولوجية[١١٠].

---

[109] أحمد، يوســـف أحمد، (النظام العربي وأزمة الخليج) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث / الرابع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١، ص١٠.

[110] سلطان، غانم، مرجع سابق، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكدت اللجنة الدولية لتخطيط الحدود الكويتية العراقية المنبثقة عن الأمم المتحدة في مايو ١٩٩٣ والذي تم اعتماد قرارها بصوره نهائية في مجلس الأمن الدولي بالقرار رقم (٨٣٣) ١٩٩٣، على أن العراق كان يستغل عشرة آبار نفطية داخل الأراضي الكويتية دون وجه حق وبموجب هذا القرار رُدّت الآبار إلى الكويت، وهكذا فإن مسألة سرقة النفط العراقي هو إدعاء يخالف الحقيقة القانونية والجيولوجية بل على العكس فإن العراق استغل الآبار الكويتية المجاورة له واستخرج نفطها. (١١١)

وكذلك ادعي العراق أن دولة الكويت والإمارات العربيه المتحدة قد قامتا بإغراق السوق العالمي بالنفط بسبب الزياده في حصة إنتاجهما المقرره لهما مما ادي إلى تدهور اسعار البترول العالمي وادي إلى خسارة العراق منذ عام (١٩٨٠-١٩٩٠) لـ٨٩ مليار دولار، وحقيقة الأمر أن الكويت والإمارات العربيه المتحدة قد التزمتا بالحصص المقرره لهما في١٠/يوليو ١٩٩٠ في إجتماع جدة للدول الخليجية المصدرة للبترول، وكذلك أعلنت الكويت والإمارات التزامهما بحصص الأنتاج المقررة لهما في إجتماع منظمة الأوبك في٢٦/يوليو ١٩٩٠ للدول المنتجة للنفط بالمقابل لم يلتزم العراق بالحصص المقرره له، وعلقت الكويت على تدهور أسعار البترول في السوق العالمي بأنها مشكلة عالمية أطرافها المنتجون والمستهلكون وأن كثيرا من دول الأوبك من بينها العراق قد تجاوز حصته المقرره له وأن الكويت قبلت في إجتماع جدة في ١٠/يوليو/ ١٩٩٠م الذي ضم الدول الخليجية العربية المصدرة للنفط واقرت حصة الكويت والإمارات ١,٥ مليون برميل لكلا البلدين، وكذلك اجتماع منظمة الأوبك في ٢٦ يوليو ١٩٩٠م إذ أعلنت الكويت والإمارات إلتزامهما بحصص إنتاج أعضاء الأوبك (١١٢) .

وعليه، فإن تحديد الأسعار عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل المرتبطة بالمصدرين والمستوردين وبحدود التماسك والاتفاق والاختلاف داخل المنظمة وأن زيادة المعروض من النفط في السوق العالمي منذ الثمانينات لم يرتبط فقط باتجاه الكويت والسعودية ولكن كان نتيجة عوامل أخرى أهمها زيادة إنتاج بحر الشمال وألاسكا من النفط وزيادة المخزون لدى المستهلكين الرئيسيين للنفط (١١٣) .

---

(111) مركز البحوث والدراسات الكويتية (رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق بسرقة نفطها)، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص١٣.

(112) دشتى، إبراهيم محمد (ترسيم الحدود بين دولة الكويت وجيرانها)، إدارة البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويتي، الكويت، مارس ١٩٩٧، ص٢٠.

(113) الرشيدي ، أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص٦٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : نظرية المؤامرة :

إن اتخاذ العراق مسألة رفض الكويت اسقاط ديونها المستحقة عليه ورفضها طلب العراق بمنحة قرضاً كبيراً (١٠ مليارات دولار) كحجة للقول بضلوع الكويت في مؤامرة أمريكية تستهدف خنق العراق اقتصاديا أمر يحتاج إلى وقفة، فالكويت لم تطلب من العراق تسديد الديون المستحقة لها عليه وهي معظمها بلا فوائد ولكن رفضت كما سبق التنازل عن هذه الديون لسببين هما : [١١٤]

١. سبب يتعلق بمصالح الكويت لأنه لو تنازلت الكويت عن الديون المستحقة على العراق سنجد أن كل مدين للكويت يطلب المعاملة بالمثل والكويت لها ديون كبيرة على أطراف كثيرة .
٢. والسبب الثاني يتعلق بمصلحة العراق وهو أنه لوأعفي العراق من ديونه فسوف تبدو مديونية العراق اقل في الصندوق النقد الدولي وسوف يضغط على العراق أخرون لاسترداد ديونهم من العراق ومن مصلحة العراق أن يبدو دينه كبيراً على الورق .

أما رفض الكويت تقديم قرض للعراق بـ(١٠) بلايين دولار وموافقتها أعطائه مبلغ (٥٠٠) مليون على أن يكون ذلك مقترحا بتشكيل لجنة لترسيم الحدود بين البلدين وليس مدفوعاً من قبل الولايات المتحدة لاتخاذ هذا الموقف فمشكلة الحدود بقيت معلقة كما سبق ذكره من عام ١٩٦٣م حتى الغزو العراقي لدولة الكويت، وبهذا بقيت مشكلة يتجاوزها العراق في خرق الحدود الكويتية والضغط على الكويت، ونشر أكثر المحللين أن العلاقات العراقية الأمريكية تطورت كثيراً خلال الحرب العراقية الإيرانية حتى بعد فترة الحرب، فما الذي دفع العراق فجأة إلى تغيير لهجته السياسية تجاه واشنطن ؟ فلقد خرج العراق من حربه مع إيران قوياً عسكرياً بالمعيار العربي وتطلع إلى دور قيادي إقليمي على الصعيدين الخليجي والعربي وفي هذا الإطار إتجه لصناعة عدو خارجي لتحويل إهتمامات العراقيين عن مشكلاتهم في الداخل ولم يكن أمامه أختيار عدو صغير فاعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل هما العدو [١١٥].

---

[114] لجنة من المختصين (عدوان على العقل: مناقشة نقدية لكتاب "حرب تلد أخرى" لسعد البزاز)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٦.

[115] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هناك أسباباً حقيقيةً لغزو العراق لدولة الكويت منها :

١. إفلاس الخزينة العراقية حيث خرج العراق من حربه مع إيران منهكا اقتصاديا جراء الإنفاق العسكري، حيث بلغت الميزانية السنوية طيلة سنوات الحرب بـ ٣٦,٥ مليار دولار على الإنفاق العسكري [١١٦]بالإضافة إلى ديونه التي قدرت بـــ ٨٠ إلى ١٠٠ مليار دولار ووصلت تكاليف الحرب إلى ٢٨٨ ملياراً هذا بالإضافة إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والاستراتيجية والتي تقدر ٨,٢ مليار [١١٧] مما وضع العراق في مأزق اقتصادي حرج، وكان الحلّ هو احتلال الثروة الكويتية لسد العجز العراقي وتسديد ديونه وتحويل الأنظار عن مشاكله.

٢. توجيه أنظار الشعب العراقي عن الوضع الاقتصادي الداخلي بعد الحرب وإطلاق يده في الكويت لتعويض حرمانه حتى لا يكون هناك تفكير في ثورة أو إنقلاب يستهدف تغيير السلطة والقضاء عليها، وبالتالي ضم الكويت للعراق يعني حصول العراق على ٢٠% من احتياطي النفط في العالم مما يساعد على تسديد ديونه وإعمار العراق والخروج من الوضع الاقتصادي الحرج خلال ٥ سنوات فقط [١١٨].

٣. أطماع العراق التوسعية في الخليج بالاستيلاء على الموانئ البحرية في الكويت وظهوره كقوة إقليمية وعربية [١١٩].

وهذا يتضح كما تم الإشارة سابقاً عند مطالبة العراق بجزيرتي (وربة وبوبيان*) الكويتية مدعياً بذلك بعدم وجود منافذ بحرية كافية للعراق إذ تمثل هاتان الجزيرتان ٢٥% أو ربع مساحة الكويت، والسؤال المطروح هل يعاني العراق فعلاً من مشكلة المنافذ البحرية أو أن مطالبة العراق في هاتين الجزيرتين محاولة منه من اجل بناء قوة عسكرية بحرية كبيرة قادرة على الظهور في المنطقة كقوة إقليمية عربية في منطقة الخليج ؟

تطل الجمهورية العراقية على الخليج العربي بواجهة بحرية يبلغ طولها حوالى ٧٠ كيلومتراً ويزداد طولها إلى نحو ٢٣٥ كيلومتراً إذا ما أضفنا إليها طول كل من خور الزبير (٢٥ كيلومتراً) والمسافة بين شط العرب وميناء البصرة (١٤٠) كيلومتراً كامتداد للواجهة البحرية.

---

[116] سلطان، غانم، مرجع سابق، ص٢٩.

[117] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٢٠.

[118] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٣٢٩.

[119] لجنة من المختصين ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٩٩.

* تقع الجزيرتين في الشمال الشرقي من دولة الكويت وبالشمال الغربي بالنسبة للخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضـــم الخليج العربي عدداً كبيراً من المنافذ البحرية ما بين موانئ تجارية وموانئ نفطية يبلغ عددها ٣٥ ميناء موزعة على دول الخليج العربي وتتوزع المواني‌ء كالتالي ٩موانئ للإمارات العربيـة المتحـدة و٦ موانئ لجمهوريـة العراق و٦ موانئ لجمهوريـة إيران أمـا دولـة الكويـت فنصـيبها ٥ موانئ والمملكة العربية السـعودية ٤موانئ ودولة البحرين ٣ موانئ وقطر ميناءان أما ســـلطنة عُمان فليس لها موانئ تطل على الخليج العربي وأنما لها موانئ تطل على خليج عُمان وبحر العرب [١٢٠].

وللعراق ســـتة موانئ تجارية ونفطية تزيد عن كثير من الدول الخليجية الأخرى إذ يخصـــه ١٧% من مجموع إعداد الموانئ في الخليج مســـاوياً في ذلك مع إيران وقد اســـتثمر العراق هذه الواجهة في ستة موانئ (ثلاثة منها تجارية) وهي [١٢١]:

١. **ميناء البصـــرة:** وتبلغ الطاقة التشـــغيلية له ٣,٥ ملايين طن ســـنوياً بنســـبة ٣٠,٥% من طاقة الموانئ التجارية .
٢. **ميناء آم قصـــر**: وتبلغ الطاقة التشـــغيلية له ٥ ملايين طن ســـنوياً بنســـبة ٤٣,٥% من أجمالي الموانئ التجارية الثلاثة .
٣. **ميناء خور الزبير**: وتبلغ الطاقة التشـــغيلية له ٣ ملايين طن ســـنوياً بنســـبه ٢٦% من اجمإلى الموانئ التجارية الثلاثة .

ويبلغ إجمالي الطاقة التشغيلية لهذه الموانئ حوالي ١١,٥ مليون طن سنوياً .

أما الثلاثة الباقية فهي نفطية وهي : [١٢٢]

١. **ميناء الفاو:** وتبلغ الطاقة التشغيلية له ٣٥ مليون طن سنوياً أي بنسبه ٢٠% من مجموع الموانئ النفطية .
٢. **ميناء البكر:** وتبلغ طاقته التشـــغيلية ٧٨,٨ مليون طن ســـنوياً بنســـبه ٤٥% من إجمالي الموانئ النفطية.
٣. **ميناء خور العُمية:** وتبلغ طاقته التشـــغيلية ٦١,٣ مليون طن ســـنوياً بنســـبه ٣٥% من إجمـالي الموانئ النفطيـة .(**انظر الشـــكل رقم (٢)** في قـائمـة الملاحق).

---

120) مركز البحوث والدراسات الكويتية (منافذ العراق البحرية)، ط٣، الكويت، ٢٠٠٠، ص٣١.

121) نفس المرجع، ص٣٥

122) نفس المرجع، ص ص٦٣-٧٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي طاقات قابلة للزيادة مع بناء مزيد من أرصـــفة التحميل ورفع كفاءة العمل فيها وإنشـــاء المزيد من الموانئ النفطية مثل ميناء الفاو الجديد الذي يجري العمل فيه منذ عام ١٩٩٣م على الخليج العربي مباشـــرة غربي مدخل شـــط العرب، هذا بالإضـــافة إلى خطوط الأنابيب النفطية بالعراق والتي تعتبر من أضـــخم محطات ضـــخ النفط في العالم وتعتبر خطوط النفط العراقية هذه والتي تمر عبر تركيا في الشـــمال والشـــمال الغربي للعراق من أضـــخم خطوط أنابيب النفط في العالم.

ولا يعاني العراق من أي مشكلة بالمنافذ البحرية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الموقف الكويتي والدولي والعربي والإسلامي من الغزو العراقي لدولة الكويت

المطلب الأول: الموقف الكويتي

رفض الشـــعب الكويتي الاحتلال العراقي للكويت في ٢/ أغســـطس/ ١٩٩٠م، وكان ردّه عنيفاً ســـواء كان ذلك في الداخل أو الخارج، وقد وقف الشـــعب الكويتي في وجه الغزو رافضـاً ومنددا وعقد العزم على الوقوف مع القيادة الشرعية المتمثلة بقيادة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصـــباح[١٢٣]، وهذا ما تأكد في البطولات التي قادتها المقاومة الكويتية والشـــعب الكويتي ضد هذا الاحتلال العراقي غير الشرعي للكويت [١٢٤].

وقد بدأ النظام العراقي عن طريق أجهزة الإعلام العراقي حملته التي مؤداها أن الذي حدث في الكويت إنما هو بناء على طلب الكويتيين للتخلص أو التحرر من التمزق الذي طال هذا الشـــعب من حكوماته وبالتالي فإن القوات العراقية تبعاً لذلك ســـوف ينظر إليها كقوات محررة وهذا عكس ما أكدته الوثائق العسكرية العراقية المصنفة "وثائق سري للغاية" والصادرة عن القيادات العسكرية العراقية والتي تم العثور عليها بعد الإنسحاب العراقي من الكويت أثر هزيمته في معركة تحرير الكويت والتي تؤكد على أنبهار قوات الاحتلال من موقف الشـــعب الكويتي في مواجهتهم على غير ما توقعوا أو سمعوا من إعلام العراق [١٢٥].

ومن جوانب الموقف الكويتي إبان الاحتلال العراقي لدولة الكويت منها : [١٢٦]

١. إمتناع الكويتيين عن الالتحاق بوظائفهم الحكومية أو أعمالهم الخاصة بهدف شل الحركة في مواجهة العدو .
٢. رفض الكويتيين التام لتغيير بطاقاتهم المدنية وجنسيتهم الكويتية إلى العراقية .
٣. رفض الكويتيين إلتحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات العراقية لخضـــوعها للعراقيين.
٤. الإصرار بالتعامل بالدينار الكويتي ورفض التعامل بالدينار العراقي .
٥. رفض تبديل أرقام السيارات الكويتية بأخرى عراقية .

---

[123] ســـجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي ، العدد ٩، مركز دراســـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، مارس ١٩٩٩، ص١٦٧.

[124] عيسى، عبد الأمير (وحدتنا سبيل انتصارنا) حماة الوطن، العدد ١٢٦، وزارة الدفاع ، الكويت،١٩٩١ ، ص٣٦.

[125] الصباح، ميمونة خليفة(ندوة: مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير دولة الكويت) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧م ، ص٦٢.

[126] نفس المرجع، ص ص٦٣-٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. استنكار الكويتيين مجتمعين للإرهاب العدو وإعلان رفضهم للاحتلال .
٧. اعتراف العراق بآثار المقاومة والعصيان المدني .
٨. الصمود والتكافل ترسيخا للوحدة الوطنية وتعبيراً عن مقاومة العدو .
٩. العمل التطوعي كمظهر لمقاومة الشعب الكويتي .

وبهذا كان الشعب الكويتي في الداخل والخارج رافضا للاحتلال بكل مقاييسه وقد أكد المؤتمر الشعبي الكويتي خلال فترة ١٣-١٥/١٠/١٩٩٠م في جدة رفض الاحتلال والتمسك بالشرعية الكويتية والمحافظة على دستور ١٩٦٢م .

المطلب الثاني : الموقف الدولي

كان الغزو العراقي لدولة الكويت خرقا صارما للنظام الدولي الذي ارتضاه العالم لنفسه بعد قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ذلك النظام الذي يحرم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد للنيل من سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وقد اظهر المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة قرارات ومواجهة حاسمة لردع هذا العدوان سواء عن طريق الجهود الثنائية أو الجماعية بالإضافة إلى محاولة الدول العربية أو الدولية والإسلامية إنهاء الأزمة وإقناع العراق بالإنسحاب من دولة الكويت من دون شروط وعودة الحكومة الشرعية دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا أن العراق لم يستجب لهذه الجهود فقام وأكد على ممارسة عدوانه متحدياً المجتمع الدولي بذلك [١٢٧].

ومنذ وقوع الغزو العراقي على دولة الكويت في ٢/٨/١٩٩٠م بذل مجلس الأمن نائبا عن المجتمع الدولي جهودا غير مسبوقة لردع الاحتلال العراقي لدولة الكويت فقد أصدر مجلس الأمن أثنى عشر قرارا تدرجت حسب عمل مجلس الأمن من مجرد الإدانه للغزو العراقي والتأكيد على عدم شروعيته والمطالبة بسحب القوات المحتشدة إلى الإجراءات القيسرية غير العسكرية والمتمثلة بالحظر الاقتصادي وبعد فشل محاولات المجتمع الدولي في إقناع العراق من الإنسحاب من دولة الكويت لجأ إلى الخيار الاخير وهو إستخدام القوه من بين كافة الوسائل الأخرى لإعادة السلم الدولي إلى نصابه عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فقد اتجه مجلس الأمن في إصدار قراراته حسب طبيعة عمل المجلس إلى عدة مراحل بين الإدانة ثم الإجراءات القيسريه غير العسكرية والمتمثلة بالحظر الاقتصادي ووصولاً بالإجراءات العسكرية بعد فشل جميع محاولات مجلس الأمن الدولي لحل الأزمة سلمياً بسبب تعنت العراق.

---

(127) شهاب، مفيد (الجهود الدولية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٤٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٦٦٠) في ١٩٩٠/٨/٢ في اليوم الأول من الغزو العراقي لدولة الكويت يدين فيه الغزو العراقي للكويت ويطالب بانسحاب العراق فوراً من الكويت وعودة الحكومة الشرعيه والدخول في مفاوضات بين الطرفين وقد غابت اليمن عن حضور الاجتماع الأول وصدر القرار بإجماع الحضور، ثم أصدر مجلس الأمن قرار رقم (٦٦١) في ١٩٩٠/٨/٦ وهو قرار المقاطعة الاقتصاديه للعراق بقصد إجباره على الانسحاب من دولة الكويت نتيجية لرفضه القرار الأول ويدعو القرار إلى منع استيراد وبيع وتوريد السلع التي يكون مصدرها العراق أو الكويت ومنع توفير أي أموال للحكومة العراقية. وقد امتنعت عن التصويت كل من اليمن وكوبا في مجلس الأمن الدولي[١٢٨].

وقد تصدى العراق من خلال إحتلاله لدولة الكويت المجتمع الدولي عندما أعلن في ١٩٩٠/٨/٨ ضم الكويت للعراق مخالفاً بذلك القوانين والأعراف الدولية وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (٦٦٢) الذي يبطل قرار الضم الكويت للعراق، ويؤكد على القرارين (٦٦٠) و(٦٦١) وقد حظي القرار بالإجماع في مجلس الأمن الدولي .[١٢٩]

ومع تصاعد الأزمة وعدم إستجابة العراق لجميع القرارت الدولية والنداءات الدولية عمل العراق على احتجاز الرعايا الغربيين والأجانب واعتبرهم بمثابة "درع بشري" له وقد أصدر مجلس الأمن قرار رقم(٦٦٤) ١٩٩٠م والذي شجب التصرفات العراقية وطالب بالسماح للرعايا الأجانب بالرحيل لبلادهم وقد صدر القرار بالاجماع بمجلس الأمن الدولي وعاد يؤكد على القرارت السابقة، واتجه العراق إلى العمل "بحرب السفارات" عندما طلب العراق إغلاق جميع البعثات الدبلوماسيه بدولة الكويت وتحويلها للعراق ورفضت الدول طلب العراق بإغلاق سفاراتها في الكويت والذي أدى إلى اقتحام مبني السفارات بدولة الكويت واختطاف الرعايا الأجانب منتهكاً بذلك اتفاقيتي فينا المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسيه والقنصلية لعامي ١٩٦١م و١٩٦٣م .

أصدر مجلس الأمن قرار رقم (٦٦٧) يدين فيه بشدة الاعمال العدوانية التي إرتكبها العراق ضد مقرّ البعثات الدبلوماسية منتهكا بذلك القانون الدولي بخصوص الاتفاقيتين السابقتين والتي وقع العراق عليهما بخصوص العلاقات الدبلوماسية والقنصلية [١٣٠].

---

[128] شهاب، مفيد، مرجع سابق، ص١٠.

[129] أفندي، عطية حسن (الأمم المتحدة وأزمة الخليج: دور فعال لمجلس الأمن)، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٦١.

[130] نفس المرجع ،ص١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أصدر مجلس الأمن قرارت كثيرة بخصوص الاحتلال العراق لدولة الكويت (انظر ملحق القرارات) إلا أن العراق لم يستجب لقرارات مجلس الأمن حتى أصدر مجلس الأمن قرار رقم (٦٧٨) وهو القرار الوحيد من بين القرارات في المجلس التي صوتت ضده دولتان وهما اليمن وكوبا وامتنعت دولة واحده عن التصويت وهي الصين ، الذي خول مجلس الأمن استخدام جميع الوسائل اللأزمة لتدعيم وتنفيذ قرارات المجلس السابقة وخاصة قرار رقم (٦٦٠) ويأذن للدول الاعضاء بالتعاون مع الحكومة الكويتية مالم ينفذ العراق هذه القرارات، وقد أعطى مجلس الأمن في قراره رقم (٦٧٨) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩م مهلة ستة أسابيع حتى تاريخ ١٥/يناير/ ١٩٩١م لانسحاب العراق من دولة الكويت واثبات حسن النية وإذا لم ينفذ هذا القرار سوف تستخدم القوة لاجبار العراق على الإنسحاب من دولة الكويت [١٣١].

وقد أدان المجتمع الدولي بالاجماع الغزو العراقي لدولة الكويت وطالبه بانسحاب العراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية على الرغم من الفترة الحرجة التي يمر فيها المجتمع الدولي في تحول النظام الدولي من استخدام القوة إلى الحلول السلمية ونهاية الحرب الباردة والتباين في المواقف، وقد طالبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوربي والمجتمع الدولي بضرورة إنسحاب العراق من دولة الكويت.

وقد استغلت إسرائيل الغزو العراقي لدولة الكويت على مستوى الراي العام العالمي لإيضاح خطورة خرق العرب لمبادئ القانون الدولي، وأن سبب التوتر في المنطقة هو الدول العربية، وأن إسرائيل سند (للغرب) في المنطقة وقد إتفقت الدول الاقليمية سواء دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا على معارضة العدوان العراقي على دولة الكويت وتأييد الحق الكويتي وبالإجراءات التي تقوم بها الكويت لتحرير أرضها لأسباب مختلفة. [١٣٢]

وقد أدان وزراء خارجية دول عدم الإنحياز الغزو العراقي لدولة الكويت وطالبوا العراق بالأنسحاب الفوري من الكويت المحتلة من دون شروط وعودة الحكومة الكويتية الشرعية وناشدوا العراق بالالتزام الكامل لقرارات مجلس الأمن، وأدان كل من المؤتمر البرلمان العالمي والمؤتمر العالمي الدولي الغزو العراقي لدولة الكويت [١٣٣].

---

[131] المرجع السابق ، ص١٧٧

[132] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٣٣٨.

[133] مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم: الملف الوثائقي لازمة الخليج: وقائع وأحداث: موقف المنظمات الدولية: دول عدم الانحياز، القاهرة، ص ص١٠-٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا اجمع المجتمع الدولي على رفض الاحتلال العراقي لدولة الكويت إلا أن العراق لم يستجب للقرارات الدولية منذ إصدار قرار (٦٦٠) حتى صدور قرار (٦٧٨) ونتيجة لذلك بدأ "التحالف الدولي" المكون من أكثر من ثلاثين دولة من المجتمع الدولي في ١٩٩١/١/١٧م بالبدء بالاعمال العسكرية لإجبار العراق على الخروج من دولة الكويت .

المطلب الثالث : موقف الدول العربية والإسلامية من الغزو العراقي لدولة الكويت

منذ البداية الأولى للغزو العراقي على دولة الكويت أصابت هذه الأزمة التماسك العربي، ومن الواضح أن الدول العربية منذ بداية الغزو لم تتخذ موقفا موحدا ضد الغزو العراقي لدولة الكويت بل إنقسمت على نفسها بوضوح ازاء هذا الغزو وعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه "لا يقبل الغزو العراقي من حيث المبدا إلا أن الطريقة التي تصرفت بها بعض الدول العربية جاءت مسأوية من الناحية العملية لتاييد العراق" [١٣٤].

وعلى هذا تقدمت الكويت بطلب عقد دورة طارئة للمجلس الجامعة العربية لبحث الأزمة واستجابة لذلك عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا لبحث الأزمة يومي ٣/٢ اغسطس ١٩٩٠ بالمقر الاصلي للجامعة بالقاهرة وقد اسفر هذا اللقاء عن صدور قرار الإدانة الغزو العراقي على دولة الكويت رقم (٥٠٣٦) باغلبية ١٤ صوتاً من مجموع ٢١ في ١٩٩٠/٨/٣م والذي تضمن البنود التالية : [١٣٥]

١. إدانة الغزو العراقي على دولة الكويت ورفض أي آثار مترتبة عليه .
٢. استنكار سفك الدماء وتدمير المنشات .
٣. مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٩٩٠/٨/١م .
٤. دعوة الرؤساء لعقد قمة عربية طارئة للنظر في سبل حل الأزمة وفي الاطار العربي .
٥. التاكيد على تمسك بمبدأ السيادة والسلامة الاقليمية للدول الاعضاء واحترام ميثاق الجامعة العربية .
٦. رفض أي محاولة للتدخل الاجنبي في الشؤون العربية .
٧. تكليف الأمين العام تنفيذ هذا القرار .

---

[134] أحمد، يوسف احمد ، مرجع سابق، ص١٩.

[135] نفس المرجع، ص١٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أن القرار لم يأخذ "تدابير" ضد العراق حسب المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية إلا أن القرار لم يأخذ إجماع الحضور مقارنة بما حدث في مجلس الأمن الدولي والتي صدرت جميع قراراته بشأن الأزمة أما بالاجماع أو بالاغلبية الساحقة بل بالاجماع بالنسبة لبعض القرارات .

وقد صوتت الدول لصالح القرار بأغلبية ١٤ صوتا حيث لم تشارك ليبيا في الاجتماع الأول بالإضافة إلى عدم أحقية العراق في التصويت وبالتالي كانت ضمن الدول والتي إتخذت عدم الموافقة في صيغة التحفظ أو الامتناع على صدور قرار الإدانة وهي: الأردن وموريتانيا وفلسطين واليمن والسودان [١٣٦].

وبهذا صدر قرار إدانة الغزو العراقي لدولة الكويت ورفض أي آثار مترتبة عليه بأغلبية ١٤ صوتاً، وقد أدى بعد ذلك إلى ظهور مواقف فردية من بعض الدول العربية أدانت فيه الغزو العراقي لدولة الكويت ومنها المملكة العربية السعودية ومصر [١٣٧].

ونتيجة لتطور الاحداث وما احدثه العراق من ضم الكويت للعراق في ١٩٩٠/٨/٨م وخطورة الموقف العراقي من جراء الأزمة، دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى عقد قمة عربية طارئة على مستوى الرؤساء في يوم ٨ اغسطس عام ١٩٩٠ أي بعد أقل من إسبوع واحد من الغزو العراقي لدولة الكويت وبالفعل توافد الرؤساء لعقد القمة يومي ٨-١٩٩٠/٨/١٠م وقد شهد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة تباينا حادا في المواقف العربية ، فقد إنقسم العرب إلى معسكرين متناقضين [١٣٨].

كما جاء إنعقاد هذه القمة أيضا استجابة للقرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب يومي ٣/٢ اغسطس ١٩٩٠ ، وفي نهاية الاجتماع الطارئ للقمة العربية على مستوى الرؤساء صدر عنها في ختام الاجتماعات القرار رقم (٢٩٥) وذلك باغلبية ١٢ دولة مع الامتناع أو تحفظ أو عدم مشاركة إلى جانب باقي الدول العربية بإدانة الغزو العراقي على دولة الكويت[١٣٩].

---

[136] سلطان،غانم، مرجع سابق، ص٧٣.

[137] قاسم، عبده قاسم (الموقف العربي من الغزو العراقي للكويت) ط١، دار البشر للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض،١٩٩١ ص٦- ٧.

[138] العربية بعد تحرير دولة الكويت)، مركز الدراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة -) المناع، عايد (ندوة: مستقبل العلاقة العربية الكويت، الكويت ٢٦-٢٨ / مايو ١٩٩٧، ص١٣٩.

[139]) علوي، مصطفي (إدارة أزمة الخليج وموقف الأطراف المختلفة) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/الرابع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و صوت مع القرار كل من (مصر – السعودية – الإمارات – قطر – سوريا – الكويت – البحرين – عُمان – المغرب – لبنان – جيبوتي – الصومال) وصوت ضد القرار كل من (العراق وليبيا) فضلاً عن تحفظ دول (السودان و فلسطين وموريتانيا) وامتناع ٣ دول أخرى هي (الجزائر ، والأردن ، واليمن) وغياب دولة واحدة هي تونس [١٤٠].

وقد تضمن هذا القرار ستة قرارات فرعية موضوعية إلى جانب قرارات إجرائية وتشمل ما يلي : [١٤١]

١. التأكيد على قرار مجلس الجامعة الصادر في ٣/اغسطس /١٩٩٠م وبيان المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤م .
٢. تأكيد بالالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم "٦٦٠" بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢م ، وقرار رقم "٦٦١" بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦م وقرار رقم "٦٦٢" بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩م بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية .
٣. إدانه العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بأي آثار تكون قد ترتبت عليه.
٤. تأكيد سيادة دولة الكويت وسلامة إقليمها باعتبارها دولة عضوا في الجامعة العربية وبالأمم المتحدة ، والتمسك بنظام الحكم الشرعي القائم قبل الغزو العراقي على دولة الكويت وتأييد الكويت لكل ما تتخذة من اجراءات لتحرير أرضها .
٥. شجب التهديدات العراقية لدول الخليج واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على الحدود السعودية وتاكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية عملاً بحق الدفاع الشرعي ووفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، والمادة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم "٦٦١" الصادر في ٦/اغسطس/١٩٩٠م على أن تتم وقف الإجراءات فور الإنسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت .
٦. الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بإرسال قوات عربية لمساندة القوات المسلحة لهذه الدول دفاعا عن أرضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي .

---

[140] الرشيدي، أحمد (الجامعة العربية وأزمة الخليج، دراسة حالة لدور الجمعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان) مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت،١٩٩١، ص١٣٠.

[141] شهاب، مفيد ، مرجع سابق، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما القرار الإجرائي فهو تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتنفيذ ، وقد جاء هذا القرار مستنداً إلى الصلاحيات القانونية المخولة له والمتمثلة بـ: [١٤٢]

١. قواعد الشرعية الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي .
٢. ميثاق الأمم المتحدة .
٣. قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .
٤. حق الدفاع الشرعي والفردي والجماعي .
٥. ميثاق الجامعة العربية : حسب المادة الخامسة من الميثاق والمادة الثامنة والمادة السادسة .
٦. اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في ١٧ يونيو ١٩٥٠م .

وعليه، فإن دولاً لم تصوت مع القرار وتعللت بالوجود الاجنبي على الرغم من أن بعض الدول العربية قد طلبت واستدعت قوات أجنبية لحماية نظامها السياسي ضد الخطر الخارجي، وقد ذهب بعض الدول العربية إلى وجوب أو إصدار قرار سابق بالإجماع طبقا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية، وهنا نرى العكس وهو أن قرار الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية بطلب قوات عربية وأخرى قد صدر صحيحا طبقا لإحكم المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية والتي تنص على مايلي :

" ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله " أما بخصوص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والتي تلتزم الإجماع أنما يقصد بها " تدابير الأمن الجماعي" التي تتخذ باسم الجامعة العربية وتحت اشرافها وإدارتها الكاملين ومثال التي اتخذت بشأن تشكيل وإرسال القوات العربية باسم الجامعة وتحت إدارتها الكاملة إلى الكويت عام ١٩٦١م وكذلك يقصد بالتدابير التي تتخذ ضد دولة مثل ما حدث في عام ١٩٧٩م عندما اتخذت تدابير ضد مصر ومنها تجميد عضويتها.

[142]) المرجع السابق، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك هناك حالتان لصدور القرار بالاجماع أو بالاغلبية بحسب المادة السادسة وهي:

الحالة الأولى : وهي أن تجتمع القمة أو مجلس الجامعة للنظر في موقف ثم تقرر اتخاذ (تدابير) وإجراءات معينة لمواجهتها وهنا لا بد من أن يصـــدر القرار بالاجماع، وفي هذه الحالة فإن القرار السابق الذي صدر لم يتخذ تدابير ضد العراق وبالتالي لا يلزم له الاجماع

أما **الحالة الثانية:** هي أن تجمع القمة وتتخذ موقفا بالشـــجب أو المناشـــدة مثل التنديد أو التبصـــير بعواقب الامور وهنا يصـــدر القرار بالاســـلوب المعتاد أي بالاكثرية وطلب المملكة العربية السـعودية لقوات لمسـاعدتها ياتي تحت الحالة الثانية التي يقصـد بها نوع من الشـجب والمناشدة والتنديد بعواقب الأمور. (١٤٣).

وبالتالي، فإن صدور القرار بالاجماع فيما عدا صوت المعتدي إذا كانت من اعضاء الجامعة في حالة ما إذا قرر المجلس اتخاذ "تدابير" معينة تلزم لرفع الاعتداءات، وهذا لم يحدث بمقتضى قرار القمة إذ خلا القرار من الإشارة إلى تدابير بعينها ضد العراق، وبالتالي القرار الصادر ينطبق على الحالة الثانية فإن قرار القمة كان صحيحاً لأنه صدر طبقاً لميثاق الجامعة من المادة السابعة وكذلك طبقا للمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م والتي تدين الاعتداء ضد أي دولة عربية ايا كان مصدرها ووجوب ردع هذا الاعتداء وإجراء تدابير لرع هذا الاعتداء ومســـاعدة الدول العربية لها ولطلب أي دولة قوات لمســـاعدتها من الدول العربية لها وبالتالي طلب اســتجابة المملكة العربية الســعودية وهو من واقع الاجراءات غير التدبيرية لحماية نفسها، ولم تتخذ تدابير ضد العراق حتى يلزم القرار بالاجماع .

وقد إنعقد الاجتماع الطارئ الثالث في ٣١/٣٠ من آب أغســـطس عام ١٩٩٠م بحضـــور ١٣ دولة فقط وهي : دول مجلس التعاون الخليجي بالاضـــافة إلكل من (مصـــر وســـوريا ولبنان وجيبوتي والصـــومال وليبيا والمغرب) في حين امتنعت عن الحضـــور ثماني دول هي: العراق، الأردن، فلسطين، اليمن، السودان، تونس، الجزائر، موريتانيا مع الملاحظة أن "دولة فلسطين" هي التي كان مقرراً لها ترؤس إجتماع مجلس الجامعة (١٤٤).

ومن الملاحظ هنـا حول الموقف الليبي حيـث عقـد العقيـد معمر القـذافي في ٢١/اغســـطس/ عام ١٩٩٠م مؤتمراً صـــحفياً بطرابلس أدان فيه الغزو العراقي على دولة الكويت باعتباره خرقا لميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة، واستنكر استخدام الرهائن ولكن حرص على إدانه التدخل الامريكي أيضا (١٤٥)

---

143) مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم: الملف الوثائقي لأزمة الخليج: الأزمة وقائع وأحداث: موقف المنظمات الدولية: موقف الجامعة الدول العربية، القاهرة، ص٤٥.

144) الرشيدي، أحمد ، مرجع سابق، ص١٣٣.

145) قاسم، عبده قاسم، مرجع سابق، ص١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حول موقف الدول الإسلامية من الغزو العراقي لدولة الكويت فقد كان واضحاً إذ أدان وزراء خارجية الدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الاسلامي أثناء اجتماعهم بالقاهرة في ١٩٩٠/٨/٥م الغزو العراقي على دولة الكويت وطالبت بالإنسحاب الفوري من الكويت وعودة الحكومة الشرعية بدون شروط، واعتبر هذا العمل خرقا لمواثيق الاسلام. [١٤٦]وقد شاركت دول إسلامية كثيرة في التحالف الدولي ضد العراق من بينها بنغلادش وباكستان والسنغال والنيجر بالاضافة إلى المجاهدين الأفغان في القوة العسكرية المتعددة الجنسيات التي رابطت على الحدود السعودية الكويتية [١٤٧].

ولا بد من إلقاء الضوء حول الموقفين الإيراني والتركي وهما دولتان إسلاميتان مجاورتان للعراق، فلقد حاول العراق تحييد كل من إيران وتركيا في أزمة الخليج الثانية، فتركيا تتحكم بخط الأنابيب النفطية الممتدة من شمال العراق الذي يمر عبر أراضيها ،وقد حاول العراق كسب الطرف التركي، ومع أن تركيا تأثرت سلبيا من الناحية الاقتصادية بسبب أزمة الخليج، إذ بلغت خسارتها ٦,٢ مليار دولار إلا أنها أدانت الغزو العراقي مراعاة لمقتضيات الشرعية الدولية، ولم تكتف بذلك بل شاركت في تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو العراق للكويت وتمثل ذلك بمشاركتها في التحالف الدولي [١٤٨].

وحول الموقف الإيراني يمكن القول أن أزمة الخليج خدمت إيران بقضية السلام مع العراق فقد احرزت نجاحا بخصوص مسالة الحدود مع العراق بالاتفاق في ١٥/ اغسطس/ عام١٩٩٠م والذي بادر العراق باقرار إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م لترسيم الحدود بين البلدين والذي خاض العراق حرباً بسببها لمدة ثماني سنوات محاولة لتحييد الخطر الإيراني ، إلا أن إيران أدانت الغزو العراقي على دولة الكويت واعتبرت هذا العمل خرقاً عراقياً كبيراً وأبدت عدم ممانعتها في وجود قوات أجنبية لاخراج العراق من الكويت ولو مؤقتاً، ولم تشارك إيران في قوات التحالف الدولي لأسباب مختلفة والتزمت الموقف الحيادي بين قوات التحالف والدولي والعراق أثناء حرب الخليج الثانية [١٤٩].

---

[146] مركز الأهرام لتنظيم والميكروفيلم:الملف الوثائقي لازمة الخليج: الأزمة وقائع وأحداث: موقف المنظمات الدولية: منظمة المؤتمر الإسلامي، القاهرة، ص٨.

[147] العوضي، مريم ، مرجع سابق، ص٨٦.

[148] أحمد، نازلي معوض (تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية:مقارنة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١م ، ص ص١٤-٢٢.

[149] نفس المرجع، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
التحرير وآثار الغزو العراقي لدولة الكويت

المطلب الأول : تحرير دولة الكويت

في مواجهة الغزو العراقي على دولة الكويت وبسبب عدم امتلاك الكويت للقدرة الذاتية التي تمكنها من رد العدوان منفردة طلبت الكويت المساعدة من دول عربية شقيقة مثل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا والمغرب وغيرها كما طلبت المساندة من الدول الإسلامية وصديقة خارج الوطن العربي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول الجماعة الأوروبية على وجة العموم وتم في هذا الاطار ضم تحالف دولي اكثر من ثلاثين دولة ويعتبر هذا التحالف تحالفا عالمي النطاق من حيث عضوية الدول ولأول مرة يحدث تحالف من دول العالم بهذا الشكل من حيث عضويته، وبدأ هذا التحالف كوسيلة في إعادة السلم والأمن الدولي تحت قرارات الأمم المتحدة والمتمثلة في مجلس الأمن الدولي والذي يعبر عن الشرعية الدولية[١٥٠] ، وبقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) الذي صدر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م والذي أعطى العراق فرصة أخيرة (للإنسحاب) من دولة الكويت، ومهلة مدة ستة أسابيع حتى يوم ١٩٩٠/١/١٥م واستخدام جميع الوسائل اللأزمة ومنها القوة لاجبار العراق على الانسحاب من دولة الكويت إلا أن العراق رفض جميع القرارات الدولية والنداءات الدولية والعربية وحتى وساطة الأمين العام للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كويار) بذلك [١٥١].

وفي ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ أي بعد يومين من إنتهاء المهلة للعراق بدأت الدول المتحالفة مع الكويت وبأذن من مجلس الأمن الدولي معركة تحرير دولة الكويت تنفيذا لقرار (٦٧٨) بالحرب الجوية لمدة (٤٢) يوماً إذ بلغت عدد الطلعات الجوية التي شنتها دول التحالف (١٠٩,٨٧٦) طلعة وفي يوم ١٩٩١/٢/٢٤م بدأ الهجوم البري من قوات (١١) دولة مشاركة في عملية التحرير وسميت "بعاصفة الصحراء"، وفي يوم ١٩٩١/٢/٢٦م أعلن العراق الإنحساب التام من الكويت وتحررت دولة الكويت وقد دام إحتلال دولة الكويت سبعة شهور [١٥٢].

---

[150] علوي، مصطفي ، مرجع سابق، ص٧٤.

[151] نفس المرجع، ص٧٥.

[152] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق، ص٣٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٢/مارس/١٩٩١م أصـدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٦٨٦) (١٩٩١م) الذي يطالب العراق بتنفيذ قبوله لجميع القرارات الاثنى عشـر التي صـدرت منذ بداية احتلاله للكويت حتى عملية التحرير ويحدد التدابير اللأزمة التي ينبغي أن يتخذها العراق لوضـــع نهاية لعمليات القتال وفي ٣/مارس/ ١٩٩١م أبلغ العراق الأمين العام للأمم المتحـدة ورئيس مجلـس الأمن بموافقته على الوفاء بالتزاماته بموجب القرار (٦٨٦) ١٩٩١م [١٥٣].

وفي ٣/ابريل / ١٩٩١م أي بعد شـهر من المفاوضـات اتخذ مجلس الأمن قرارا رقم "٦٨٧" (١٩٩١م) الذي يضـع شـروطا محددة لوقف اطلاق النار رسـميا وينتهي النزاع بين العراق والكويت والبلدان المتعاونة مع الكويت بعد أن يتقدم العراق رسميا بقبوله جميع احكام القرار، وفي ٦/ ابريل /١٩٩١م ابلغ العراق رسـميا الامين العام للامم المتحدة بقبوله شـروط وقف اطلاق النار وفق احكام القرار "٦٨٧" والذي بموجب هذا القرار أعلن العراق إحترامه للمواثيق الدولية الموقعة بينه وبين الكويت ، وبموجب هذا القرار انشـأت عدة هيئات تابعة للامم المتحدة من بينها " لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت " لتخطيط الحدود الدولية بين الدولتين حسـب الاتفاقية الموقعة بين العراق والكويت في عام ١٩٦٣م وبهذا وحتى ٣/ابريل/١٩٩١م اتخذ مجلس الأمن ١٤ قرارا بخصوص الحالة الكويتية العراقية [١٥٤].

والسـؤال المطروح هنا : هل هي "حرب تحرير" ام "حرب تدمير" ؟ يرى البعض أن "عاصـفة الصـحراء" قد تجاوزت هدف تحرير الكويت، وأن هدفها الحقيقي هو تدمير العراق وأن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت في حرب مفتوحة مع العراق لتدمير قوتة العسـكرية وقدراتة الاقتصـادية وأن هذا الإنحراف يرجع إلى عدم ممارسـة مجلس الأمن لاختصـاصـة بالاشراف على العمليات وهذا القول يتجاهل الحقيقة الموضوعية وهي أن "عاصـفة الصـحراء" وأن أدت إلى أضـعاف العراق كثيراً إلا أنها لم تسـفر عن تدمير قدراته العسـكرية والاقتصـادية تدميراً كاملاً حيث إن توازن القوى بين دول المنطقة من حيث القدرة العسـكرية يعتبر العراق من الدول القوية حاليا والتي تفوق قدراته العسـكرية الكثير من دول الخليج خاصـة في ميزان التسـلح حيث تمتلك إيران ١,٤٤٥ دبابة بينما يمتلك العراق ٢,٧٠٠ دبابة وتمتلك المملكة العربية السعودية ٩١٠ دبابة بينما دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تمتلك ٥٧٤ دبابة.

---

[153] مركز البحوث والدراسـات الكويتية (دور الأمم المتحدة في إقرار السـلم والأمن الدوليين: دراسـة حالة الكويت والعراق) الكويت، ١٩٩٥، ص٨٩.

[154] نفس المرجع، ص١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال القوة الجوية فإن إيران تمتلك ٢٩٥ طائرة والعراق ٣٥٣ طائرة والمملكة العربية السعودية ٢٩٥ طائرة ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ٢٥٥ طائرة ، أما في مجال القوة البحرية فإن إيران تمتلك غواصتين (أما الآن فهي تمتلك ٣ غواصات لعام٢٠٠١) وثلاث سفن زراعة الألغام و ٨ سفن برمائية و١٧ مركبا صغيرا ، ولا تمتلك بقية دول المنطقة أي غواصة، وتمتلك العراق اربع سفن لزراعة الألغام والسعودية ٧ سفن، ولا تمتلك بقية دول المنطقة سفنا برمائية باستثناء عمان التي تمتلك ٣ سفن والسعودية ٨، وبقية دول الخليج مجتمعة تمتلك ١٩ مركباً صغيراً (احصائية لعام ١٩٩٦).

كذلك تقدر مجموع القوات المسلحة للعراق ٣٨٢,٥٠٠ الف، إيران ٥٢٨,٠٠ ألف ، والسعودية ١٠٢,٠٠٠ الف بينما بقية دول الخليج مجتمعة تقدر ١١٥,٥٥ ألف ، القوات شبة النظامية لكل من إيران ٣٥٠,٠٠٠ والعراق ٦٥٠,٠٠٠ والسعودية ٨٥,٥٠٠ ألف، بقية دول المجلس تقدر ٣١,٩٠٠ ألف ويقدر الجيش لكل دولة ما يلي العراقي ٣٥٠,٠٠٠ ألف وإيران ٣٠٥,٠٠٠ ، والسعودية ٧٣,٠٠٠ ألف ، وبقية دول الخليج مجتمعة ٨٩ الف. (حسب احصائية لعام ٩٠-٩٢).

ويعتبر العراق حسب هذه الاحصائية الأقوى في المنطقة ، وحول تقييم الأعمال العسكرية من اجل تحرير دولة الكويت فانها تخرج عن نطاق البحث وتدخل في دائرة اختصاص الخبراء العسكريين الذين يمكن أن يجيبوا عن هذه لأسئلة:

أولا : هل بالامكان تحرير الكويت دون ضرب العمق العراقي وتدمير جزء كبير من قدراته العسكرية مع الاخذ بالاعتبار الرغبة المشروعة في تقليل حجم الخسائر في قوات التحالف إلى أدنى قدر ممكن ؟

ثانياً: لماذا توقفت الأعمال القتالية في البر عند حد معين ، بينما كان بالامكان مواجهتها والقضاء على قدرات العراق العسكرية والاقتصادية بالكامل فضلاً عن القضاء على نظامه السياسي ؟

ولو افترضنا أن حرب تحرير الكويت تعدت اهدافها لتدمير العراق فمن الذي دمر العراق هل هو العراق نفسه أم التحالف الدولي؟ والمتتبع للأحداث حرب الخليج الثانية يجد أنه قبل اللجوء إلى دبلوماسية الضغط والاكراه لجأ أعضاء التحالف الدولي إلى إصدار نداءات عديدة إلى الرئيس العراقي لمناشدته الرجوع عن سلوكه وطريق العدوان والقبول بمنطق الحق والعدل والسلام وبالإنسحاب التام وغير المشروط وعودة الحكومة الشرعية حيث ظلت الدول الغربية والإسلامية تناشد الرئيس العراقي بالإنسحاب من دولة الكويت وقد وجه الرئيس المصري وحده أكثر من ثلاثين نداء ورسالة إلى الرئيس العراقي عبر وسائل الإعلام والقنوات الدبلوماسية وكان الرد العراقي لا إنسحاب من الكويت والاستعداد بالمخاطرة من أجل ضم الكويت للعراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يكتف التحالف الدولي بإصدار النداءات وارسال الرسائل لحث السلطة العراقية على الأنسحاب وأنهاء الأزمة سليماً ، بل اتجه التحالف الدولي إلى أعمال الشرعية القانونية الدولية وتوظيف آليتها وبخاصة تلك المتمثلة في مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة [١٥٥] .

وقد تدخل مجلس الأمن الدولي لحث العراق على الإنسحاب من دولة الكويت فأصدر قرارات (٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٧) وصولا إلى قرار "٦٧٨" باستخدام القوة لاجبار العراق على الإنسحاب من دولة الكويت وإعطائه مهلة ستة اسابيع لحل الأزمة سلميا وتراوحت تحركات المجلس من الإدانة والاستنكار في اتخاذ تدابير غير قيسرية على العراق لعل العراق ينسحب حتى اتخذ تدابير قيسرية والمتمثلة بالحظر الاقتصادي ولم ينسحب العراق ووصولاً إلى استخدام القوة لإجبار العراق على الإنسحاب إلا أن العراق لم يستجب لجميع القرارات والنداءات الدولية الشرعية الدولية والقوانين الدولية طيلة ٧ اشهر حتى استخدام القوة ضد العراق [١٥٦].

ولم تفلح الجهود الدولية والإسلامية والعربية لجعل العراق يوافق علي الانسحاب من الكويت والسبب في ذلك هو إصرار العراق على احتلاله للكويت، وراهن العراق في أكثر من مناسبة على شق صفوف التحالف الدولي [١٥٧]وبالتالي إذا كان هدف الحرب هو تدمير العراق، فالعراق هو الذي دمر نفسه، وأما التحالف الدولي فهو أداة لإعادة السلم والأمن الدولي من أجل إعادة السلم والأمن الدولي والعراق بغزوه لدولة الكويت أعطى الولايات المتحدة الأمريكية هدية كبيرة من أجل تواجدها في الخليج العربي فهل ترفض هذه الهدية ؟

وحول تدمير قدرات العراق العسكرية فإن هذا ينافي الحقيقة الموضوعية فما زال العراق يمتلك قوة عسكرية مقارنة بالدول المحيطة به فهو الأقوى في المنطقة حتى الآن .

---

155) المرجع السابق، ص٨١

156) مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص٣٥-٤٠.

157) علوي، مصطفي، مرجع سابق ، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : خسائر الغزو العراقي لدولة الكويت

على مستوى الجانب البشري خسرت الكويت (١٠٠٠) شهيد (٤٤% عسكريون و٥٥% مدنيون) وخمسة عشر ألف ضحية للتعذيب بينما وثّقت (٣٨) ألف طريقة لأنواع التعذيب[١٥٨] وهناك حوالي (١٠٠٠) حالة اغتصاب من قبل القوات العراقية بالإضافة إلى (٦٠٥) أسرى في العراق بالاضافة إلى حالات الأمراض النفسية التي أصابت المواطنين، وكانت إصابة المدنيين نتيجة لزرع الألغام حوالي تقريباً (١٧٠٠) شخص منهم (٤٨٠) قتيلا ومعظمهم من الأطفال وتمت إزالة (١,١) مليون لغم من الكويت، ونقل (٨٢) الف طن من الذخائر وكلفت عمليات تنظيف الكويت من الألغام والمتفجرات حوالي (٧٦٠) مليون دولار (٢١٦ مليون ديناراً كويتياً) وسرقت حوالي (٥٠٠) ألف سيارة وحافلة [١٥٩].

وتسببت حرب الخليج الثانية في خروج حوالي ٣٠٠ ألف كويتي كلاجئين بين الدول ، وتسبب الاحتلال بإلحاق الأضرار المادية والاقتصادية والبيئية حيث يتفق الكثير من المراقبين على أن الدمار البيئي بسبب حرق الآبار النفطية الكويتية في المنطقة الخليج والجزيرة العربية كان كبيراً ويمكن اعتباره أكبر كارثة بيئية حصلت حتى الآن [١٦٠]ولقد عمل الاحتلال على إحراق آبار النفط الكويتية فقد قام بتفجير وتدمير ١١٦٤ بئراً نفطياً بنسبة ٩١,٨% من مجموع الابار المنتجة للنفط سواء بالكويت أو الآبار المشتركة في ذلك الوقت والبالغ عددها ١٢٦٨ بئراً مسبباً أكبر مشكلة بيئية [١٦١]بالاضافة إلى اتباعة سياسة الأرض المحروقة في جميع مرافق الكويت وادارتها ومؤسساتها بالاضافة إلى الممتلكات الكويتية المسروقة والتي اعترف بها العراق .

وقدرت تكاليف "عاصفة الصحراء" ٦١,١ مليار دولار حيث تكفلت دول التحالف بدفع (٥٤) مليار دفعت الكويت ١٦ مليار دولار نقداً وحوالي (٣٢) مليون دولار عيناً وتدنت محفظة الكويت الاستثمارية إلى (٤٠) مليار دولار بعد أن وصلت (١٠٠) مليار دولار واقترضت الكويت، ولأول مرة مبلغ (٥,٥) مليار دولار لاعادة الاعمار والإنفاق الحكومي وقدرت تكاليف إعادة الإعمار بـ٤٠ مليار دولار أما خسائر قطاع النفط الكويتي فقد قدرت بأكثر من ٧٥ مليار دولار وتتضمن الاضرار والمنشآت والأصول وتكلفة إخماد الحرائق في (٧٥٢) بئراً من الحقول الكويتية و(٣٦٤) بئراً من حقول العمليات المشتركة والتي تقدر مجموع الحقول المحترقة ١٢٦٤ حقلاً نفطياً من أصل ١٢٦٨ حقلاً نفطياً

---

[158] منظمة العفو الدولية العراق/الكويت المحتل "انتهاك حقوق الإنسان منذ ٢ أغسطس (لندن :ديسمبر ١٩٩٠/ والديوان الأميري: مكتب الشهيد ١٩٩٢/١٢/٢٩م) .

[159] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٣٥١

[160] الرحماني، إقبال (أبعاد الخسائر البشرية والبيئية العربية لحرب الخليج الثانية) (المستقبل العربي، العدد ١٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م ،ص٤١)

[161] مركز البحوث والدراسات الكويتية (تدمير آبار النفط الكويت: حقائق من الوثائق العراقية)، ط٣ ، الكويت، ١٩٩٦، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت خسائر دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار منها ١٦٠ مليار خسائر الكويت وحوالي ١٤٠ مليار خسائر دول الخليج الأخرى بينما كانت خسائر المملكة العربية السعودية (٦٤) مليار دولار وحدها، وعلى المستوى العربي فقد بلغت خسائر اقتصاديات العالم العربي ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار [١٦٢].

بينما كانت خسائر العراق كبيرة سواء على المستوى البشري أو الاقتصادي فقد بلغ عدد الأسرى العراقيين حوالي ٨٢ ألف عسكري أعيد سبعون ألفا منهم إلى بلادهم في حين رفض الآخرون العودة، ومنحتهم السعودية في ذلك الوقت حق اللجوء، وقد أفادت بعثة الأمم المتحدة إلى العراق عام ١٩٩١ في تقديرها لقيمة الأضرار عموماً بان العراق فقد ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف ما بين عسكري ومدني [١٦٣]، أما عن خسائره المادية فقد وصلت إلى ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار [١٦٤].

وبالتالي قدرت خسائر الكويت المباشرة وغير المباشرة تقريبا بـ (٢٣٣) مليار دولار إلى جانب الخسائر البيئية التي تقوم الكويت بالمطالبة بها حتى الآن والتي قد تصل إلى ٤٠ مليار دولار كأضرار بيئية.[١٦٥] وقد قدرت التعويضات الكويتية بالأمم المتحدة ب ١٧٨ مليار دولار، وهي الإحصائيات التي تطالب الكويت بمستحقاتها حتى أغسطس ٢٠٠١م وهذا المبلغ هو تعويض عن الأضرار المباشرة فقط [١٦٦].

أما الأضرار غير المباشرة فهي حسب قرارات الأمم المتحدة لا يمكن التعويض عنها، وهي تتضمن تكاليف الإنفاق الكويتي في عملية " عاصفة الصحراء" والديون التي أسقطتها الكويت من الدول وتقدر بـ (٤,٩) مليار دولار وغيرها من خسائر غير مباشرة حيث قدرت الخسائر غير المباشرة بـ ٤٣,٦ مليار دولار [١٦٧].

---

[162] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق، ص٣٥٥.

[163] إبراهيم، يوسف وآخرون (الاقتصاديات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت: الآثار والسياسات والتعاون الاقتصادي العربي) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، ١٩٩٢م ، ص١٨.

[164] الصباح، ميمونة خليفة، مرجع سابق ، ص٩٧.

[165] الهيئة العامة لتقدير التعويضات من خسائر العدوان العراقي (تقدير حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الكويتي من جراء الغزو العراقي) الكويت، الجزء الأول، ١٩٩٩م، ص١٠.

[166] النشرة الفصلية للتعويضات العدد ٣، (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي على دولة الكويت) الكويت، ٢٠٠١، ص٩.

[167] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، مرجع سابق، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : آثار الغزو العراقي على القضية الفلسطينية

أصـاب الغزو العراقي لدولة الكويت التضـامن العربي بشـكل ملحوظ حيث نتج عن هذا الغزو تأزم في العلاقات العربية – العربية وخاصـة مع الدول التي لم تقف بجانب الكويت مما أدى إلى أزمة أو هوة في العلاقات مع بعضـــها بعضـــا، ولقد أثر الغزو العراقي لدولة الكويت بالقضية الفلسطينية حيث كان يعيش ما يقارب ٤٠٠ الف فلسطيني قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وكان هؤلاء يمثلون الدعم القوي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالاضافة إلى الدعم الكويتي (الرسـمي والشـعبي) للفلسـطينيين في الأراضـي المحتلة حيث قدرت التحويلات المالية إلى الفلسطينين في الأراضي المحتلة بـــ١٤٠ مليون سنويا وأحياناً ٢٠٠ مليون سنوياً قبل الغزو العراقي لدولة الكويت.[١٦٨] ولقد أدى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى ألحاق الضرر بالفلسطينيين من خلال: [١٦٩]

١. تعرض الصـادرات الزراعية والصـناعية عبر الحدود المفتوحة إلى الاردن إلى إنخفاض كبير في حجمها حيث اغلقت الســوق الكويتية أعمالها، ومما يذكر أن الصـادرات التي تنقل إلى المناطق الفلسـطينية عبر الجسـور المفتوحة إلى الاردن قدرت بمبلغ ١٠٠ دولار عام ١٩٨٩م .

٢. إنخفاض الدينار الكويتي إلى ٢٥% من قيمته الأصـــلية مما أدى إلى تقلص المداخل المتوافرة لدى الفلسطينيين العاملين بالكويت .

٣. إنخفاض التحويلات الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار وبلغ الإنخفاض نحو ٦٠% .

٤. أثرت الأزمة سـلبياً على الاقتصـاد الفلسـطيني حيث انخفض دخل الفرد من الدخل القومي ١٠% بالضـفة ١٥% في القطاع، وارتفاع أسـعار المسـتهلك بنحو ٢٩% وإنخفاض معدل الاســتثمار في المناطق المحتلة بنحو ٢٠% وإنخفاض الاستهلاك الحكومي بنحو ٧٣% في الضفة و٢٥% في القطاع .

---

[168] عبد الكريم، إبراهيم (الانعكاسـات الاقتصـادية للازمة الخليج على الفلسـطينيين في الضـفة والقطاع) مجلة التعاون، العدد ٢٩، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٣، ص٨١.

[169] نفس المرجع، ص٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تزايدت اعداد البطالة في المناطق المحتلة فبلغ عدد العاطلين مع نهاية ١٩٩١م نحو ١١٠ الاف يمثلون ٦٥% من قوة العمل بأرقام عام ١٩٨٩م، هذا بالإضافة إلى نزوح أكثر الفلسطينين أثناء الغزو إلى الأردن مما أدى إلى تحمل الأردن أعباء هذا النزوح حيث تعتبر أكبر جالية فلسطينية بعد الاردن موجودة بالكويت في ذلك الوقت .

ولقد أثر الغزو العراقي لدولة الكويت في استثمار إسرائيل لغزو الكويت لتحقيق أهدافها فالغزو رسم مبدأ الحقوق التاريخية التي تستند عليها إسرائيل في حقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال البعد التاريخي ولتؤكد إسرائيل أنها ليست الدولة الطامعة في ثروات الوطن العربي وليست الدولة التي تنطوي سياستها الخارجية على الاطماع التوسعية على حساب الأراضي العربية [١٧٠].

أضعف الغزو العراقي الحجج العربية في مواجهة اسرائيل تلك الحجج القائمة على أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة حيث يطالب العرب إسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة استناداً إلى الشرعية الدولية يفاجأ العالم بغزو دولة عربية اخرى ولقد حقق ذلك الغزو وجود قوات عسكرية أجنبية في مواجهة قوة عربية كبيرة وهي العراق بصورة تستنزف الجهد العربي وتظهر اسرائيل بصورة من يهدد كيانها، وبانصراف العالم إلى احداث الخليج تضاعفت أعداد الهجرة إليها بصورة لم يسبق لها مثيل خاصة من الاتحاد السوفيتي وأثيوبيا، وبعد أن تمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على التعاطف الدولي منذ بدء الأنتفاضة وبتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للغزو فقدت هنا مصداقيتها على الصعيد العالمي في محاربة الاحتلال على أساس هذا التأييد وكذلك ظلت إسرائيل باعلامها القوي في الغرب في اظهار العرب على أنهم لا يحترمون الشرعية الدولية وبانتهاكهم للقوانين الدولية وعلى أنهم لهم أطماع وأنها دولة محصورة بين دول لها اطماع بها وعليه ظهرت إسرائيل كدولة مسالمة بين دولة لها اطماع بها[١٧١].

---

[170] سلطان، غانم ، مرجع سابق، ص٩١.

[171] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق، ص١٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استفادت إسرائيل من الغزو العراقي لدولة الكويت في عدة جوانب أيضا استغلال أزمة الخليج من ناحية إعلامية وسياسية لكسب الطرف العالمي في قضية إسرائيل والعمل على أنهاء الإنتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) ، وتجميل صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي على إنها دولة مسالمة بين دول توسعية و"ارهابية" وتضخيم الخطر العراقي ، وتراجع مكانة الصراع العربي الإسرائيلي، ولفت الإنتباه إلى حرب الخليج الثانية [١٧٢].

[172] عبد الكريم، إبراهيم خالد (الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبة الجزيرة العربية) ط١، مركز الإمارات لدراسات والبحوث والاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠، ص٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٩٠م

استطاعت الكويت منذ الأربعينيات أن تبدأ بتحقيق استقرار سياسي ، وأن تعمل على بناء الدولة الحديثة متجاوزة كل العقبات التي تعترض مسيرة البقاء وهيكلة الدولة وأهمها التهديد العراقي الدائم منذ عهد الملك غازي حتى فترة الهدوء النسبي والاحترام المتبادل خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات .

فقد ركزت الكويت في سياستها الخارجية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات على دعم ركائز الدولة الحديثة نحو طريق الاستقلال سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي معتمدة بالدرجة الأولى على العامل الاقتصادي الذي يتمثل في الوفرة المالية بعد تصدير النفط الكويتي عام ١٩٤٦م .

فعلي الصعيد الداخلي : بدأت الكويت بوضع هيكل إداري وتنظيمي لمرافق الدولة، وشكلت اللجان لإصلاح الدوائر الحكومية ١٩٤٦م واهتمت برفع المستوى الصحي والاقتصادي والتعليمي للمواطنين عبر عقد ونصف من الزمن ، وقامت بتشكيل المجلس الأعلى عام ١٩٥٦م. من رؤساء الدوائر الحكومية الذين رافقهم إنشاء المجالس المحلية مثل المجلس البلدي ، ومجلس الأوقاف ، مجلس المعارف ، كما رافقها ترتيب كامل لشؤون الأمن والدفاع وتنظيم السلطة القضائية وإصدار قانون الجنسية عام ١٩٥٩م. [١٧٣]

وعلى الصعيد الخارجي: عملت الكويت على اكتساب شخصيتها المستقلة بتوثيق علاقتها مع الدول العربية في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، على سبيل المثال عملت الكويت على إنشاء مكتب لمقاطعة إسرائيل أسوة بمكتب الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، وحاولت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية عام ١٩٥٨م ، ولكن حال عدم استقلالها دون إتمام عضويتها رسميا في الجامعة آنذاك.[١٧٤] وعلى المستوى الدولي انضمت الكويت إلى عدة منظمات منها المنظمة الاستشارية البحرية عام ١٩٥٩م ، والاتحاد الدولي لمواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٥٩م) ، والاتحاد البريدي العالمي عام ١٩٦٠م ، ومنظمة الطيران المدني العالمية ١٩٦٠م ، ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٠م ، ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والبحث العلمي والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٦٠م ، وانضمت لمنظمة الأوبك في سبتمبر ١٩٦٠م، وأخيرا في ١٩٦١/٦/١٣م ، أي قبل استقلالها رسميا بسته أيام انضمت إلى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). [١٧٥]

---

[173] العنزي، محمد نايف، مرجع سابق، ص٣٣.

[174] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٤٠.

[175] . حكومة الكويت : دائرة المطبوعات والنشر : حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق (مجموعة وثائق) ١٩٦١م ، ص٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لهذا حاولت الكويت ترسيم الحدود بين العراق والكويت خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات بناءً على المراسلات المتبادلة بين كل من الكويت والعراق عام ١٩٣٢م والتي تم فيها تحديد الحدود الكويتية العراقية التي وافق عليها العراق وستقل عام ١٩٣٢م إلا أن محاولات الكويت لم تنجح ويعود السبب إلى المماطلة العراقية في رسم الحدود والظروف التي مرت بها العراق في تلك الفترة. [١٧٦]

ولهذا حاولت الكويت أيجاد نوع من الاستقلالية في سياستها الخارجية وهذا يتضح عندما وقعت الكويت والمملكة العربية السعودية معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٤٧م أي قبل استقلال الكويت ، ويتضح من هذا أن الكويت أكملت بنفسها مقومات الدولة الحديثة متجهة إلى الاستقلال في إدارة أمورها الداخلية والخارجية . [١٧٧]

وفي ١٩٦١/٦/١٩م استقلت دولة الكويت محققة بذلك أكبر نجاح كدولة مستقلة ، وأثر استقلال دولة الكويت بدأت المطامع العراقية تظهر بشكل كبير عندما أعلن الرئيس العراقي اللواء عبد الكريم قاسم بعد استقلال الكويت بستة أيام ضمّ الكويت إلى العراق .

ومن هنا ، بدأت مرحلة جديدة في سياسة الكويت الخارجية المتمثلة في إثبات الذات والدفاع الوطني على جميع الأصعدة العربية والعالمية .

وبهذا سوف نتناول في هذا الفصل سياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق من عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٩٠م بثلاث مباحث ، هي :

- **المبحث الأول** : سياسة الكويت الخارجية اتجاه العراق (١٩٦١م –١٩٧٠م) .
- **المبحث الثاني** : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٧٠–١٩٨٠).
- **المبحث الثالث** : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٨٠–١٩٩٠) .

---

[176] . مركز البحوث والدراسات الكويتية : الحدود الكويتية العراقية تطورها ووثائقها، الكويت، يناير ١٩٩٩م ، ص٧

[177] لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٦١-١٩٧٠)

المطلب الأول : أزمة عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٣ وترسيخ الاستقلال الوطني

في ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ حدث انقلاب عسكري في العراق بقيادة الرئيس عبد الكريم قاسم قضي على النظام الملكي وأصبح أول رئيس للجمهورية العراقية ، ومنذ بداية الثورة عمل الشيخ عبد الله السالم الصباح – حاكم الكويت – على تأكيد تأييده لها على أنها شان داخلي بالعراق ، وسعى الشيخ لتوثيق الصلة بالنظام الجديد عندما زار العراق للتهنئة ولجس نبض الرئيس العراقي الجديد.[١٧٨] وقد بدأت العلاقات الكويتية العراقية خلال الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦١م تأخذ طابع الاحترام ويتضح هذا من خلال رسالة وزير الخارجية العراقي بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨م في عهد عبد الكريم قاسم يطلب أذنا من الشيخ عبد الله السالم بفتح قنصلية عراقية[١٧٩] .

وقد بدأ النظام الجديد يعاني الكثير من المشكلات الداخلية وكان من أبرزها الانشقاقات السياسية والعسكرية إلى جانب حملاته التي شنها بعنف ضد الأكراد المسلمين في شمالي العراق إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها ، وقد أصبح أكثر سوءا بعد انتهاء الملكية.[١٨٠]

ونظراً لاستكمال سيادة الكويت في إصدار عملتها وقوانينها ودخولها المنظمات العربية والدولية – كما سبق أن أشرنا – أبدى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح – إلى بريطانيا رغبة في جعل الكويت دولة مستقلة ذات سيادة تدير أمورها الخارجية بنفسها، والعمل على إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م وتبديلها باتفاقية صداقة وتعاون.

دخل الطرفان الكويتي والبريطاني في محادثات نحو استقلال الكويت في ١٩٦١/٤/١٩ في قصر السيف ، وتم الاتفاق على استقلال دولة الكويت في الوقت الذي أشار فيه وزير الخارجية العراقي إلى موقف العراق من استقلال الكويت خاصة انه لاقى ترحيباً عربياً ودولياً رد الوزير العراقي أن العراق يرحب باستقلال أي بلد. وتحدث الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وسخر من بريطانيا لمحاولتها ضم الكويت لدول الكومونولث ، وأن الشعب العراقي والشعب الكويتي شعب واحد ، وهي تعتبر أول محاولة من الرئيس منذ ثلاث سنوات يتدخل فيها في شؤون الكويت[١٨١].

---

[178] الصباح، ميمونة خليفة (الكويت في ظل الحماية البريطانية)، ط١، د.ن، الكويت، ١٩٨٨م ، ص٤٤٤.

[179] العوضي، مريم، مرجع سابق، ص٥٢.

[180] لجنة من المختصتين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص١١٤.

[181] العنزي، محمد نايف ، مرجع سابق ، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصل الجانبان البريطاني والكويتي إلى عدة نتائج : [١٨٢]

١. تلغى اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩م كونها تتنافى (تتعارض) مع استقلال وسيادته الكويت .
٢. تبقى العلاقات بين البلدين تسودها روح الصداقة الدائمة .
٣. عند الحاجة تتشاور الحكومتان معا حول القضايا التي تهم البلدين .
٤. لن يؤثر أي شيء من هذه النتائج على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في أن تساعد حكومة الكويت إذا طلبت هذه الحكومة مثل هذه المساعدة.

وعليه تم تبادل المذكرات في ١٩ يونيو ١٩٦١م بين حاكم الكويت والمعتمد السامي البريطاني في الخليج نيابة عن حكومة صاحب الجلالة ملكة المملكة المتحدة حصلت الكويت على استقلالها التام .

وبإعلان استقلال الكويت في ١٩٦١/٦/١٩م ، انهالت على الكويت برقيات التهنئة والفرحة من كافة الدول العربية كافة تعلن ترحيبها الرسمي بالكويت حرة مستقلة وجزءا من الوطن العربي الكبير ، إلا أن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم اتخذ موقفا شذ به عن الإجماع العربي . [١٨٣] وبعد ستة أيام من استقلال الكويت طرح عبد الكريم قاسم الادعاءات التاريخية ، بأن الكويت كانت في يوم ما تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وأن العراق وريث لهذه الإمبراطورية وكانت منطقيا وشرعيا المالكة لهذه الأراضي وقد أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي في بغداد بتاريخ (١٩٦١/٦/٢٥م) بأنه لن يعترف بأية "معاهدة ملفقة " مفروضة على الكويت من بريطانيا "الإمبريالية"، وذكر بأن توقيع الشيخ مبارك على اتفاقية عام ١٨٩٩م كانت بمقابل (١٥) ألف روبية ، وصرح بأن مرسوما سوف يصدر بتعين حاكم الكويت (عبد الله السالم) قائمقام لقضاء الكويت التابع للعراق ، وبأن "حدود العراق تصل إلى الجنوب من الكويت " ، وعلى بريطانيا أن تبتعد عن الكويت ، وإلا سوف تثير حربا مهلكة في الشرق الأوسط ، ونجبر بريطانيا على الخروج "[١٨٤].

---

[182] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص ص٤٦٢-٤٦٤.

[183] سامي، فكري سامي أمين، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدولي ، دراسة مقارنة لدور الجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٥، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٤٨.

[184] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضعت وزارة الخارجية العراقية التصورات الرسمية على الشكل التالي :

" لقد أكدت القوى الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها سيادة الدولة العثمانية على الكويت ، واعتاد السلطان العثماني على تعيين شيخ الكويت بمرسوم بمنحه لقب قائمقام وجعله ممثلا لحاكم البصرة ، واستمد شيوخ الكويت سلطتهم الإدارية من السلطات العثمانية حتى عام ١٩١٤[١٨٥] .

ومن هنا ، يأتي السؤال المطروح : ما هي حقيقة ادعاءات عبد الكريم قاسم ؟ هل كانت الكويت جزءاً من العراق ؟ (راجع الفصل الثاني للرد على الادعاءات العراقية حول الكويت) .

وعلى الرغم أن الكويت لم تكن يوما من الأيام خاضعة للسيطرة العثمانية منذ ظهورها ككيان سياسي في بداية القرن السابع عشر على عكس العراق واعتراف الدولة العثمانية بذلك في اتفاقية ١٩١٣م بحدود الكويت وبكيانه المستقل، وكذلك للحوادث التاريخية التي سوف نشير إليها في هذه الدراسة، إلا أن عبد الكريم قاسم اعتمد في ادعاءاته علي عدة حجج منها أن كلمة "كوت" والتي أتى منها اسم الكويت لا تستخدم إلا بالعراق، والحقيقة إنها كلمة متعارف عليها في شبة الجزيرة العربية وبخاصة في منطقة الإحساء، وكذلك ادعى انه لا يمكن التمييز بين أهالي الكويت والبصرة والزبير ، وأن هناك صلة نسب بينهم، وقد استخدم عبد الكريم قاسم صلات الرحم الإسلامية والمصاهرة العربية لتحقيق رغباته التوسعية، وأضاف أن أهالي الكويت يريدون انضمام الكويت للعراق ، وهذا عكس ما حدث عندما حدثت المظاهرات الشعبية بالكويت احتجاجا على ادعاءات عبد الكريم قاسم [١٨٦].

ولكن هناك دوافع أدت إلى تحرك الرئيس عبد الكريم قاسم نحو المطالبة بالكويت ومن هذه الدوافع:

أولاً : الطمع في ثروة الكويت وبخاصة الثروة النفطية ، إذ كان العراق يعاني من ضعف اقتصادي علي الرغم من ثرائه النفطي والاستفادة من القروض الكويتية التي تقدمها الكويت للدول العربية .

ثانياً : الأوضاع السياسية الخارجية والداخلية غير المستقرة التي يعيشها العراق، ومنها حملاته التي شنها بعنف ضد الأكراد المسلمين في الشمال بسبب إثارة الأكراد نحو المطالبة بالاستقلال الذاتي الذي وعدهم به الدستور العراقي المؤقت عام ١٩٥٨م . هذا أدى إلى مطالبة العراق بالكويت لتحويل أنظار الشعب العراقي إلى الخارج ، مما يؤدي إلى تماسك الجبهة الداخلية[١٨٧].

---

(185) الجمهورية العراقية وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت (١) (بغداد وزارة الخارجية ، يوليو ١٩٦١) ص٢٤.

(186) لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٥٢.

(187) الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٤٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : المد الناصـــري الآخذ في النمو بمنطقة الخليج العربي ، بينما يرى عبد الكريم قاسم أن الخليج يحب أن يكون امتدادا للنفوذ العراقي.

رابعاً : دور الاتحاد السوفييتي (سابقاً) في تأزيم الموقف لاحتضان عبد الكريم قاسم للشيوعيين العراقيين إذ وجد السوفيت فرصة سانحة للدخول إلى منطقة الخليج عن طريق عبد الكريم قاسم والوصول للمياه الدافئة[١٨٨] .

ولكن ما هو الدور الفعلي الكويتي والعربي والدولي اتجاه الأزمة العراقية الكويتية؟

موقف الكويت الرسمي :

أكدت الحكومة الكويتية في بيانات أصـــدرتها أن الادعاءات التي اســـتند إليها حاكم العراق لا ترتكز على أساس من الصحة التاريخية ، وان دلت على مغالطات تاريخية ولم تكن يوما من الأيام الكويت خاضـــعة للحكم العثماني ، ولم يكن للدولة العثمانية ممثل لها بالكويت وأنها عاشـــت جميع فترات تاريخها بعيدة عن المشـــكلات التي تجرها التبعية العثمانية . وقد نشـرت الحكومتان العراقية والكويتية وثائق تؤيد وجه نظرهما حيث أصـدرت الحكومة الكويتية كتابا بعنوان "حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق " وأوردت رســـائل ووثائق تؤكد اعتراف العراق بالكويت والتي تنطوي على اعتراف العراق بالكويـــت . بينما أصدر العراق كتـــابا بعنوان " حقيقة الكويت " [١٨٩].

وقد أصـــدرت الحكومة الكويتية بيانا يبلغ المملكة العربية الســـعودية بخبر تهديد العراق وعن الغزو المتوقع من العراق ، وقد طلبت الكويت من بريطانيا تنفيذا لمعاهدة الصـــداقة الموقعة عام ١٩٦١م بالمساعدة، وقد أرسلت قواتها على الفور وستنسحب حين تنتهي الأزمة وفي الوقت نفســـه أرســـلت المملكة العربية الســـعودية قواتها إلى جانب الجيش الكويتي تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك الموقعة عام ١٩٤٧م.

واتجهت سـياسـة الكويت في تلك الفترة إلى التحرك الدبلوماسـي على المسـتويين العربي والدولي لردّ الادعاءات العراقية .

وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي إلا أنها وجدت في مطالبة عبد الكريم قاســـم بالكويت تعارضـــاً تاماً مع الوحدة والأدلة التاريخية ، وقد اعترضـــت في بيان رســـمي صـــدر في ١٩٦١/٦/٢٨م على التهديد العراقي للكويت[١٩٠]

---

(188) العنزي، محمد نايف، مرجع سابق ، ص٥٤.

(189) لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٥٣.

(190) لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف الجامعة العربية : أدركت الكويت أهمية الاعتماد على مساندة أشقائها العرب فرفعت الأمر إلى جامعة الدول العربية التي رفضت بدورها التهديدات العراقية وقررت تشكيل قوة أمن عربية لتحل بدلا من القوات البريطانية ، وقد تضمن قرار الجامعة الذي صدر في ٢٠ يوليو ١٩٦١م عدة نقاط : [١٩١]

أولاً : تلزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية التي كانت قد استدعتها في أقرب وقت.

ثانياً : تلزم حكومة جمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت .

ثالثاً : تأكيد رغبة الكويت في الوحدة مع الدول العربية طبقا للميثاق .

رابعاً : الترحيب بالكويت عضوا في الجامعة العربية .

خامساً : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعلية للكويت لصيانة استقلالها على أن يكون ذلك بناء على طلبها .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٦١م استبدلت القوات البريطانية بقوات من الجامعة العربية شاركت فيها كل من المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والأردن وتونس حيث بلغ عددهم ٢٣٠٠ جندي وقد تم رسم خط سمي بخط " الجامعة العربية " للفصل بين العراق والكويت وظلت القوات حتى عام ١٩٦٣م ، وقد تم قبول الكويت عضوا بالجامعة في ١٢ سبتمبر عام ١٩٦١م. رد العراق بالانسحاب من الجامعة العربية وأعلنت العراق قطع أي تعامل مع أي دولة تعترف باستقلال الكويت ، مما أدى إلى عزلة العراق عربياً ودولياً، والنجاح الذي حققه النظام العراقي وقتذاك هو تأجيل قبول الكويت في الأمم المتحدة بمساعدة سوفيتية. [١٩٢]

الموقف الدولي : لعل مما يستدعي الانتباه أن الأزمة الكويتية العراقية استطاعت أن تجد حلا لها من الأسرة العربية ، بينما فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجتها بسبب الحرب الباردة على عكس عام ١٩٩٠م عندما احتل العراق الكويت ، وقد بدأت الكويت بتقديم شكوى ضد العراق في مجلس الأمن وأدى التحرك السريع للسياسة الكويتية على المستوى الخارجي بشكل ملحوظ- وهذا يتضح من الموقف الدولي في ذلك الوقت – إلى وقوف كثير من الدول العربية والأجنبية بجانب الكويت وأيدت انضمامها للأمم المتحدة مؤكدة توافر جميع مقومات الدولة المطلوبة إلا أن (الفيتو) السوفيتي منع دخول الكويت في عام ١٩٦١م إلى الأمم المتحدة والتي تعتبر حليفة للعراق ، وفي عام ١٩٦٣ حدث انقلاب عسكري بالعراق الانقلاب استطاعت الكويت دخول منظمة الأمم المتحدة [١٩٣].

---

[191] العوضي، مريم، مرجع سابق ، ص٥٥.

[192] العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق ، ص٤٨.

[193] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٨ فبراير عام ١٩٦٣م قامت ثورة في العراق على أثرها سقط نظام قاسم ، وبادر نظام الحكم الجديد إلى إصدار بيانات مطمئنة بقيادة عبد السلام عارف لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية.

المطلب الثاني: الاعتراف العراقي باستقلال الكويت ومشكلة الحدود (١٩٦٣-١٩٦٨)

بعد أن سقط حكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣م بانقلاب عسكري ، عمل النظام الجديد على إزالة التوتر مع الكويت اثر هذه المتغيرات الجديدة بادرت الكويت إلى تجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة . ووافق مجلس الأمن على طلبها في مايو ١٩٦٣م وأصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في الأمم المتحدة . وقد نشطت الكويت علي الفور وتبرعت بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دولار لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، واشترت اسهم الأمم المتحدة بمبلغ يقارب المليون دولار [١٩٤].

إثر هذه المتغيرات زار وفد كويتي رفيع المستوى العراق ووقع مع الحكومة العراقية على وثيقة الاعتراف بالكويت دولة مستقلة بحدودها التي قرتها مراسلات سنة ١٩٣٢م والتي تم فيها تحديد الحدود الكويتية العراقية .

ووقع على محضر الاتفاق والاعتراف كل من رئيس الوفد العراقي ورئيس الوزراء اللواء أحمد حسن البكر ورئيس الوفد الكويتي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح السالم الصباح (أمير الكويت ١٩٦٤-١٩٧٧) ونص محضر الاتفاق على ما يلي : [١٩٥]

أولاً : تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١م ، الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠م .

ثانياً : تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين ويحددها في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة .

---

(194) المرجع السابق ، ص٨٢

(195) العنزي، رشيد حمد (القانون الدولي العام : دراسات خاصة عن الموقف القانون الدولي من الاحتلال العراقي لدولة الكويت)، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٧، ص٧٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما .(انظر نص اتفاقية الاعتراف ملحق **رقم (١٣)**)

ويعد هذا الاعتراف العراقي الثاني بالكويت حيث يعد الاعتراف الأول عام ١٩٣٢ عندما تم تحديد الحدود الكويتية العراقية بناء علي المراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وأمير الكويت احمد الجابر وهو الاعتراف(الفعلي)،بينما الاعتراف الثاني عام ١٩٦٣ وهو الاعتراف(القانوني).

وحسب هذه الاتفاقية فقد اعترف العراق بالكويت (قانونيا) وبموجب هذه الاتفاقية في الفقرة الأولى اعترف العراق بالحدود المقررة بين العراق والكويت وفقا لمراسلات عام ١٩٣٢ إثر توقيع الاتفاقية قدمت الكويت قرضا للعراق بقيمة (٣٠ مليون دينار) حيث لم يكن خارجا عن نطاق نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الذي أنشئ عام ١٩٦١م في أعقاب استقلال الكويت [١٩٦].

وقد جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤م و١٩٦٧م مباحثات بين الحكومتين "لترسيم " خط الحدود على الأرض غير انه تبين من سير تلك المحادثات أن العراق لم يكن متحمسا لإنجاز هذا العمل متذرعا بأنه لا تتوافر لديه بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار إلى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها. [١٩٧] وفي عام ١٩٦٥ قام الرئيس العراقي عبد السلام عارف بأحياء خطة إنشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء أم قصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد،ولذاك اقترح عبد السلام عارف على الكويت أن تؤجر للعراق جزيرة"وربة" لمدة ٩٩ عاما، وبالطبع رفضت الكويت طلب العراق لتعارض الطلب مع سيادة الكويت وأمنها القومي في حالة التنازل عنها .

وفي عام ١٩٦٦م حدثت أول "أزمة حدودية " بين البلدين حيث قامت فرقة عسكرية عراقية باجتياح جزيرة "بوبيان" التابعة للكويت احتجاجا على المفاوضات الكويتية الإيرانية لتقسيم الجرف القاري دون مشاركة العراق [١٩٨].

وحسما لتلك المشكلة قام أمير الكويت (صباح السالم الصباح) بزيارة إلى بغداد عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق على تشكيل لجنة "فنية " مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين.

.

---

[196] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٢٥٦.

[197] لجنة من المختصين (ترسيم الحدود الكويتية العراقية : الحق التاريخي والإرادة الدولية)، ط١ ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٢، ص ص١٠٢-١٠٣.

[198] العنزي، محمد نايف ، مرجع سابق،ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم ذلك فإن هذه اللجنة المشـــتركة بدأت اعتمادها عندما زار وفد كويتي في اللجنة بغداد بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦م وظل حتى ١٩٦٧/٣/٣م حيث طلب الوفد العراقي في مارس ١٩٦٧م أذن الحكومة الكويتية بدخول فرق المسح التابعة له إلى المنطقة الحدودية(لمفردة) لتنفيذ مهمتها رافضا اجراء المسح المشترك كما تم الاتفاق عليه متعللا بغموض خط الحدود الذي جاء في كتاب رئيس الوزراء العراقي وموافقة حاكم الكويت عام ١٩٣٢م .[١٩٩] وحاول الوفد الكويتي الوقوف عند النقاط التي يعتبرها الجانب العراقي غامضة في مراسلات عام ١٩٣٢ إلا أن الجانب العراقي لم يبد أي نقطة غير واضحة ، وأصر الجانب العراقي علي المسح المنفرد وهنا أصر الجانب الكويتي علي المسح المشترك وبنهاية المفاوضات اعترف الجانب العراقي صراحة أن اللجنة لا يمكن أن تسير في تثبيت الحدود وفقا لمراسلات عام ١٩٣٢ واتضح للوفد الكويتي عدم موافقة العراق في أجزاء تثبت الحدود وفقا للمراسلات عام ١٩٣٢م وهذا يعني التحلل من الالتزام الدولي للاتفاقية ١٩٦٣م التي استطاعت الكويت تأكيد المراسلات الحدودية المثبتة لعام ١٩٣٢م في المحضر المتفق عليه في ٤ أكتوبر عام ١٩٦٣م وقد رفضت الكويت طلب العراق [٢٠٠].

وفي أبريل عام ١٩٦٧ حدثت الأزمة الثانية بين البلدين بسبب الحدود عندما اجتاحت قوة عراقية الحدود الكويتية واعتدت على جماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان وتم احتواء هذه الأزمة عن طريق حصول العراق على قرض من الكويت بقيمة (٢٥) مليون دينار كويتي لتمويل مشاريع بالعراق [٢٠١].

وقد ظلت المباحثات جامدة من عام ١٩٦٨م حتى عام ١٩٧٢م ، وفي يوليو من عام ١٩٦٨م أصبحت العراق تحت قيادة حزب البعث بانقلاب عسكري. [٢٠٢] وهناك عدة دوافع أدت إلى عدم رسم الحدود الكويتية العراقية من الجانب العراقي في هذه الفترة ، منها :

١- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق في الصراع الداخلي على السلطة والتعقيدات الداخلية ، وهذا يتضح في عهد عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) وأخيه عبد الرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)عندما كان هدف سلطتهم هو تثبيت دعائمهما بالإضافة إلى (المشكلة الكردية) وما ارتبط من حملات عسكرية علي الأكراد هذا أدى إلى تحويل أنظار الشعب العراقي عن مشاكله الداخلية إلى الخارج نحو خلق مشكلة الحدود.

---

[199] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص١٢٥.

[200] لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص ص ٦٥-٦٦.

[201] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦١١.

[202] العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق ، ص٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- (المشـــكلة الاقتصـــادية) التي يعاني منها العراق على الرغم من ثرائه النفطي مما أدى إلى خلق نوع من المشـــكلات الحدودية لطلب قرض مالي من الكويت، وهذا يتضح من الاعتراف العراقي بالكويت عام ١٩٦٣م وتقديم الكويت قرضا مالياً بقيمة (٣٠ مليون) دينـار كويتي ، وأزمـة الحـدود الثـانيـة عـام ١٩٦٧م والتي احتوتهـا الكويت بتقديم قرض للعراق بقيمة (٢٥ مليون) دينار كويتي .

المطلب الثالث: وصول حزب البعث العراقي للسلطة والأوضاع السياسية (١٩٦٨-١٩٧٠)

في عام ١٩٦٨م انفرد حزب البعث بالسـلطة ، وكان احمد حسـن البكر أول رئيس بعثي عراقي بقي حتى عام ١٩٧٩م عندما تولي الرئيس العراقي صـدام حسـين قمة السـلطة، فالنظام العراقي تبنى منذ عام ١٩٦٨م أيديولوجية راديكالية تنطلق من أفكار البعث وفلســـفته في الوحدة والحرية والاشـتراكية على عكس النظام الكويتي فهو نظام محافظ بطبيعته يسـتند في شـرعيته إلى مصـــدرين أســـاســـيين أولهما : تقليدي يتمثل في الأســـر العائلية والقبلية ، والثاني : يتمثل في الشرعية الدستورية القانونية التي تستند إلى دستور عام ١٩٦٢م وانتخابات برلمانية حرة (مجلس الأمة).

ونتيجة لاختلاف النظامين حدث الاختلاف بينهما وكان التوجه الغالب للنظام العراقي الجديد إزاء الكويت هو تســـكين العلاقات معها والتعايش مع الأمر الواقع ولكن دون " ترســـيم الحدود" بين البلدين ومع العمل على إيجاد صـــيغة ينفتح بموجبها العراق على البحر ، وذلك للوصول إلى جزيرتي "وربة وبوبيان "

وفي هذا الإطار حدث عامل مهم بشـأن سـياسـة الكويت الخارجية تجاه العراق وهو توتر العلاقات العراقية الإيرانية بســبب الخلافات حول شــط العرب وبخاصــة عندما قامت إيران من جانب واحد في عام ١٩٦٩م بإلغاء اتفاقية (١٩٣٧م)* المتعلقة بالحدود بين البلدين حيث بدأت حرب باردة بين البلدين وتطورت في عام ١٩٧٠م إلى طرد الدبلوماســـيين الإيرانيين من العراق بتهمة التآمر وبإجراء مماثل طردت إيران دبلوماسـيين عراقيين[٢٠٣] وقد اسـتخدم العراق مزيجا من الإقناع والضـــغط على الكويت لوضـــع قواتها على المناطق الكويتية كجزء من القوة العســـكرية لحماية ميناء (أم قصـــر) العراقي من هجوم أيراني إثر زيارة وزيري الداخلية والدفاع العراقيين للكويت في أبريل ١٩٦٩م ووافقت الكويت على اتفاق "غير مدون" واســـتمر الوجود المؤقت " للقوات العراقية حتى بعد ما هدأت التهديدات الإيرانية ويبدو أن العراقيين أرادوا أن يحولوا الوضـع القائم إلى موضوع شرعي قانوني دائم ، ودون حل للمشكلة الحدودية.

---

* اتفاقية شـط العرب ١٩٣٧م،بين العراق وإيران:الهدف منها وضـع حد بصـورة نهائية لمشـكلة الحدود بين البلدين،وبقاء شـط العرب مفتوحا للسفن التجارية لجميع البلدان، وتحسين طرق الملاحة،ومنع التهريب وكافة الأمور الملاحية المتعلقة بشط العرب.

[203] العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق ، ص٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ظل النظام العراقي يعاني من عدة مشكلات أثرت بطبيعتها في العلاقات الكويتية العراقية خاصة في مشكلة "ترسيم الحدود" ومنها (المشكلة الاقتصادية،المشكلة الكردية ، عدم الاستقرار السياسي ، تأميم النفط) والتي بطبيعتها ستؤثر علي السياسة الكويتية تجاه العراق وذلك عن طريق الضغط على الكويت لتقديم أموال للعراق لمساعدته ، أو مزيد من الخروق الحدودية لتحويل أنظار الشعب العراقي عن مشاكله الداخلية ، وأن هناك أموراً خارجية تتطلب من الشعب العراقي الانتباه لها وتامين مصالحة .

إلا أن الأزمة الحدودية مع الكويت عادت لتطل برأسها مع نهاية عام ١٩٧٢م ، وذلك عندما اعتذرت حكومة الكويت عن تلبية طلب العراق لقرض مالي كبير[٢٠٤].

[204] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩م

المطلب الأول: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥م : (حادثة الصامتة)

في أواخر عام ١٩٧١م صرح صدام حسين (رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت) بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود يجب عليها اتخاذ (مبادرات وطنية و قومية)، وقد شرح وزير الخارجية العراقي السيد مرتضى عبد الباقي في زيارة له للكويت بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢م تلك المبادرة على النحو التالي : [٢٠٥]

١- التنسيق السياسي بين الكويت والعراق .

٢- استخدام رأس المال الكويتي في العراق .

٣- السماح بانتقال الأيدي العاملة العراقية إلى الكويت بشكل حر .

٤- تعاون دفاعي مشترك بين البلدين .

٥- إيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت .

وهي مطالب لم تلق موافقة الكويت لأنها تتعارض مع سيادة الكويت وفي ديسمبر ١٩٧٢ بدأ العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب ميناء أم قصر العراقي ، حيث كان العراق يعزز قواته في تلك المنطقة منذ عام ١٩٦٩م تحت حجة حماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني محتمل [٢٠٦].

وفي ١٩٧٣/٢/٢٦م زار وفد كويتي برئاسة وزير الخارجية الكويتي " صباح الأحمد الصباح" وبقي حتى ١٩٧٣/٣/١م وأثناء المباحثات مع الجانب العراقي أشار العراق أن جزيرتي وربة وبوبيان هما جزءٌ من العراق ، وان لهما أهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً فرد عليه الشيخ صباح الأحمد :

" الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها وانه ليس في طوق أحد أن يوافق أو يقرر ذلك ، وان الكويت قدرت الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل استخدام هذه الممرات ولكن ذلك يجب أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود " [٢٠٧].

---

[205] لجنة من المختصين ١٩٩٥م، مؤجع سابق، ص٨٠

[206] العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق ، ص٥٢.

[207] لجنة من المختصين ١٩٩٥، مرجع سابق ، ص٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقدر مساحة جزيرة (بوبيان) بـــ٨٦٣ كم و(وربة) بـــ ٣٧ كم وتمثل الجزيرتان ٢٥% من مساحة الكويت أو ربع مساحة الكويت وهما جزيرتان تقعان في الشمال الغربي للخليج العربي والشمال الشرقي لدولة الكويت[٢٠٨] ، وهذا يعني تعرض الكويت للخطر في حالة التنازل عنها وهو ما يحرمه دستور الكويت في المادة الأولى " الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها " .[٢٠٩] وفي يوم الأربعاء ٢٨/ فبراير ١٩٧٣م التقى وفد مع صدام حسين نائب الرئيس الجمهورية – آنذاك – والذي كرر مطالب العراق ، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي:-

"بان التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقاً ، وأن هذا غير مقدور عليه من أي إنسان في الكويت " .

وكان الرد على الموقف الكويتي قيام قوات عسكرية عراقية بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية بتاريخ ٤/أبريل /١٩٧٣م حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت أحدهما مركز (الصامتة) وتوغلت القوات العراقية مسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية ، وقد أدى إلى قتل وإصابة عدد من رجال الشرطة الكويتيين.[٢١٠] والجدير بالذكر أن هذه الأزمة اقترنت باتجاه العراق لتدعيم قوته البحرية ، وذلك بمساعدة سوفيتية اثر توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في عام ١٩٧٢م ، وهو ما تطلب بالطبع توسيع المنافذ العراقية على البحر. [٢١١] اثر الاجتياح للحدود الكويتية أعلنت الكويت حالة الطوارئ وأغلقت الحدود مع العراق وأغلقت مكتب وكالة الأنباء العراقية بالكويت وطلب مجلس الأمة الكويتي أن تسحب العراق قواتها من الأراضي الكويتية ، وأكد أن الحدود العراقية مع الكويت معترف بها دوليا ، والتي تتضمن المواثيق والمعاهدات الموقعة بين البلدين.[٢١٢].

وقد أصدرت السلطات العراقية بيانا جاء فيه أن الاعتداء وقع أصلا من الكويت وقد أصدرت الكويت بيانا تنفي فيه مزاعم العراق ، وأن الذي حدث هو عدوان على الكويت ، وأن الاعتداء وقع في وقت تنتظر فيه الكويت من العراق إرسال وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين ، وهي الحدود التي سبق للعراق أن وقع رسميا اتفاقية بشأنها عام ١٩٦٣م.[٢١٣]

---

[208] الكويت حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص٢٢.

[209] دستور دولة الكويت (الكويت : دار قرطاس للنشر) ١٩٩٩م ، ص٦.

[210] لجنة من المختصين ١٩٩٥، مرجع سابق ، ص٨١ .

[211] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦١٣.

[212] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص١٤٠.

[213] لجنة من المختصين ١٩٩٥، مرجع سابق ، ص٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عبرت دول الخليج العربي وإيران عن دعمها للكويت بينما لعبت الدول العربية مثل مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية دور الوسيط. [٢١٤]

وقد رفضت الكويت اقتراحاً عراقياً بان تقوم الدولتان بسحب قواتها لمسافة عشر كيلو مترات من الحدود المتنازع عليها ، وأصـــرت الحكومة الكويتية لحل النزاع على أمرين الأول: انسحاب عراقي من مركز الصامتة الذي يقع داخل الحدود الكويتية ، والثاني : التوصل لحل نهائي للمشكلات الحدودية بين البلدين. [٢١٥]

ونتيجة للضـــغوط العربية والدولية على العراق انســـحبت القوات العراقية من مركز (الصامتة) إثر زيارة نائب الرئيس العراقي صدام حسين إلى موسكو التي نصحت بدورها أن يتراجع عن موقفة ، وقد انسحبت القوات العراقية من المركز الحدودي في منتصف أبريل عام ١٩٧٣م بعد حصـــول العراق على قرض مالي كبير من الكويت . وقد حلت محلها قوات كويتية في نهاية الشهر نفسه. [٢١٦] وجرت مفاوضات بين البلدين حيث طلب العراق تأجير جزيرتي "وربة " و"بوبيان" لمدة طويلة أو تســـمح لها بالوجود العســـكري الدائم وهذا ما كانت الحكومة الكويتية ترفضـــه لأنها تعلم جيدا أن الوجود العســـكري العراقي في هذه الجزر سيعرضها للخطر من الناحية الأمنية، وهو ما ترفضه إيران أن تتنازل الكويت عن الجزر لصالح العراق وبالتالي سوف يعرض الكويت إلى مشكلات إقليمية مع إيران هذا بالإضافة أن الكويت إذا ســـمحت بوجود قوات عســـكرية عراقية بالجزر لن تخرج منها إذا طلبت الكويت ذلك. [٢١٧]

وقد حدثت عدة متغيرات إقليمية أثرت بشكل ملحوظ على سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق عام ١٩٧٥م عند توقيع اتفاقية (الجزائر) بين العراق وإيران والتي بموجبها قدم العراق تنازلات إقليمية لإيران في شـــط العرب، ونتيجة لهذه الاتفاقية اتجه العراق نحو الكويت لتدفع فاتورة هذه الاتفاقية بحيث تقوم بالتنازل عن مواقع استراتيجية لصالح العراق في جزيرتي "وربة" وبوبيان" وهو ما رفضته الكويت .

---

[214] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص١٤٠.

[215] العنزي، محمد نايف، مرجع سابق ، ص٢٠٢.

[216] نفس المرجع، ص٢١١.

[217] العنزي، رشيد حمد، مرجع سابق، ص٧٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٧٥-١٩٧٨)

خلال هذه الفترة حدثت عدة متغيرات أثرت بطبيعتها على العلاقات الكويتية العراقية ومنها توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م بين العراق وإيران والذي بموجبه قدم العراق تنازلا عن جزء من سيادته الإقليمية في شط العرب لصالح إيران وقبوله بخط الثالوك ، وإجراء تخطيط الحدود البرية بناء علي بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ (محاضر تحديد الحدود لسنة ١٩١٤) وكانت الأسباب التي دفعت العراق إلى تقديم التنازلات لإيران مقابل وقف الدعم للحركات الانفصالية الكردية في شمال العراق والذين يطالبون بحكم ذاتي حسب ما وعدهم به الدستور،فقد كان الشاه يدعم هذه الحركات من اجل الضغط علي العراق الأسباب مختلفة تعود للعلاقات بين البلدين[٢١٨]، وبعد هذه الاتفاقية طلبت الحكومة العراقية من الكويت أن تؤجر لها لمدة ٩٩ عاما نصف جزيرة (بوبيان) وتتنازل لها عن جزيرة (وربة) . ولكن الكويت رفضت المطالب العراقية ، وبدأت بتعمير الجزيرتين اللتين تشكلان حوالي ربع مساحة إقليم الكويت.

وقد وافقت بغداد على سحب قواتها من الحدود الكويتية العراقية في شهر يوليو من عام ١٩٧٧م ، وبعد توقيع الاتفاقية بدأت سياسة العراق ترتكز على إيجاد منفذ بحري على الخليج ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بأخذ جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ليصبح العراق دولة خليجية ويواجهه التهديدات الإيرانية [٢١٩].

ويمتلك العراق موانئ تجارية ونفطية تزيد عن كثير من الدول الخليجية (٣٥ ميناء بالخليج)(١٩٩٤) إذ يخطه ١٧% من مجموع أعداد الموانئ في الخليج متساويا في ذلك مع إيران في عدد الموانئ (ستة موانئ لكلا الطرفين الإيراني والعراقي) ، وتمتلك الإمارات (٩) موانئ والكويت (٥) موانئ ، وتطل موانئ الجمهورية العراقية بواجهة بحرية طولها ٧٠ كيلو متر ويزداد طولها إلى نحو ٢٣٥ كيلو مترا إذا ما أضفنا إليها طول كل من خور الزبير (٢٥ كيلو مترا) والمسافة بين مدخل شط العرب وميناء البصرة (١٤٠ كيلو مترا) كامتداد للواجهة البحرية[٢٢٠] فإن هذه الموانئ والمسافات تخدم حركة السفن التجارية والناقلات الضخمة الكبيرة عبر الممرات المائية في المياه الإقليمية العراقية ولا يعاني من أي مشكلة للمنافذ البحرية [٢٢١]

---

[218] العيدروس، محمد حسن (دراسات في العلاقات العربية الإيرانية)، دار الكتاب الحديث، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٠٣-٢٠٥.

[219] التميمي، عبد المالك خلف، مرجع سابق ، ص١٦٤.

[220] مركز البحوث والدراسات الكويتية (منافذ العراق) مرجع سابق، ص ص٢٧-٣١

(221) نفس المرجع، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن العراق أصـــر على المطالبة بجزيرتي (وربة) و (بوبيان) ، وبعد عام ١٩٧٥م استمرت الاتصـالات والمباحثات بين الجانبين بشـان الحدود وغيرها من القضـايا . وفي مايو عام ١٩٧٧ تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة لوضـع تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين الجانبين إلا أنها لم تقدم أي نتائج وتعود الأسباب إلى :

أولاً : إلى المماطلة العراقية في رسم الحدود .

ثانياً : النهج الذي تبنته مصـر في النهج السـلمي حيال الصـراع العربي الإسـرائيلي وتجسد هذا النهج بشكل أساسي في زيارة الرئيس السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) ثم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصـر وإسـرائيل (مارس ١٩٧٩م) حيث هدأت قضـية الحدود بين البلدين بسـبب الأحداث بالمنطقة والتي تتطلب النظر للقضـايا القومية [٢٢٢].

المطلب الثالث: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من ١٩٧٨-١٩٧٩

في تلك الفترة حدثت عدة متغيرات أثرت في العلاقات الكويتية العراقية ومنها اتفاقية السـلام بين مصـر وإسـرائيل ونجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في جعل شـاة إيران يتنازل عن العرش الإمبراطوري في إيران، وفي يوليو ١٩٧٩م تنـازل احمـد حســـن البكر الرئيس العراقي عن رئاسة الجمهورية العراقية لنائبه صدام حسين (الرئيس العراقي الحالي)[٢٢٣].

اثر مبادرة الرئيس السـادات بزيارة القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ تبلورت ثلاثة مواقف عربية متباينة اتجاه هذه الزيارة منها الرافض والمؤيد والمتحفظ . وكانت الكويت من الاتجاه المتحفظ بينما العراق من الاتجاه الرافض . وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨م بين مصـــر وإســـرائيل حدث تغير جوهري في موقف الكويت وغيرها من الدول المتحفظة إزاء السـياسـة المصـرية فانتقلت من دائرة التحفظ إلى دائرة الرفض ولهذا اتجهت كل من سـياسـة الكويت والعراق إلى قطع العلاقات الدبلوماســـية مع مصـــر في عام ١٩٧٩م عندما وقعت مصـر معاهدة السـلام مع إسـرائيل.[٢٢٤] وبهذا اتسـمت سـياسـة الكويت والعراق تجاه السـياسـة المصـــرية بالتقارب بوجه عام وقد هدأت العلاقات بين كل من الكويت والعراق خاصـــة في مسالة ترسيم الحدود .

---

[222] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦٢٨.

[223] العبد القادر، محمد عبد الله، مرجع سابق ، ص٥٣.

[224] الرشيدي، أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص٦٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي يوليو عام ١٩٧٩ تولى الرئيس العراقي صدام حسين مقاليد السلطة بالعراق، وفي هذه الفترة قام الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بزيارة إلى بغداد لحل مشكلة الحدود إلا أن الزيارة لم تحرز أي تقدم في هذا الموضوع [٢٢٥]

ومع بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م، تأزمت العلاقات بين إيران والعراق، كما أثار النظام الإيراني الجديد غضب الغرب بسبب سقوط حكم الشاه الموالي له، وقد نجم عن هذا كله نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠م.[٢٢٦]

وقد دخلت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق مرحلة جديدة تميزت بهدوء قضية الحدود بين الكويت والعراق وبالمواقف الكويتية المتقاربة مع الموقف العراقي من تلك الحرب ، وذلك عن طريق وقوف الكويت بجانب العراق أثناء حربه. [٢٢٧]

---

[225] العبد القادر، محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص٥٤.

[226] هيكل، محمد حسين، مرجع سابق، ص١٢٢ .

[227] لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٩م حتى عام ١٩٩٠م

المطلب الأول : سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٧٩م حتى عام ١٩٨٠:

لقد أثّرت أحداث إيران في نهاية عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩م عند قيام الثورة الإيرانية على سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق . والسؤال المطروح هو كيف أثرت أحداث إيران على السياسة الكويتية تجاه العراق ؟

منذ قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م خلقت حالة من "الذعر"و" الجنون" السياسي داخل الكويت حيث أصبحت إيران مصدرا للعدوى الدينية والثورية في المنطقة وخاصة عندما تراجعت الكويت عن تقبل دخول آيه الله الخميني إلى البلاد في أكتوبر عام ١٩٧٨م وربما كان هذا الحدث مما جعل الخميني يحمل العداء الشخصي نحو الكويت طوال حياته. وفي الواقع سجلت الثورة الإيرانية بداية تهديد مباشر للنظم التقليدية الموجودة في الخليج، وبدأت السلطات الإيرانية بالإشارة إلى النظم الخليجية باحتقار وكأنها (شاهدت صغيرة) ووصف الخميني العائلات الحاكمة في الخليج بأنها تمارس "الإسلام الأمريكي" أو "الإسلام المذهبي" والأكثر خطورة هو نهاية نظام الشاه الذي كان يفسر بأنه نهاية للاستقرار الإقليمي والأمن الداخلي في المنطقة.[٢٢٨] والانتصارات التي حققتها الحركة الشيعية في إيران ضده الشاه قد دعم التوجه الشيعي والوعي الشيعي في الخليج بشكل عام وفي الكويت بشكل خاص مما أثر في الاستقرار الداخلي في الكويت وبدأ النظام الجديد في إيران والذي اعتبر نفسه معارضا لإسرائيل ، وعرض تقديم المساندة المادية والسياسية للفلسطينيين خشيت الأنظمة المعتدلة في الخليج بما فيها الكويت من تآمر ثلاثي (فلسطيني– إيراني – شيعي محلي) واتخذت إجراءات لمنع حدوث هذا الاتجاه[٢٢٩].

وأدت الثورة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي من ظاهرة العنف في الكويت في محاولة من النظام السياسي في إيران تصدير الثورة إلى الخليج العربي والمناطق الأخرى وقد سجلت قضيتان في عام ١٩٧٨ ، وأربع قضايا في عام ١٩٧٩م و (١٧) قضية في عام ١٩٨٠م منها ١١ قضية لإيران صلة بها. وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢م هاجمت إيران مباشرة وللمرة الأولى مركز الحدود الكويتي عندما قامت طائرتان إيرانيتان بقصف مركز العبدلي القريب من الحدود العراقية .

---

[228] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص١٦٧.

[229] نفس المرجع، ص١٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن الكويت خلال فترة عام ١٩٧٩م منذ قيام الثورة حافظت على جسر الاتصال الرسمي مع طهران خلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد إلى طهران للتهنئة بالنظام الجديد ، وهو أول وزير خارجية خليجي يزور إيران منذ قيام الثورة ولإبداء حسن نية الكويت في بداية الثمانينات بعثت الكويت بمساعدة إنسانية لضحايا الفيضانات في جنوب إيران ووافقت الكويت عام ١٩٨٠م على تزويد إيران بمنتجات النفط المكرر. [٢٣٠]

ونتيجة لأحداث هذه الثورة وما أدت إليه من حالة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، وبالطبع بسبب الثورة الإيرانية حدث تقارب سياسي كويتي تجاه العراق خاصة أن العداء العراقي الإيراني بدأ يدخل مرحلة جديدة، وهي بداية الحرب العراقية الإيرانية أو ما تسمي (حرب الخليج الأولى) .

ومن هذا المنطلق بدأت مرحلة جديدة من سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق.

المطلب الثاني: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٨٠-١٩٨٨م

سوف نستعرض في تلك المرحلة سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق وموقف الكويت الرسمي من الحرب العراقية الإيرانية سواء عن طريق دول مجلس التعاون الخليجي وسياستها المنفردة تجاه العراق .

في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٠م وصلت أنباء الهجوم العراقي الأول على إيران.[٢٣١] وقعت الحرب(العراقية الإيرانية) على امتداد ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) فإن قضية الحدود بين العراق والكويت قد هدأت تماما خلال تلك الفترة التي شهدت ألوانا من الدعم الكويتي للجانب العراقي [٢٣٢] ولقد أثرت الحرب (العراقية الإيرانية) على الكويت بشكل مباشر نتيجة موقعها الجغرافي حيث تقع منطقة الحرب على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من مدينة الكويت.[٢٣٣]

---

[230] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٦ ، مرجع سابق ص٣٢٥.

[231] هيكل، محمد حسين ، مرجع سابق ، ص١٢٣ .

[232] لجنة من المختصين ١٩٩٧، مرجع سابق ، ص١٢٨.

[233] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص١٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أدت هذه الحرب إلى الضرر الاقتصادي والسياسي وعدم الاستقرار السياسي في الكويت، ولم تقتصـــر أضـــرار هذه الحرب على الكويت بل تعدتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي خاصـة عندما بدأ الطرفان الإيراني والعراقي في عام ١٩٨٤ في قصـف ناقلات النفط الكويتية والسـعودية والتي تعرف بحرب الناقلات (١٩٨٤-١٩٨٧) حيث وصـل عدد الناقلات الكويتية المقصـــوفة إلى (٥٤٨) ناقلة نفطية وتجارية كويتية كان نصـــيب الاعتداءات العراقية ٣٢٢ وبنسبة ٥٨,٥% ، بينما الاعتداءات الإيرانية (٢٦٦) وبنسبة ٤١,٣%. [٢٣٤]

ومرت البلاد في حالة عدم الاســـتقرار الأمني حيث شـــهدت عمليات إرهابية داخل الكويت وضـد المصـالح الكويتية في الخارج والداخل ووصـلت عدد قضـايا الإرهاب والعنف السـياسـي في الفترة (١٩٦١-١٩٩٣) إلى (٢٣٢) قضـية، (١٤٥) قضـية ما بين (١٩٨٠-١٩٩٠) ووصـــلت ذروة الإرهاب في عام ١٩٨٧م، وقد تعرض أمير الكويت الشـــيخ جابر الأحمد الصـباح إلى عملية اغتيال فاشـلة في عام ١٩٨٥م فضـلا عن عمليات التفجير في كل أماكن الكويت. [٢٣٥]

ونتيجة لهذه الحرب وتأثيرها على دول الخليج أصـــبح أمنها معرضـــاً للخطر وبعد حوالي تسـعة أشـهر على نشـوب الحرب (العراقية الإيرانية) في مايو ١٩٨١م أعلن عن قيام دول مجلس التعاون الخليجي. [٢٣٦] وكان أحد أسباب قيام المجلس هو نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان ١٩٧٩م ، التنافس الدولي على الخليج[٢٣٧].

ويمكن دراسـة سـياسـة الكويت الخارجية تجاه الحرب أو تجاه العراق على مسـتويين الأول: السـياسـة الجماعية لدول المجلس التعاون الخليجي باعتبار أن الكويت عضـو فيها، والثاني: السياسة المنفردة للكويت تجاه الحرب .

وضـــعت هذه الحرب دول المنطقة أمام الخيار الصـــعب أما الحياد أو الوقوف إلى جانب العراق وتقديم المسـاعدة له خاصـة أن إيران بدأت تهدد دول الخليج التي تقدم مسـاعدة للعراق في حربة على إيران [٢٣٨] وهي الكويت والسعودية .

---

[234] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص٣٢٦.

[235] نفس المرجع، ص٣٢٧.

[236] أسـيري، عبد الرضـا (سـياسـة الكويت الخارجية:قراءة في الماضـي ونظرة إلى المسـتقبل) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣م ، ص١٥٨.

[237] مجموعة من الباحثين (المدخل السياسي والتاريخي لنشاه مجلس التعاون الخليجي) (مجلس الأمة الكويتي: الأمانة العامة للإدارة البحوث)، الكويت، ١٩٩٤م ، ص١ .

[238] مقلد، إسماعيل صبري (أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسيات الدولية في الخليج منذ السبعينيات)، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤ ، ص٢١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تبنت دول الخليج سياسة الحياد تجاه طرفي الحرب ، وراحت تؤكد الحل السلمي للحرب، على الرغم من توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أثر قيام الطيران الإيراني بقصف منشآت وناقلات كويتية وسعودية، وقيام الحجاج الإيرانيين بإثارة الاضطرابات في السعودية، هذا بالإضافة إلى الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت سياسة الحياد وهذا لم يمنع الكويت من اتخاذ بعض المواقف المتميزة إزاء الحرب [٢٣٩].

وبخصوص موقف الكويت الرسمي فانه اتسم رسميا على الحياد "الصرف" الظاهري إلا أن موقف الكويت الرسمي والغير معلن تعاطف سراً مع العراق وساندته بطرق شتى لدرجة الميل والانحياز [٢٤٠] وأصبحت الكويت حليفاً عملياً للعراق ويتمثل ذلك بالشكل التالي :

١- تقديم المنح والمساعدات الاقتصادية للعراق خلال سنوات الحرب حيث وصلت إلى ما يقارب (١٥,١٣) مليار دولاراً أمريكياً غير قابلة لسداد وذلك ما بين (١٩٨٠-١٩٨٨) أي هبات مباشرة للعراق [٢٤١].

٢- الوقوف إعلاميا وسياسيا بجانب العراق [٢٤٢] ، وقد تمثل ذلك في العمل من أجل تنشيط الجهود المبذولة لوقف الحرب ودعم مطالب العراق .

٣- السماح بنقل المعدات العسكرية والسلع التجارية إلى العراق عبر موانئ الكويت، وقد ترتب على ذلك إلغاء الرسوم المحصلة على العراق في هذه النقل.والسماح للطيران العراقي باستخدام مجال الجو الكويتي لقصف إيران. [٢٤٣]

وعندما تم احتلال الفاو عام ١٩٨٦م اتجهت الكويت إلى مطالبة الدول العربية بالوقوف إلى جانب العراق ، ومساندته وقد أيدت الكويت في الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية علي إيران ودعم المطالب العراقية[٢٤٤].

ونظرا لموقف الكويت اتهمت إيران الكويت بمساعدة العراق والسماح للطيران العراقي باستخدام مجالها الجوي لقصف إيران وهو ما صرح به الرئيس الإيراني علي خامني" بان الكويت هي الحليف الخليجي الوحيد للعراق".

---

[239] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦٣٥.

[240] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص١٧٩

[241] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية الكويتية: رقم التصنيف (٥-٦) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٣ ، الكويت، جريدة الوطن .

[242] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٩م .

[243] الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٦٣٦.

[244] أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لموقف الكويت فقد تعرضت بعض منشات وناقلات الكويت للاعتداءات من قبل إيران بعد عام ١٩٨٦م كما ذكرنا من قبل (بحرب الناقلات) مما اضطر الكويت أن تطلب الحماية لناقلاتها فقامت ابتداءً من عام ١٩٨٧م بتسجيل عدد من الناقلات النفطية لدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والبريطاني ، وتم رفع العلم الأمريكي والسوفيتي والبريطاني على الناقلات الكويتية لحمايتها واستأجرت عدداً من الناقلات البريطانية.

لقد حاول العراق طوال فترة الحرب جر الكويت إلى مستنقع الحرب بشكل رسمي عن طريق ممارسة الضغوط عليها لتبني موقف مؤيد للعراق من خلال الدعم المالي والسياسي والإعلامي .

وعملت القوى الدولية والخليجية والعربية بانسجام لإيجاد مخرج للحرب العراقية الإيرانية وفي ١٩٨٧/٧/٢٠ وافق مجلس الأمن الدولي على قرار (٥٩٨) لإنهاء الحرب بطريقة سلميه ومع توقف الحرب بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ عادت الحياة إلى طبيعتها، ولكن لم يخطر ببال صانعي القرار السياسي في الكويت ما يمكن أن يطرأ على مستقبل المنطقة في ضوء تنامي القدرة العسكرية العراقية من قوات واليات تفوق بكثير حاجتها في ضوء توجهات العراق التوسعية.

المطلب الثالث: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق (١٩٨٨-١٩٩٠)

انتهت الحرب العراقية الإيرانية بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨م بخروج الطرفين منهكا اقتصاديا فلقد استنزفت الحرب موارد العراق الذاتية مما أدى إلى عُسر اقتصادي على العراق بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي قدمت للعراق أثناء حربه مما سبب حرجاً سياسياً بالغاً للقيادة العراقية في مواجهة شعبها[٢٤٥] ، وقد تراكمت عليه الديون بسبب عجزه في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى تزايد البطالة في العراق وارتفعت أسعار المواد الغذائية.[٢٤٦]

قدرت بعض المصادر تكاليف إعادة الأعمار العراقي بحوالي ٥٠ مليار دولار، وقد قدرت ديون العراق بـ ٨٠ مليار دولار ، ولهذا خرج العراق وهو منهك اقتصاديا والمشكلات الاجتماعية في الداخل متفاقمة والديون متراكمة، وخاصة أن النظام لم يتجه لتخفيض الأنفاق العسكري بعد الحرب ، بل توسع في برنامج التسلح والتصنيع العسكري الذي طوره بمساعدة أمريكية وخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مما زاد أعباءه الاقتصادية، وبخاصة أن توقف الحرب بدأ بفتح ملفات مغلقة أثناء حربه مع إيران ولذلك كان العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية وراء قرار احتلال دولة الكويت. [٢٤٧]

---

(245) أحمد، أحمد يوسف، مرجع سابق، ص٨.

(246) أسيري، عبد الرضا ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص٣٢٩.

(247) الرشيدي، أحمد وآخرون، مرجع سابق ، ص٥٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٦ فبراير ١٩٨٩م زار الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء) بغداد وبدلا أن يقدر العراق موقف الكويت تجاه العراق أثناء حربه بدأت الصحف العراقية بمهاجمته فأشير إلى قضية الحدود والمطالبة العراقية بالجزر الكويتية، لذا لم تنجح الزيارة فيما يخص الحدود. [٢٤٨]

وكان التوجه الكويتي هو أن العراق سوف يحل قضية الحدود نتيجة للدور القومي الكويتي بالوقوف إلى جانبه، إلا أن العراق بدأ يدخل مرحلة من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذه بالتالي تؤثر على الكويت. وفي نهاية سبتمبر عام ١٩٨٩ قام أمير الكويت بزيارة إلى العراق لتهنئته على شبه انتصاره بحربه وقدم الرئيس العراقي صدام حسين أعلى وسام عراقي وقلده له بنفسه تقديرا للموقف الكويتي الداعم للعراق أثناء حربه. [٢٤٩]

لقد أصبحت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراق مشكلة للنظام الحالي ولهذا قام العراق بعد انتهاء حربه مع إيران في حملة لتصعيد مطالبه تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الكويت، وبدأ الخطاب السياسي الرسمي العراقي يركز على مقولات مثل: أن العراق حارب بالنيابة عن هذه الدول لحماية أمنها ضد الخطر الإيراني، وأن العراق هو الخاسر من هذه الحرب بينما الدول الأخرى تجني عائدات ضخمة من النفط، وقد طلب العراق من هذه الدول إسقاط الديون المستحقة لها عليه من جانب، وتبنى خطة اقتصادية للمساهمة في إعادة إعمار العراق على غرار (مشروع مارشال عربي لإعادة بناء العراق). [٢٥٠]

وفي عام ١٩٨٩م تم تشكيل مجلس التعاون العربي وضم كلاً من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي واستثنى سوريا المنافس التقليدي للعراق . وبدا السعوديون غير سعداء حين أحسوا انهم محاصرون من هذا المجلس ، وفي البداية تم وصف المجلس بأنه تجمع عربي اقتصادي ولكن الرئيس العراقي صدام حسين حاول لاحقا منحه بعدا عسكريا في هذه الظروف التي بدأ يعاني منها العراق خاصة بعد خروجه من حربه وانخفاض سعر برميل النفط من ٢١ دولارا للبرميل في يناير ١٩٩٠م إلى ١٤ دولارا للبرميل في مايو عام ١٩٩٠م ، وبالتالي أصبح العراق شبه مفلس لذا أرسل الرئيس العراقي صدام حسين وزرائه للكويت لطلب مبلغ ١٠ مليارات دولار لكنه حظي فقط بـ ٥٠٠ مليون دولار.

---

[248] مجلس الأمة الكويتي (تقرير لجنة تقصي الحقائق من موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت)، تقرير غير منشور، الكويت، ١٩٩٥، ص٢٥.

[249] العبد القادر، محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص٥٥.

[250] الرشيدي، أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص٥٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا بدأ العراق منذ عقد قمة بغداد في مايو ١٩٩٠م بالهجوم على الولايات المتحدة وعلى الدول العربية المنتجة للنفط والتي لم يذكر فيها أسماء دول ولكن نظر إلى أمير الكويت ورئيس الإمارات المتحدة وقال "أنتم تشنون حرباً اقتصادية على بلدي"[٢٥١] ومن هنا كانت البداية الأولى نحو الطريق لاحتلال العراق للكويت تحت عدة "تبريرات" بسبب الحرج الاقتصادي والسياسي الذي خرج منه العراق في حربه مع إيران.

[251] دالاس، أولان (تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣-١٩٩٩)، دار جروس برس، لندن، حزيران ١٩٩٩ ،ص٢٣٣-٢٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١م

تمهيد:

ترتكز سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق على عدة ثوابت ومرتكزات قائمة على أساس القرارات الدولية الشرعية الصادرة من مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو العراق لدولة الكويت، وهي قرارات صدرت أثناء الغزو العراقي لها، وقبلها العراق بقرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) بعد تحرير الكويت كشرط لوقف إطلاق النار بين كل من العراق ودول التحالف المتعاونة مع الحكومة الكويتية، ولذلك تدعو الكويت العراق إلى التنفيذ الكامل للقارات الدولية الشرعية وخاصة المتعلقة بمطالب الكويت كما يحددها القانون الدولي.

ومن هذه المرتكزات والثوابت التي ترتكز عليها سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق القائمة على أساس الشرعية الدولية:

(١) حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق وعدم تهديد دولة الكويت.

(٢) نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

(٣) التعويضات والالتزامات المالية.

(٤) إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة أثناء فترة الاحتلال.

(٥) إعادة الأسرى الكويتيين والإفراج عن المحتجزين المدنيين.

وهي القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والتي حدد فيها تعامل المجتمع الدولي مع العراق، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي الأولى منذ بداية الغزو العراقي لدولة الكويت حتى صدور قرار رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) – كما تم ذكره – ١٤ قراراً.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي خلال الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠) (٥٣) قراراً خاصاً بحالة "الكويتية – العراقية".

وتميز سياسة الكويت الخارجية بين شيئين في تعاملها مع العراق:

- النظام العراقي: وهو النظام الحاكم في العراق بقيادة الرئيس العراقي (صدام حسين)، وهو نظام لا يمكن الوثوق به والتعامل معه بسبب موقفه من الكويت عام ١٩٩٠.
- الشعب العراقي: وهو شعب مغلوب على أمره وهو ضحية للنظام العراقي الحاكم، وتقف الكويت إلى جانب الشعب العراقي باعتباره شعباً عربياً مسلماً وأنه ضحية لممارسات عدوانية من قبل نظامه وهو ما أكده وزير الخارجية الكويتي حينما قال: "نحن نفرق جيداً بين النظام والشعب ولا يسعنا إطلاقاً أن نسمع عن شعب شقيق يتعرض للجوع والفقر"[٢٥٢]

[252] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية: رقم التصنيف٥-٦)، بتاريخ١٩٩٤/١/١٤، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أكد وزير الخارجية على أن الكويت من الدول التي تساعد الشعب العراقي بعد التحرير مباشرة بالأغذية والأدوية وخاصة الذين نزحوا من الشمال والجنوب حيث تم إرسال مساعدات إنسانية لهم.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي: **المبحث الأول:** ثوابت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠١)، أما **المبحث الثاني:** فتضمن سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من الفترة (١٩٩١ ولغاية ١٩٩٨)، و**المبحث الثالث:** تضمن أيضاً سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٨ ولغاية عام ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في (٣ أبريل ١٩٩١) أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٦٨٧) (١٩٩١) الذي تضمن شروطاً محددة لوقف إطلاق النار رسمياً ولإنهاء الصراع بين كل من العراق والدول المتعاونة مع دولة الكويت، وفي (٦ أبريل من العام نفسه) أخطر العراق رسمياً لقبول القرار رقم (٦٨٧) (١٩٩١)، ويعتبر القرار السابق هو (أم القرارات) والذي بموجبه حدد التزامات العراق والشروط اللازمة لعملية وقف إطلاق النار، وهي (١٣) قراراً، وتنص على ما يلي:

(١) احترام الحدود الدولية بين الكويت والعراق: وهي الحدود الدولية على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية، والاعتراف، والأمور ذات العلاقة، والذي وقعه البلدان في (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣م) وسجل لدى الأمم المتحدة .

(٢) التوزيع الفوري لوحدة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة (يونيكوم) لمراقبة الممر المائي (خور عبد الله) الواقع بين العراق والكويت، والمنطقة المجردة من السلام الممتدة مساحتها (١٠كم/٦ أميال) داخل العراق، و (٥كم/٣أميال) داخل الكويت لمراقبة الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح لضمان عدم حدوث أي انتهاكات حدودية أو أي نزاع آخر.

(٣) يقبل العراق دون شرط القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي:

(أ) جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجمع مخزونات العوامل الكيمائية وجميع ما يتصل بها من منظومة فرعية وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

(ب) جميع القذائف التسيارية التي يصل مداها إلى (١٥٠كم) والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، والتعهد غير المشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة المواد المحددة، ويطلب من الأمين العان بالتشاور مع البعثة التي أنشئت بموجب القرار لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) موافقة العراق دون أي شـــرط على عدم حيازة أو إنتاج أســـلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو منظومة دفاعية بموجب الاتفاقية التي تم التوقيع عليها عام (١٩٧٢) من قبل العراق للحد من انتشـــار الأســـلحة النووية المؤرخة في١ يوليو ١٩٦٨ ويدعوه إلى التصديق عليها.

(٥) تعهد العراق بإعادة الممتلكات الكويتية.

(٦) إقراره بالنظر في إنشـاء صـندوق لدفع التعويضـات المتعلقة بالمطالبات وإنشـاء لجنة لإدارة الصندوق وهي الخسائر المباشرة بما في ذلك الضرر الذي لحق بالبيئة واستنقاذ الموارد الطبيعية أو الضرر الذي وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها.

(٧) إعادة جميع رعايا الكويت والبلدان الأخرى.

(٨) تعهد العراق بعدم ارتكاب أو دعم أي عمل من الأعمال التي يمكن أن تعتبر نوعاً من أنواع الإرهاب.

ويمثل هذا القرار منظومة كاملة من القرارات الصدارة من مجلس الأمن المتصلة بإدارة النتائج ما بعد الحرب (انظر إلى نص قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ رقم ٦٨٧ في الملحق رقم (١).

وبقرار (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) أنشأت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة كما تم الإشارة له في القرار:

- بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (اليونيكوم).
- اللجنة الخاصـــة الأمم المتحدة للإشـراف على تدمير كافة ما يملكه العراق من أسـلحة كيميائية وبيولوجية (الأونسكوم).
- لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق.
- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لإدارة صندوق دفع التعويضات.

وترتكز ســـياســـة الكويت الخارجية تجاه العراق على عدة ثوابت قائمة على أســـاس القرارات الشـرعية الدولية ذات الصـلة بقرارات مجلس الأمن الدولي والقائمة على أسـاس قرار (٦٨٧) (١٩٩١) وســوف نقســم المبحث إلى عدة مطالب تمثل مرتكزات ســياســة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩١-٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجب القرار الصادر رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) تشكلت لجنة لتخطيط الحدود الكويتية – العراقية على النحو التالي: "إن العراق والكويت على وصفهما دولتين مستقلتين ذات سيادة، قد وقعتا في بغداد في (أكتوبر ١٩٦٣) على محضر متفق عليه بين دول الكويت والجمهورية العراقية بشأن العلاقات الودية – معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر" وإن هذا المحضر قد سجل لدى الأمم المتحدة وفقاً لمادة (١٠٢) واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة وبحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ (٢١ يوليو ١٩٣٢م) والذي وافق عليه حاكم الكويت بتاريخ (١٩٣٢/٨/١٠م) وطالب القرار على ضوء ذلك: "بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية، المشار إليه والذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما في أكتوبر ١٩٦٣م"[٢٥٣].

وهي الحدود التي تم تحديدها بين الكويت والعراق – كما أشرنا له في الفصل الأول – عندما أرسل (نوري السعيد) رئيس الوزراء العراقي لتحديد الحدود العراقية – الكويتية، بموجب مراسلات بين حاكم الكويت وبريطانيا عام (١٩٣٢م) ليؤكد الحدود العراقية وموافقة حاكم الكويت على هذه الحدود والتي على أثرها استقل العراق (راجع نص المراسلات في الملحق، رقم (٩) (١٠)(١١) (١٢)). وقد اعترفت جمهورية العراق بدولة الكويت وبحدودها المثبتة في مراسلات عام (١٩٣٢)م باتفاقية عام (١٩٦٣) بين الكويت والعراق (راجع اتفاقية ١٩٦٣ في الملحق رقم (١٣)).

وتعتبر لجنة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق جهة مستقلة تم إنشاؤها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٧) لسنة(١٩٩١) الفقرة الثالثة وهي تعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير الأمين العام الصادر في (٢ مايو ١٩٩١) وتم تشكيل أعضاء للجنة والبالغ عددهم (٥) أعضاء وتقسيمهم على النحو التالي: ثلاثة خبراء مستقلين عينهم الأمين العام وممثل عن كل من الكويت والعراق، الذي يأتي تعيينهم من قبل حكوماتهم، وقد اختتمت اللجنة أعمالها وقدمت تقريرها النهائي الختامي إلى الأمين العام في (٢٠آيار/مايو ١٩٩٣) [٢٥٤].

---

[253] مركز البحوث والدراسات الكويتية (تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة)، ط١، الكويت، ١٩٩٣، ص١٧.

[254] مركز البحوث والدراسات الكويتية (دور الأمم المتحدة) مرجع سابق، ص٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لأعضاء اللجنة الخمسة، فقد كان تقسيمهم على النحو التالي:

- السيد مختار كوسوما أتمادجا وزير خارجية أندونيسيا السابق – رئيساً – .
- السيد إيان بروك المدير وقتئذ بهية المساحة السويدية (الهيئة الوطنية السويدية لمسح الأراضي) – خبيراً مستقلاً –.
- السيد وليم روبرتسون مدير المساحة (المدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الأراضي في نيوزيلندا) – خبيراً مستقلاً –.
- السيد رياض القيسي ممثلاً عن الحكومة العراقية.
- السيد الدكتور طارق رزوقي ممثل عن دولة الكويت.

وقد عين السيد (ميكلوس بنتر) كبير رسامي الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة أميناً للجنة.

واعتباراً من (٢٠تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) استقال السيد (مختار كوسوما اتمادجا) بوصفه رئيساً للجنة لأسباب شخصية، وفي ضوء الاستقالة عين الأمين العام خلفاً له السيد (نيكولاس فلتيكوس) المدير العام المساعد السابق لمكتب العمل الدولي وعضو معهد القانون الدولي، فتولى مهامه في نفس التاريخ وتتمثل اختصاصات اللجنة فيما يلي:

(١) تخطيط الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وكذلك بالتعيين المادي لها على النحو الوارد في المحضر المشار إليه سابقاً ويتم التعيين المادي للحدود عن طريق وضع قوائم أو نصب حدودية بالعدد والنوع المناسبين.

(٢) الاستعانة بالمواد المناسبة بما في ذلك الخرائط الواردة في وثيقة مجلس الأمن رقم (S/22558) وهي مجموعة مكونة من عشر خرائط طبوغرافية بمقياس رسم (١:٥٠٠٠٠) صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة باستخدام التكنولوجيا الملائمة.

(٣) اتخاذ الترتيبات من أجل الصياغة المستمرة للتعيين المادي للحدود وفقاً لما جاء بتقرير الأمين العام (S/22558) الفقرة (٤)، ويتطلب ذلك قيام منظمات المسح بما يلي:

- تفقد الأعمدة والعلامات على الحدود العراقية – الكويتية على أساس سنوي.
- تقديم تقرير إلى الأمين العام بعد كل عملية تفقدية للحدود.
- رصد مدى كفاية علامات الحدود ووضع أية علامات إضافية وينبغي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي هيئات المساحة أو غيرها من الهيئات المماثلة الذين سيشاركون في تنفيذ الترتيبات اللازمة لصياغة التعيين السطحي للحدود أن يتمتعوا بحرية الحركة بغير عوائق في منطقة الحدود المخطط بالإضافة إلى ما يلزم من مزايا وحصانات لأداء مهمتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الاختصاصات السابقة ما يلي :

(١) أن اللجنة تقوم بمهمة فنية وليست سياسية تتطلب خبرات فنية متخصصة مع الاستعانة بأجهزة تقنية حديثة.

(٢) لا تقوم اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق بل إنجاز العمل التقني الضروري للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين الدولتين والذي ينص في محضر الاتفاقية على ما يلي:

"تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بصورها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٢" (راجع الاتفاقية ملحق رقم (١٣)).

(٣) إن عمل اللجنة يتركز أساساً في تخطيط ما سبق الاتفاق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية عام (١٩٦٣)، والذي يشكل صيغة التحديد بالنسبة لتخطيط الحدود بين البلدين من جانب اللجنة، ومؤدى ذلك أن الحدود الدولية لكل من العراق والكويت لم يجر عليها أي تعديل أو تغيير بواسطة اللجنة.

(٤) راعى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتم اختيار أعضاء اللجنة على أعلى مستوى علمي محايد نظراً لطبيعة العمل المطلوب إنجازه وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول أن الحدود المرسومة والخطوات التي اتبعت في تحديدها لم تأت بجديد ولم تخلق أوضاعاً أو مستجدات لم تكن موجودة أصلاً، بل ما يجري في الواقع تنفيذ أو تأكيد لاتفاقيات سابقة، سبق وأن وقع عليها العراق.

وقد أنشأت اللجنة نظامها الداخلي الخاص بها وقد غطت المادة (١) تشكيل اللجنة، والمادة (٢) على أن الأحكام ذات الصلة من تقرير الأمين العام (S/22558) سوف تشكل اختصاص اللجنة وطبقاً لهاتين المادتين، فإن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود تعتبر (نهائية) كذلك نصّ النظام الداخلي في المادة (٣) على أن اكتمال النصاب بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل بمن فيهم الرئيس وممثل واحد على الأقل من ممثلي الدولتين، ويعلن رئيس اللجنة في إعطاء حرية إبداء الرأي في الكلام وطرح التساؤلات بالتصويت في المادة (٤)، وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية في المادة (٥)، ويحق لكل من الكويت والعراق الاستعانة بخبراء لهم الحق في الحضور معهم في اجتماعات اللجنة ولا يعتبر هؤلاء الخبراء أعضاء في اللجنة، وليس لهم الحق في ممارسة أية حقوق أو وظائف كبقية أعضاء اللجنة المادة (٦)، وقد أوكل إلى سكرتير اللجنة اتخاذ جميع الترتيبات المتصلة بأعمال اللجنة (المادة ٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقدت اللجنة (١١) دورة شـــملت (٨٢) اجتماعاً لتخطيط الحدود البرية والبحري، وتكون اجتماعات اللجنة إما في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد زودت اللجنة بمحاضـــر وافقت عليها لجميع اجتماعاتها، كما أقرت وأصـــدرت نشـرات صـحفية لدى اختتام كل دورة، بالإضـافة إلى الزيارات الميدانية للجنة، وقد اعتمدت اللجنة بالأعمال الميدانية على خبراء في الجيوديسيا والمساحة والتصوير المساحي بمعاونة إدارتي المساحة في نيوزيلندا والسويد، وانعقدت الجلسة الأولى للجنة في نيويورك يومي (٢٣-٢٤ أيار ١٩٩١)، ودارت المناقشات عن عملها ومخططها وطبيعة مهمتها، وعقب المناقشات حول مسـألة التعريف قررت اللجنة فحص الحدود في ثلاثة أجزاء، سـمي الجزء الأول باسـم الجزء الغربي، وتصدق عليه العبارة من صيغة الحدود "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان".

أما الجزء الثاني فقد أطلق عليه الجزء الشمالي وتصدق عليه عبارة ثم "باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله".

والجزء الثالث سمي بالجزء الشرقي ثم وصف لاحقاً باسم الجزء البحري وأخيراً سمي بخور عبد الله، وتصـــدق عليه الإشـــارة إلى نقطة الالتقاء وكذلك الجملة الأخيرة من صـــيغة الحدود المحددة بجزيرتي "جزيرة وربة وبوبيان ومسـكان (مشـجان) وفيلكه وعوهة وكُبر وقاروة وأم المرادم"، فإنها تتبع الكويت [٢٥٥]، وهي الحدود التي تم تحديدها بين كل من الكويت والعراق في مراســـلات عام (١٩٣٢) في كتاب رئيس الوزراء العراقي برســـالة في (٢١ تموز/يوليو ١٩٣٢) والتي أكد فيها الحدود العراقية – الكويتية، قبل قبول العراق عضـــواً في عصبة الأمم المتحدة على النحو التالي: "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن جنوبي آبار سـفيان وجبل سـنام وأم قصـر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله، وتعود جزيرة وربة وبوبيان ومســـكان وفيلكا وعوهة وقاروة وأم المرادم للكويت" [٢٥٦]. وهي الحدود التي اعترف بها العراق وباستقلال دولة الكويت في المحضر المتفق عليه باتفاقية عام (١٩٦٣) ، وقد بدأت اللجنة أعمالها على الحدود البرية ثم البحرية.

---

[255] مركز البحوث والدراسات الكويتية (دور الأمم المتحدة) مرجع سابق، ص٢٤٢.

[256] الغنيم، يعقوب يوسف، مرجع سابق، ص٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الحدود البرية:

وهو الخاص في الجزء الغربي والشمالي كما تم الإشارة إليه: باشرت اللجنة أعمالها بمشاركة ممثل العراق وعقدت خلال عملية ترسيم الحدود البرية خمس دورات في الفترة (٢٣ مايو ١٩٩١) و (١٦ إبريل ١٩٩٢) قامت خلالها باكتشاف المنطقة الحدودية على الطبيعة، وقام فريق المسح الميداني النيوزيلندي – السويدي بأعمال ميدانية قدمت الأساس للخرائط الفوتوغرافية العمودية من خلال أعمال التصوير الجوي باستخدام طائرة كوماندو نفاثة مجهزة لهذا الغرض من ارتفاعين رئيسيين [٢٥٧]، وقد واجهت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مشكلة واحدة، تركزت في وضع علامات الحدود الأرضية في المنطقة الواقعة جنوب صفوان (الجزء الشمالي) حيث كانت قد وضعت علامة لافتة في هذا الموقع وهي علامة للحدود بين العراق والكويت، وبقيت هذه اللافتة قائمة من عام (١٩٢٣ ولغاية ١٩٣٩)، وكانت تقع على الطريق القديم جنوبي مركز جمارك صفوان بكيلومتر واحد، واعترفت بها الدولتان في تلك الفترة باعتبارها نقطة الحدود الدولية القائمة بينهما في تلك المنطقة، ولكن هذه اللافتة تعرضت للإزالة وتم بعد ذلك إعادتها إلى موقعها القديم، وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية مذكرة بتاريخ (٢٥ يونيو ١٩٤٠) إلى بريطانيا ذكرت فيها أن هذه اللافتة ينبغي أن توضع على مسافة (١٢٥٠متراً) جنوبي مبنى الجمرك القديم في صفون، وليس على مسافة (١٠٠٠ متر) من هذا الموقع كما طلبت الكويت، (انظر مذكرة وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٤٠ تؤكد أن خط الحدود يمر على بعد ١٢٥٠ متر جنوب صفوان في الملحق رقم (١٤)).

وقد وجدت اللجنة أمامها ثلاثة آراء فيما يتعلق بتفسير الحدود جنوبي صفوان، وهو الموقع المذكور في الوثائق المتفق عليه [٢٥٨]:

الرأي الأول: رأي العراق في مذكرته المقدمة من الحكومة العراقية في (٢٥ يونيو ١٩٤٠) إلى السفير البريطاني في بغداد، والذي يحدد موقع المسافة هذه اللوحة (١٢٥٠م) من موقع مبنى الجمرك القديم.

الرأي الثاني: رأي الكويت التي ترى أن اللوحة تبعد (١٠٠٠م) فقط عن موقع الجمرك القديم بصفوان.

---

[257] العنزي، رشيد حمد، مرجع سابق، ص٧٥٨.

[258] مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي الثالث: ما ســـجله العقيد (ديكســـون) الوكيل البريطاني في رســـالته بتاريخ (١٩٣٥/١/٢٧) حيث يرى أن الحدود الشـــمالية بين العراق والكويت تقع على بعد ميل واحد (١٦٠٩م) جنوبي صفوان، وهو رأي (ديسكون) عارضه بشأنه الخبراء البريطانيون وآخرون، (محضـــر وزارة الخـــارجيـــة البريطـــانيـــة رقم P.Z.8183/35) الوارد في (Arabian Boundaries Vol.7 P. 257).

وقد انتهت لجنة الأمم المتحدة إلى تعيين الحدود في المنطقة وهو في نقطة تقع جنوب صفوان على بعد (١٤٣٠م) أي أن اللجنة اختارت موقعاً متوسطاً بين ما جاء في الرأي الأول والرأي الثاني ولم تضـــع في الاعتبار مطلب الكويت **(انظر الشـــكل رقم (٣)،الخاص بترســـيم الحدود البرية في قائمة الملاحق)**، وذلك يعني :

- أن العراق الذي كان يطالب في مذكرته الرســـمية المشـــار إليها، بأن تكون المســـافة بين مركز (الجمارك العراقي القديم) صفوان وحدود الكويت (١٢٥٠م) حصل نتيجة لقرار لجنة الأمم المتحدة على (١٨٠م) من أراضي الكويت على امتداد الحدود الشمالية للكويت أكثر مما طالب به رسمياً.
- أن الكويت وفقاً لما كان عليه الوضـــع قبل عام (١٩٩٠) فقدت (٤٣٠م) من حدودها الشمالية الأصلية مع العراق على امتداد هذه الحدود في منطقة غنية بالنفط.

وقد انتهت لجنة الأمم المتحدة من الانتهاء من ترســـيم الحدود البرية وفي (٢٦ أغســـطس ١٩٩٢) وأصـــدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٧٣٣) لعام (١٩٩٢) المتعلق بـالانتهـاء من تخطيط الحـدود البريـة على الأرض والترحيـب بعمـل لجنـة التخطيط في هذا الصدد وحث اللجنة على أن تخطط الجزء الشرقي (خور عبد الله) الذي يشمل الحدود البحرية في أقرب وقت ممكن لتكمل بذلك أعمالها **(انظر نص قرار ٧٣٣ لســـنة ١٩٩١ في الملحق رقم (٢))**.

وفي الحقيقة لم تكن هنالك دوافع قانونية لصـــدور هذا القرار وذلك لأن قرارات اللجنة نهائية وحاسـمة، أي أنها تنفيذية تسـتند مباشـرة إلى القرار رقم (٦٨٧) لسـنة (١٩٩١) [٢٥٩]، وقام فريق من الأمم المتحدة بتشـييد مجموعة من الأعمدة الخرسـانية بلغ عددها مائة وسـتة أعمدة على مســـافة (٢٠٠كم)، وهي طول الحدود البرية بين الكويت والعراق (أي بمعدل عمودين لكل ٢كم) كتب عليها في الجانب الكويتي دولة الكويت، وفي الجانب العراقي جمهورية العراق، ويبلغ ارتفاع العمود الواحد (١٢٠ســـم) فوق الأرض ويغوص في أعماقها مسافة (١٨٠سم) لتفصل الحدود البرية بين الكويت والعراق.

---

[259] مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الحدود البحرية:

وهو الجزء الشرقي المسمى (خور عبد الله):

توصلت لجنة الأمم المتحدة بشأن الحدود البحرية إلى عدة قرارات، هي [٢٦٠]:

(١) قررت اعتماد الرسم البياني رقم (١٢٣٥) للأدميرالية البريطانية لتحديد خط الوسط في خور عبد الله، والمواقع المبينة في هذا الرسم البياني، إلى مرجع إسناد النظام الجيوديسي العالمي (٨٤)، ولجميع الأغراض العلمية لأن مرجع هذا الإسناد مطابق لمرجع إسناد الحدود العراقية الكويتية.

(٢) انتهت اللجنة إلى أن مدخل خور عبد الله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغير هام في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين وعينت اللجنة نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل.

(٣) إن اتصال الحدود من خط الوسط المعمم إلى نقطة التقاء الخورين (الزبير وعبد الله) وهو أقصر خط بينهما، ومن هذا المنطلق يحقق خط الوسط الذي اعتمدته اللجنة بمجموعة من الإحداثيات التي تحسب من نقاط خط الأساس المحددة الذي على خطوط المياه المنخفضة على النحو المبين في طبعة عام (١٩٩١م)، من الرسم البياني رقم (١٢٣٥) للأدميرالية البريطانية، وفي الطرف الشرقي جزيرة وربة جرى رسم مخاضة آخذة في الجفاف يطلق عليه لسان وربة، ويمكن أن تكون عرضة للتغير على مدار السنين، وذلك في الرسم البياني للأدميرالية البريطانية، وهنا جرى حساب خطي وسط أحدهما المخاضة في الاعتبار وتجاهلها الآخر، وأعطى وزناً متساوياً للخطين، وحسب خط متوسط بين خطي الوسط لتحديد خط التخطيط وخط الوسط وهو الذي أصدره (كوشرون – أموت) الهيدروغرافي النرويجي في عام (١٩٥٩) والذي صادقت عليه وزارة النفط العراقية بناء على طلب العراق، وقد حدد خط وسط بوصفه الحدود في خور عبد الله وقد أحيلت هذه الخريطة الرسمية إلى السفارة الدنمركية في بغداد بواسطة وزير الخارجية العراقي في (٢٢ أغسطس ١٩٦٠)، ومن ثم نشرت في مرافعات محكمة العدل الدولية **(انظر الشكل رقم (٤)، بشأن تحديد المياه الإقليمية و الجرف القاري والتي أعدها كوشيرون – أموت في ديسمبر ١٩٥٩ في قائمة الملاحق)** وهو يقترب كثيراً من خط تخطيط اللجنة إلا في المنطقة المجاورة مباشرة للسان وربة التي تجاهلها (أموت).

---

[260] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (الحدود الكويتية العراقية: الحقيقة قائمة ترسخها الإرادة الدولية رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١) العدد٨، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر ديسمبر، ١٩٩٨، ص١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) رأت اللجنة أن المنفذ الملاحي للدولتين إلى مختلف أنحاء إقليم كل منهما المتاخم للحدود المخططة هو من الأهمية بمكان لضمان توفير الإنصاف ولتعزيز الاستقرار والسلم والأمن على طول الحدود، وفي هذا الصدد ترى اللجنة أن هذا المنفذ الملاحي ممكن للدولتين عن طريق خور الزبير وخور شتيانة وخور عبد الله، إلى جميع مياه وأقاليم كل منهما المتاخمة لحدودهما ومنها، وتلاحظ اللجنة أن هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي المثبتة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة (١٩٨٢) التي صدّق عليها العراق والكويت على حد سواء، ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بتلك المناطق، ترى اللجنة أيضاً أن حق الوصول هذا يعني ضمناً تمتع الدولتين بحق الملاحة غير قابل للتعليق.

(٥) جرى تعيين الحدود في خور الزبير بإحداثيات جغرافية تحددت بالتصوير المساحي الضوئي باستخدام صور الفوتوغرافية ذات الألوان غير المموهة بالأشعة تحت الحمراء، وأثناء الدورة الميدانية النهائية، وضع عمود مؤشر معدل على حد الفاصل بين العمود رقم (١٠٦) وخط ينابيع المياه المنخفضة، ووضعت لوحات على حاجز المياه الذي يمتد خط ينابيع المياه المنخفضة تحتها، ووضعت علامة مقابلة عند الطرف الجنوبي للحاجز الحجري للواجهة جنوب حاجز المياه الواقع في أقصى الجنوب، ووضع أيضاً عامودان مؤشران، يحددان بصورة فريدة الاتجاه بين النقطة الأخيرة الواقعة على خط ينابيع المياه المنخفضة وملتقى الخورين ونصبت ثلاثة شواهد بالقرب منها.

(٦) اعتبرت أن التخطيط المادي لخور عبد الله غير علمي وغير ضروري، ويرسم خط الحدود في خور عبد الله بإحداثيات موثقة وفقاً للمعايير المتبعة في الممارسة الدولية العامية.

وقامت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بعد أن أتمت مهمتها كاملة برفع تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في (١٩٩٣/٥/٢٠) مع كافة الوثائق المتصلة بأعمالها طالبة أن يقوم برفعه إلى مجلس الأمن (**انظر الشكل رقم (٥)**، التي اعتمدتها اللجنة لترسيم الحدود البحرية في قائمة الملاحق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر الأســاس القانوني لترســيم الحدود في خور عبد الله الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة خط الوســـط، في خور عبد الله كخط حدودي بين كل من دولة الكويت والجمهورية العراقية منطلقة من أسس راسخة، أولها: أن العرف الدولي واتفاقية البحار لعام (١٩٨٢) التي وقعتها العراق تنص في المادة (١٥) على أن "خط الوســـط هو الخط الحدودي بين الدول المتقابلة أو المتجاورة في حالة عدم وجود اتفاق بين الدولتين" وثانيهما: أن اختيار خط الوسط هو نفسه الذي انتهى إليه في تقرير (آموت) الهيدروفراغي النرويجي الذي اعتمدته العراق في وقتها وقد حرص تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود أن يذكر نصاً: "أن الحدود القائمة هي خط الوسط على أساس أن يكون المنفذ البحري ممكناً للدولتين كمختلف أنحاء إقليم كل منهما المتاخم للحدود" فلا حرمان لأي من الدولتين من حرية الملاحة، وقد راعت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق بشكل واضح تأمين الممرات المائية في منطقة مدخل خور الزبير لصالح العراق، حيث ينحرف خط الترسيم في هذه المناطق إلى الجنوب داخل المياه الإقليمية الكويتية، حيث يمر خط ترسيم الحدود الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة عند نقطة انحسار المياه على طول السواحل الكويتية المطلة على مدخل خور الزبير كما توضـــحه أرقام علامات الحدود (١٠٦، ١٠٧، ١١٤، ١١٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٤) على خريطة مدخل خط الزبير ليتيح للعراق الاســـتفادة من الجانب العميق من الخور والأكثر اتساعاً، مما يؤدي من الناحية العلمية إلى حرمان الكويت من الملاحة في مدخل خور الزبير، ليتيح للعراق الاستفادة من الجانب العميق من الخور والأكثر اتساعاً، مما يؤدي من الناحية العلمية إلى حرمان الكويت من الملاحة في مدخل خور الزبير، مما يتضـــح من الخريطة والقطاع العرضـــي المرافق (**انظر الشـكل رقم (٦)، ترسـيم الحدود البحرية في مدخل خور الزبير في قائمة الملاحق**)، وهو ما تجاهل خط الوسـط كأسـاس لترسـيم الحدود المائية بين الدول المتجاورة حســـب نص المادة (١٥) من اتفاقية البحار الدولية لعام (١٩٨٢م) وعلى الرغم من تحفظ الكويت إلا أنها قبلت بقرار اللجنة من منطلق سياستها الثابتة التي تدعو إلى التعاون مع المنظمة الدولية في سعيها لحل المشكلات الدولية بطرق سلمية وودية [٢٦١].

[261] مركز البحوث والدراسات الكويتية (منافذ العراق البحرية) مرجع سابق، ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي (٢٠ مايو /١٩٩٣) قامت اللجنة برفع تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة وقد أوضح الأمين العام برسالته إلى رئيس مجلس الأمن الدولي حول انتهاء أعمال اللجنة وبناء على كل ما تقدم، فقد انعقد مجلس الأمن في (٢٧ مايو ١٩٩٣) وأصدر في جلسته رقم (٣٢٢٤) قرار رقم (٨٣٣) بتاريخ (٢٧/مايو ١٩٩٣) الذي نص فيه على "الترحيب بقرارات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق"، وطالب فيه كلاً من الكويت والعراق باحترام حرمة الحدود الدولية التي أتمت اللجنة وتخطيطها بشكل نهائي وباحترام الحق في المرور البحري وأكد فيه أن قرارات اللجنة نهائية، واعتبر أن أي خرق لذلك سوف يتبعه "القيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع الإجراءات لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع وقراري مجلس الأمن (٦٨٧) و (٧٣٣)"[٢٦٢].(انظر نص قرار ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ في الملحق رقم (٣) من قائمة الملاحق)

ومع أن الحدود التي تم ترسيمها البرية والبحرية أعطت العراق حقوقاً إضافية في ترسيم الحدود كما تم الإشارة له إلا أن النظام العراقي بدأ في حملة دعائية ضخمة ليستهدف إقناع الرأي العام العربي والعالمي بالتشكيك في عمل اللجنة الدولية والتي يعتبر العراق عضواً بها وفي النتائج التي انتهت إليها فيما يتعلق بترسيم الحدود البرية والبحرية، وضمن مذكرتين الأولى بتاريخ (٢١ مايو ١٩٩٢) بشأن الحدود البرية، ردد فيها العراق الإدعاء إلى رفض الاعتراف بالمحضر المتفق عليه، من قبل الجانبين الكويتي والعراقي في أكتوبر ١٩٦٣م، والتي اعترف بها العراق بالكويت وبحدودها بحجة أن المجلس الوطني العراقي (السلطة التشريعية) لم تصادق على الاتفاقية المذكورة، وللرد على الإدعاء العراقي نذكر

(١) إن مسألة خضوع الاتفاق لتصديق أو عدمه يتوقف على نية الأطراف المعنية هذا وتستفيد من الظروف والقرائن وموضوع الاتفاق، ويقول (بنهايم وهو أحد خبراء القانون الدولي): "بأنه إذا كان بروتوكولاً أو تصريحاً أو مذكرات متبادلة، فإنه لا يحتاج إلى تصديق – مالم ينص على خلاف ذلك – إذ كان أي من هذه الاتفاقيات لا تزيد على إضافة نقطة محدودة الأهمية أو تسجيل اتفاق الطرفين على تفسير فقرة من المعاهدة الأصلية"، والمحضر المتفق عليه لا يرفع حدوداً أو يقيم أخرى مكانها وإنما هو اعتراف بحدود سبق الاتفاق عليها، ولو على افتراض أن التصديق على ذلك الاتفاق كان ناقصاً، فإن مسؤولية عدم اتباع شروط التصديق تقع على عاتق الدولة المخلة وليس على الدولة التي تعاملت معها، فهي التي تتحمل نتائج الاتفاقية ذات التصديق الناقص، مما يجعل من حق أي دولة التدخل في شؤونها الداخلية بحجة فحص الاتفاقية والذي يأباه العرف الدولي.

---

[262] لجنة من المختصين ١٩٩٤، مرجع سابق، ص١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) إن نية الطرفين المتعاقدين (العراق والكويت) قد انصرفت لتنفيذ هذا المحضر فوراً بعد التوقيع عليه، وللدلالة على ذلك فإن معظم بنود العقد قد تم تنفيذها مثل الاعتراف، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وإقامة اتفاق تجاري واقتصادي .. الخ. وقد قدم الجانب الكويتي مساعدات مالية بلغت (٣٠ مليون دينار كويتي) حسب الاتفاق.

(٣) إن الاتفاقيات الأخرى مع العراق (باستثناء الحدود) قد نصّت صراحة على وجوب التصديق بها، بما في ذلك بروتوكول التعاون الثنائي بين العراق والكويت، وهذا يفيد أن الممارسة الجارية بين البلدين، تقضي بإثبات نص خاص بالتصديق إذا ما انصرفت نية الطرفين إلى لزومه، وإن عدم إثبات مثل هذا النص في الوثائق الخاصة بالحدود قرينة قوية على أن مثل هذا التصديق غير مطلوب.

(٤) تم تسجيل المحضر في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ (١٠ يناير ١٩٦٤) ولم تعترض أي من الدولتين على نفاذ المحضر بدعوى عدم التصديق.

وقد استقرت الحدود الكويتية – العراقية في ضوء مبادئ القانون الدولي والتي أقرها بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم عملية تعيين الحدود بين الدول، وقد عمل في هذه المبادئ العديد من لجان التحكيم الدولية وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي [٢٦٣]:

أولاً: مبدأ استقرار الحدود: تنص المادة (١١) من معاهدة فينا لتحديد الحدود على أن تغير الدولة التي تحكم الإقليم الذي وقعت بشأنه المعاهدة لا يؤثر في حتمية الالتزام والإقرار بها من قبل الدولة التي خلفتها في الحكم ذلك الإقليم وبخاصة فيما يتعلق من هذه المعاهدات بالحدود.

وفي ضوء هذا المبدأ فإن الحدود الكويتية العراقية قد استقرت فعلاً منذ عام (١٩١٣) بالاتفاقية (الأنجلو – العثمانية) في عهد الدولة العثمانية وتأكد ذلك باتفاقية (١٩٣٢) في المراسلات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي وحاكم الكويت في العهد الملكي، لتأكيد الحدود والتي اعترف بها العراق في اتفاقية (١٩٦٣) في المحضر المتفق عليه بينها وبين الكويت في العهد الجمهوري.

ثانياً: مبدأ لكل ما في حوزته: ويقصد بهذا المبدأ أن تقبل الدول المتجاورة المستقلة حديثاً الحدود التي تفصل فيما بينها وتحدد أقاليم كل منها وفقاً لخطوط الحدود التي رسختها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال، وقد طبق هذا المبدأ بين دول أمريكا اللاتينية بعد استقلالها عن الاستعمار الأسباني والبرتغالي، كما أقره زعماء القارة الأفريقية في اجتماع القمة الأفريقية عام (١٩٦٤).

---

[263] مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينطبق هذا المبدأ على الكويت، فقد حاز الشـــعب الكويتي إقليمه الحالي منذ بداية القرن السابع عشر أي قبل ظهور العراق كوحدة سياسية مستقلة بقرنين، وقد استقل العراق في إطاره الإقليمي البعيد عن السيادة الكويتية.

ثالثاً: مبدأ السلوك الأحق: ويقصد بهذا المبدأ أنه بعد الوصول إلى اتفاق أو معاهدة تعيين خط الحدود، فإن كل ما يصـــدر من أعمال أو مواقف من أطراف النزاع مثل صـــدور تشـريعات أو خرائط أو بيانات منسـوبة إلى الدولة أو ممثليها يكون دلالة على تسـليم الدولة، كما ورد في المعاهدة وتطبيقها لها، ولقد تعامل العراق منذ أن كان تحت السيطرة العثمانية مع الكويت ككيان مسـتقل ثم تأكد ذلك في الإطار الذي تم مع أمير الكويت عام (١٩٣٢) خلال العهد الملكي، وتعزز ذلك الاعتراف عام (١٩٦٣) خلال العهد الجمهوري في العراق، وقد رافق كل ذلك مجموعة كبيرة من الأعمال والوثائق التي تؤكد هذا الاعتراف وجوداً وحدوداً ومنها أيضـاً ما لحق من التمثيل الدبلوماسـي بين الكويت والعراق والخراط الرسـمية والمدرسـية الصـادرة عن العراق والتي توضـح الحدود الكويتية – العراقية مطابقة مع الحدود المذكورة في الاتفاق.

رابعاً: مبدأ إغلاق الحجة: يعد هذا المبدأ من المبادئ الأسـاسـية في نزاعات الحدود، وقد أكدته وطبقته محكمة العدل الدولية منذ عام (١٩٦٠) بين الهندوراس ونيكاراغوا، وفحواه أن الدول إذا صـدر منها ما يدل على موافقتها الصـريحة أو الضـمنية على نتيجة التحكيم في نزاع الحدود، أو أي إقرار يصـــدر بشـــأنه، فليس لها الرجوع عن هذا الاعتراف أو الطعن في صحة ذلك القرار.

وبالتالي فإن موافقة الأخير دون قيد أو شـــرط على قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) الصـادر في (٣ أبريل ١٩٩١) والذي تضـمن فيه اعتراف العراق بخط الحدود التي أقرت في اتفاق عام (١٩٣٢) وعام (١٩٦٣) ثم موافقته على قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لســـنة ١٩٩٣ الخاص بترســـيم الحدود بين البلدين يؤكد مبدأ إغلاق الحجة على العراق في هذا الشأن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع إصـــرار المجتمع الدولي عقد المجلس الوطني العراقي اجتماعاً في (١٠ تشـــرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤) أعلن فيه اعتراف العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها الســياســـي وتأييده لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (٨٣٣) لســـنة (١٩٩٣) المتعلق بترســـيم الحدود الكويتية – العراقية، كما وافق مجلس قيادة الثورة العراقية على القرار المذكور في اليوم نفسه بـ (١٩٩٤/١١/١٠) ونشر كل ذلك في مجلة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرســـمية للجمهورية العراقية [٢٦٤]، (انظر ملحق الوثيقتين الخاصـــة بالاعتراف بدولة الكويت وبحدودها المعترف بها، في الملحق رقم (١٥) (١٦)).

وقد انتهت مشـكلة الحدود بين الكويت والعراق التي ظلّت معلقة من قبل العراق من عام (١٩٦٣) ولغاية العام (١٩٩٠) والتي أصـدر بها مجلس الأمن قراره رقم (٨٣٣) لسـنة (١٩٩٣) لإنهاء موضوع الحدود وبالتالي تتجه سياسة الكويت تجاه العراق على احترام حرمة الحدود الدولية بين الدولتين.

المطلب الثاني: التعويضات والالتزامات المالية

صـدر قرار (٦٨٧) لسـنة (١٩٩١) بمقتضـى الفقرتين (١٨-١٩) على إنشـاء صـندوق تديره لجنة تابعة لمجلس الأمن ويتم تمويلها من عائدات النفط العراقية التي أذن مجلس الأمن الدولي بتصـــديرها، وبموجب هذا القرار أقر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٦٩٢) (١٩٩١) الصادر في (٢٠ مايو ١٩٩١) بتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وصندوق الأمم المتحدة التي تديره اللجنة، وتولى اللجنة مسؤولية مراجعة ومعالجة وتقييم المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالأفراد والمؤسسات والحكومات والمنظمات الدولية كنتيجة مباشرة للغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت[٢٦٥]، وتعتبر اللجنة جهازاً فرعياً لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وتتشكل اللجنة من ثلاثة أجهزة .

- مجلس الإدارة: جهاز صـنع القرار باللجنة / وعضـوية دائمة بمطابقة مع عضـوية مجلس الأمن المكون من (١٥) دولة، وقد اتخذ مجلس الإدارة في أول اجتماع له في (٢٢ يوليو ١٩٩١) قرارات أساسية: أنه لن يكون هناك حق نقض في المجلس، إن كافة الدول متساوية بالمعاملة بخصوص تقديم الطلبات، أن الأولوية على مستوى دفع التعويضات ستكون للأفراد قبل مطالبات المؤســســـات والحكومات، ويمثل هذا القرار الإنســـاني الخاص بمنح الأولوية لطالبات الأفراد الحالة الأولى من نوعها في تاريخ عمليات التعويضات.

---

[264] محارب، عبد الله، (وثائق لا تموت: الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي) ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ص١١٩.

[265] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦) الكويت، ص ١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فرق المفوضـين: يقوم بمراجعة المطالبات المقدمة من الحكومات بالنيابة عن نفسـها أو عن مواطنيها أو شركاتها أو عن المنظمات الدولية ويتم اختيار المفوضين من سجل الأمين العام للأمم المتحدة ويضم أسماء بارزة في مجالات الفقه القانوني الدولي والمحاسبة وتقييم الخسائر والهندسة المدنية وشؤون البيئة.
- الأمانة: وتقوم بخدمة مجلس الإدارة وفرق المفوضـين وتقديم المسـاعدة لهم وتتلقى وتقوم المطالبات بتنظيمها ويرأسـها الأمين التنفيذي، وتمثّل أكثر من (٦٠ جنسـية) من أعضـاء الأمانة الذين يتحدثون أكثر من (٣٠) لغة بمن في ذلك اللغات الستة الرسمية للأمم المتحدة.

وقد قسمت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المطالبات إلى ست فئات وهي:

(١) الفئة (أ): مطالبات الأفراد عن مغادرة العراق والكويت.

(٢) الفئة (ب): مطالبات الأفراد عن الوفاة أو إصابات شخصية حادة.

(٣) الفئة (جـ): مطالبات الأفراد والمؤسسات الفردية (أقل من ١٠٠ ألف دولار).

(٤) الفئة (د): مطالبات الأفراد والمؤسسات الفردية (أكثر من ١٠٠ ألف دولار).

(٥) الفئة (هـ): المطالبات بخسائر المؤسسات والشركات الأخرى غير الفردية.

(٦) الفئة (و): مطالبات الحكومات والمنظمات الدولية بما في ذلك المطالبات عن الخسائر البيئية.

وبناء على ذلك ولتقييم حجم الأضـرار الكويتية التي لحقت من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت صدر مرسوم أميري بقانون رقم (١٩٩١/٦) بتاريخ (٢٧ مايو ١٩٩١) على إنشاء هيئة عامة ذات شـخصـية معنوية مسـتقلة تلحق بمجلس الوزراء، تسـمى (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي) تتولى الهيئة دون غيرها مهمة حصر الأضرار وتقدير الخسـائر للمتضـررين عن الأعمال التي قام بها العراق في الكويت طيلة فترة الاحتلال ومهمتها هي حصـر مطالبات المتضـررين من أفراد وشـركات ومؤسـسـات ووزارات الدولة [٢٦٦]، وتهدف الهيئة بشكل متواصل إلى تعزيز علاقاتها مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التي تأسس بموجب قرار (٦٩٢) لسـنة (١٩٩١) وتقوم الهيئة من خلال عملها على الإطلاع أيضـاً على قرارات مجلس إدارة اللجنة والجهاز الفني لها ولجان المفوضـين في الموافقة على المطالبات، وهو ما يتطلب من الهيئة القيام بتوفير أو تزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتسـهيل إجراءات المراجعة والتدقيق الموكلة إلى اللجنة [٢٦٧].

---

[266] النشرة الفصلية للتعويضات العدد ٢/٢٠٠١ (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، أبريل٢٠٠١، ص٢٠.

[267] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٤) الكويت، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قامت الهيئة العام لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي بتقديم الطلبات الخاصة بها ضمن الفئات المذكورة (أ، ب، ج، د، هـ، و) إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ووصلت عدد الطلبات التي قُدّمت من الكويت وبلغ عددها (٢٣٥,١٣٩) مطالبة، شملت جميع الفئات بقيمة إجمالية (١٧٧,٥٩١,٧٢١,٩٩٤) دولار وهي الإحصائية للمطالبات الكويتية حتى أغسطس (٢٠٠١) ووصل إجمالي المبالغ المستلمة من قبل لجنة التعويضات إلى (٥,٥١٥,١٠٧,٦٤٩) * دولار [٢٦٨]، وتنقسم المطالبات الكويتية للتعويضات والتي تطالب بها دولة الكويت من جراء خسائر الغزو العراقي لدولة الكويت والتي قسّمت إلى ست فئات بناء على التقسيم الذي سبق الإشارة إليه في لجنة الأمم المتحدة للمطالبات وهي موزعة كالآتي [٢٦٩]:

(١) الفئة (أ): المطالبة عن مغادرة الكويت أو العراق للفترة الواقعة من (١٩٩٠/٨/٢) ولغاية (١٩٩١/٣/٢)، وبلغ عدد المطالبات المقدمة من دولة الكويت على الفئة (أ) بـ ٦٠,٦٩٧ مطالبة بقيمة إجمالية (٣٠٧,٦٣٠,٥٠٠) دولار، وتم اعتماد (٦٠,٦٨١) مطالبة بقيمة (٣٠٧,٤٢٨,٠٠٠) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة لتعويضات، ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل لجنة الأمم المتحدة لتعويضات ضمن هذه الفئة إلى ٣٠٧,٤٨٤,٥٠٠ دولار.

(٢) الفئة (ب): المطالبة عن خسائر الإصابات الجسدية البليغة أو الوفاة حيث بلغ إجمالي عدد المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت بـ (٣,٢٣٢) مطالبة بقيمة إجمالية ٨,٦٧٥,٠٠٠ دولاراً، وتم اعتماد (٢,١٣٤) مطالبة بقيمة (٦,٢٢٥,٠٠٠) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة إلى (٦,٢٢٥,٠٠٠) دولار.

(٣) الفئة (ج): المطالبات عن خسائر الأفراد والمؤسسات الفردية التي لا تتجاوز قيمة خسائرها (١٠٠) ألف دولار أمريكي، وبلغ إجمالي عدد المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت إلى (١٦٢,٨٠٧) مطالبة بقيمة (٢,٢٠٤,٨١١,٦٢٧) دولار، وتم اعتماد (١٦٢,٢٩) مطالبة بقيمة (١,٩٠٠,٣٤٢,٦٢٠) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ووصل إجمالي القيمة المدفوعة في هذه الفئة من قبل اللجنة إلى (١,٥٩٩,٩٣٤,١٦٧) دولار.

---

* هذا المبلغ يعتبر منخفضاً بسبب سعر الصرف المعتمد من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

[268] النشرة الفصلية للتعويضات العدد ٣/٢٠٠١ (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، أغسطس ٢٠٠١، ص٩.

[269] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠) الكويت، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) الفئة (د): المطالبة عن خسائر الأفراد والمؤسسات الفردية التي تزيد عن (١٠٠) ألف دولار أمريكي: حيث بلغ إجمالي المطالبات الكويتية ضمن هذه الفئة المقدمة من دولة الكويت بـــ (٥,٥٤٦) مطالبة بقيمة إجمالية بلغت (٤,٩٨٤,١٧٢,٩٨٧) دولار، وتم اعتماد (١,٣١٣) مطالبة لدولة الكويت بقيمة (٣٥٩,٩٢١,١٨١) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضـــات، ووصـــل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة إلى (١٦١,٨٢٠,٥٩٦) دولار.

(٥) الفئة (هـــ): وهي المطالبات الخاصة بخسائر الشركات التجارية والكيانات الأخرى (غير الفردية)، وبلغ إجمالي عدد المطالبات المقدمة من دولة الكويت إلى (٢,٧٦) مطالبة بقيمة (٣٩,٣٦٥,٧٦٤,٠٠٠) دولار وتم اعتماد (٨٨٤) مطالبة بقيمة (٢٠,٣٣٧,٤٧٤,٠٠٨) دولار من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضـــات، ووصـــل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة ضـــمن هذه الفئة إلى (٧٦١,٤٣٣,٥٥٨) دولاراً.

(٦) الفئة (و): المطالبة الخاصة بخسائر الحكومة لجميع قطاعاتها إلى جانب الأضرار البيئية وقد قدمت دولة الكويت ما نســبته (٧٠) مطالبة على الفئة (و) بقيمة (١٣١,٢٦٠,٤٣١,٤٠٧) دولار، وتم اعتماد (٢١) مطالبة بقيمة (١,٥٥٣,٠٦٤,٣٢١) دولار ووصـــل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة ضـــمن هذه الفئة (٨٨,٣٩١,٦٦٨).

أما عن المطالبات البيئية: وهي المطالب الكويتية عن الآثار والخسائر البيئية الناتجة عن الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما أحدثه الغزو عندما قام بإحراق آبار النفط الكويتية كما ســبق الإشـــارة له، عندما قام العراق بإحراق (٧٥٢) بئراً، من أصـــل (٨١١) من آبار الكويت بالإضافة إلى قيام القوات العراقية بإحراق آبار النفط المشتركة مسببة كارثة بيئية في المنطقة والتي تضـــررت بها كثير من دول المنطقة، وتطالب الكويت ودول المنطقة الأخرى المجاورة عن التعويض بالخســـائر التي البيئية الناتجة عن الاحتراق التي لحقت بها بســـبب الغزو العراقي لدولة الكويت، والمطالبة البيئية هي ضمن الفئة (و) والتي تطالب بها الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر المطالبات البيئية من المطالبات المعقدة بسبب الجهد التي تحتاجه والتقنية الحديثة والوسائل التكنولوجية المتقدمة التي تركز الدول من تقدير الآثار والخسائر البيئية الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت هذا بالإضافة إلى التكلفة الكبيرة لتقييم الخسائر البيئية ونظراً لذلك وضعت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ببرنامج عمل اللجان المفوضين يحدد تاريخ الانتهاء من إنجاز مراجعة مختلف أنواع المطالبات وقد حدد البرنامج موعد ومراجعة وإقرار المطالبات البيئية من قبل لجان المفوضين، في سنة (٢٠٠٣)، وتقوم دولة الكويت بالتعاون مع دول المنطقة من خلال المنظمة الإقليمية (حماية البيئة البحرية في العمل على تبادل المعلومات والخروج بمطالبات بيئية متجانسة علمياً واقتصادياً) والتي تُنهي هذه المطالب في عام (٢٠٠٣)، وتعد دولة الكويت أول دولة في المنطقة تتقدم بمطالبات بشأن الإضرار البيئية إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وذلك في شهر مارس سنة (١٩٩٥) قدمت الكويت من خلال الهيئة العامة لتقدير التعويضات ومطالبات تمثل التكاليف المبدئية الخاصة بدراسة وتقييم حجم الأضرار الناتجة عن الدمار البيئي وبرنامج المطالبة طويلة الأمد بكلفة تقديرية بلغت قيمتها (٣٨٢) مليون دولار، والتي تعكس المجالات الأساسية لقطاعات الأضرار المقدمة، وهي: الأضرار الصحية، أضرار المناطق الساحلية، أضرار البيئة البحرية، أضرار المياه الجوفية، أضرار البيئة الصحراوية، فقد جاء دور المرحلة الثانية والتي تختص بتقسيم الأضرار الفعلية والوقوف إن لم يكن بشكل نهائي على الخسائر التي تعرضت لها قطاعات الأضرار المذكورة[٢٧٠].

وقد قدمت دولة الكويت، في مارس (١٩٩٧) خمس مطالبات بيئية وقدر مجمل قيمتها (١٦,٣) مليار دولار أمريكي، مبينة كالتالي [٢٧١]:

(١) أضرار المياه الجوفية وقيمتها (١٥٦,٠٦١,٩٣٩) دولار أمريكي.

(٢) أضرار البحيرات النفطية وقيمتها (٣,١٥٥,٠١٩,٣٦٥) دولار أمريكي.

(٣) أضرار البيئة الصحراوية وتبلغ (٥,٦٤٤,٥٦٩,٨٩٩) دولار أمريكي.

(٤) أضرار البيئة الساحلية والبحرية وتبلغ(٥,٨٥٧,٩٥٥,٥٠٦) دولار أمريكي.

(٥) الأضرار الصحية وتبلغ (١,٤٥٧,٧٦١,٤٦١) دولار أمريكي.

---

[270] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٧) الكويت، ص٥٢.

[271] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٨) الكويت، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة تقرر تأجيل موعد تقديم عنصرين آخرين يتطلب بحث وتقييم أضرارهما الفعلية مدة طويلة لقياس درجة الضرر وما يحتاجونه من دراسات وبرامج مراقبة وتطوير ووسائل تقنية أفضل للعلاج والعنصران هما:

(١) معالجة مسطحات منطقتي الجزر والمد الطينيتين من آثار التلوث النفطي وبقيمة ١٦,٦ مليار دولار أمريكي.

(٢) تكاليف معالجة إجهاد ما بعد الصدمة بقيمة (١١,٩) مليار دولار وبهذا تكون المطالبات البيئية تصل إلى أكثر من (٤٠) مليار دولار.

وبهذا وحتى عام (٢٠٠١) تكون عدد المطالبات الدولية بجميع فئاتها الستة بمن فيهم دولة الكويت وصلت إلى (٢,٦٥٧,٤٧٦) مطالبة بقيمة (٣٢٥,٠١٧,٢٢٨,١٨٠) دولار، تم اعتماد (١,٥٠١,٣٧٢) مطالبة بقيمة (٣٢,٢٠٣,١٦٢,٩٩٦) ووصل إجمالي المدفوع من قبل اللجنة إلى (٩,٥٨٧,٨١١,٨٧٧) دولار، وتبلغ حصة الكويت المقدمة للجنة التابعة للأمم المتحدة للتعويضات من إجمالي عدد المطالبات بـ (٢٣٥,١١٧) مطالبة بقيمة (١٧٨,١٣١,٥٠٦,١١٨) دولار، تم اعتماد (٢٢٧,٣٢٩) مطالبة بقيمة (٢٤,٤٦٤,٦٠٦,١٣٦) دولار، ووصل إجمالي القيمة المدفوعة من قبل اللجنة إلى (٣,٢٢٥,٢٨٩,٥٢٩) دولار [٢٧٢]. **(انظر الجدول رقم (٥) (٦) لمطالبات الدول في قائمة الملاحق).**

وبقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) في الفقرة (١٩) من القرار حول إيرادات صندوق الأمم المتحدة لتعويضات عن طريق مساهمة العراق في الصندوق بنسبة مئوية من قيمة صادرات النفط العراقي والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقماً يقترحه الأمين العام على المجلس على أن تأخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق وقدرته على الدفع، ولم تحصل لجنة التعويضات على هذا المورد من صادرت النفط العراقية لأن تصدير النفط العراقي لم يبدأ إلا مؤخراً بعد صدور قرار (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) "النفط مقابل الغذاء" والذي قبله العراق بعد التوصل إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة حول هذا البرنامج "النفط مقابل الغذاء" [٢٧٣].

---

[272] الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠) مرجع سابق، ص٢٠.

[273] النشرة الفصلية للتعويضات العدد١/٢٠٠١، مرجع سابق، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخصوص آلية بيع النفط العراقي وتحديد قيمة النسبة المقررة إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ولسد حاجات الشعب العراقي أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٧٠٥) لسنة ١٩٩١ بتاريخ (١٩٩١/٨/١٥) والتي حدد فيها نسبة التعويضات التي يتعين على العراق دفعها أن لا تتجاوز (٣٠%) من قيمة الصادرات السنوية من نفط العراق ويستعرض الرقم من حين لآخر وقرار (٧٠٦) لسنة (١٩٩١) بتاريخ (١٩٩١/٨/١٥) والذي يسمح باستيراد منتجات نفطية يكون مصدرها العراق لفترة مدتها ستة شهور بهدف تمويل عمليات الأمم المتحدة بموجب القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) والقرار (٧١٢) لسنة (١٩ سبتمبر ١٩٩١) والذي أقر الحد الأقصى لمبيعات النفط العراقي وقدره (١,٦) بليون دولار يأذن بالإفراج عن الأموال لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية للعراق (النفط مقابل الغذاء) إلا أن العراق رفض القرارات المذكورة وخاصة قرار رقم (٧٠٦) و (٧١٢) والتي تتيح بيع أجزاء من البترول العراقي تحت إشراف الأمم المتحدة كل ستة أشهر بقيمة (١,٦) بليون دولار، وقد طالب العراق بزيادة نسبة المبيع من النفط من (١,٦) بليون دولار إلى (٢,٦) بليون دولار، وقد رفض مجلس الأمن الاقتراح العراقي [٢٧٤]، وبقي العراق رافضاً القرارات المذكورة ولم يصدّر النفط العراقي، ونتيجة للوضع الإنساني أصد مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) "النفط مقابل الغذاء" والذي بموجبه يسمح للعراق ببيع كمية من النفط بقيمة (٢) بليون دولار كل ستة أشهر (١٨٠) يوماً، وقد قبل العراق هذا القرار بعد الوصول إلى مذكرات التفاهم بين العراق والأمم المتحدة بخصوص تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في مايو (١٩٩٦) ويعتبر القرار رقم (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) "النفط مقابل الغذاء" هو الآلية التي تحدد بيع النفط العراقي تحت إشراف الأمم المتحدة [٢٧٥].

---

[274] لطفي، منال (عامان على اندلاع حرب الخليج إدارة نتائج ما بعد الحرب)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص١٠٤.

[275] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (علاقة العراق المتوترة مع الأمم المتحدة)، العدد٨، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر/ديسمبر، ١٩٩٨، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبموجب هذا القرار يقوم العراق ببيع جزء من نفطه بقيمة (٢) مليار دولار كل (١٨٠ يوم) (ستة أشهر)، ويستقطع ما نسبته (٣٠%) من قيمة الصادرات النفطية السنوية لصالح صندوق لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وفي عام (١٩٩٨) نالت قضية التعويضات اهتماماً أكبر فقد أصـــدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (١١٥٣) في (٢٠ فبراير ١٩٩٨) وبموجب هذا القرار رفعت عائدات الغذاء طبقاً للقرار رقم (٩٨٦) من (٢) مليار دولار إلى (٥,٢) مليار دولار كل ستة أشهر، يخصص منها ما قيمته (٣,٦) مليار دولار تقريباً لشراء الغذاء الدواء والاحتياجات الإنسانية (كافة فئات الشعب العراقي والمبالغ المتبقية تخصص لتغطية تكاليف اللجنة الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل وسائر لجان الأمم المتحدة العاملة في العراق) (٣٠%) منها إلى صندوق لجنة الأمم المتحدة للتعويضات [٢٧٦]، إلا أنه حصل تغيير حول النسبة المخصصة استقطاعها من عائدات النفط العراقي في عام ٢٠٠٠ فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (١٣٣٠) بتاريخ (٥ ديسمبر ٢٠٠٠) والذي حدد فيه معدل الخصم الفعلي من الأموال المودعة لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات بنسبة (٢٥%)، وبهذا يقوم حالياً العراق ببيع جزء من نفطه بقيمة (٥,٢) مليار دولار كل ستة أشهر يستقطع منها ما نسبته (٢٥%) لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات وتطالب دولة الكويت العراق بالتطبيق الكامل لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص قرار (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) والتي اتخذ مجلس الأمن الدولي سبعة عشر قراراً متعلقاً ببرنامج النفط مقابل الغذاء حتى ديسمبر (٢٠٠٠)، بدأ أولها رقم (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥)، وتلا ذلك عدة قرارات قائمة أساساً على القرار المذكور (٩٨٦) والتي تمدد فترة العمل ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" كل ستة أشهر وهي كالآتي: القرار رقم (١٠٥١)، القرار (١١١١)، القرار (١١٢٩)، القرار (١١٤٣)، القرار (١١٥٣)، القرار (١١٥٨)، القرار (١١٧٥)، القرار (١٢١٠)، القرار (١٢٤٢)، القرار (١٢٦٦)، القرار (١٢٧٥)،القرار (١٢٨٠) القرار (١٢٨١)، القرار (١٢٨٤)، القرار (١٢٩٣)، القرار (١٣٠٢)، وهي القرارات حتى (٥ يونيو ٢٠٠٠) [٢٧٧]، وقد صدر قرار (١٣٣٠) في ٥ ديسمبر (٢٠٠٠) بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء والذي حدد فيه ضريبة استقطاع من الصادرات النفط العراقية بنسبة (٢٥%) إلى صندوق الأمم المتحدة، للتعويضات بعدما كانت (٣٠%) من قيمة صادرات النفط العراقية.

---

[276] النشرة الفصلية للتعويضات العدد ١٩٩٨/١ (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، مارس١٩٩٨، ص١٤.

[277] http://www.aljazeera.net (موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الإنترنت: الملفات الخاصة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الأسرى

كفل القانون الدولي الحماية الخاصة لوضع الأسرى سواء من القوات المسلحة أو من المدنيين وغيرهم في اتفاقيات جنيف الأربعة التي وقعها في أغسطس (١٩٤٩) وبروتوكولاتها وهي [٢٧٨]:

(١) اتفاقية جنيف الأولى: بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في البحار المؤرخة (١٢ أغسطس ١٩٤٩).

(٢) اتفاقية جنيف الثانية: بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى والموتى بالقوات المسلحة في البحار المؤرخة (٢٢ أغسطس) البروتوكول الإضافي الأول – الباب الثاني – والبروتوكول الإضافي الثاني – الباب الثالث.

(٣) اتفاقية جنيف الثالثة: بشأن معاملة أسرى الحرب والمؤرخة في (١٢ أغسطس ١٩٤٩) والبروتوكول الإضافي الأول (الباب الأول – القسم الثاني) وحددت فيها معاملة الأسير وطريقة التعامل معه.

(٤) اتفاقية جنيف الرابعة: بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب، كيفية معاملة المدنيين وعدم الاعتداء عليهم.

وقد وقع كل من دولة الكويت والعراق على الاتفاقيات الأربعة، فقد انضمت العراق إلى الاتفاقيات الأربعة عام (١٩٥٦) بينما انضمت الكويت لها سنة (١٩٦٧م) ومن ثم تجري نصوص هذه الاتفاقية على كل من الدولتين في حالة حدوث نزاع [٢٧٩].

وبعد تحرير دولة الكويت وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) دعا القرار العراق في الفقرتين (٣٠،٣١) من القرار، إلى إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى الوطن وأن يقدم العراق تعاونه الكامل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بتقديم أسماء المحتجزين الذين أحتجزهم العراق لديه خلال فترة الاحتلال، وتيسير وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى هؤلاء الأشخاص، وتقوم اللجنة بالبحث عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى الذين ما زالت مصائرهم مجهولة، ويدعو القرار إلى دعوة اللجنة إلى إبقاء الأمين العام للأمم المتحدة على علم بكل الأمور (قرار) (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) الفقرة (٣١/٣٠).

---

[278] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (وضع الأسرى في منظور اتفاقية جنيف أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها) العدد١٣، مركز الدراسات والخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، يناير / مارس ٢٠٠٠، ص٤٧.

[279] العنزي، رشيد حمد، مرجع سابق، ص٨١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ الغزو العراقي لدولة الكويت وطيلة فترة الاحتلال قامت السلطات العراقية بعملية احتجاز واسعة شملت العديد من المواطنين المدنيين الكويتيين ومن جنسيات أخرى وتجميعهم في مناطق معينة والتهديد باستخدامهم كدروع بشرية في مواجهة هجوم دولي يتعرض له العراق وقامت القوات العراقية بترحيل هؤلاء الأشخاص إلى العراق أثناء فترة الاحتلال، وقد صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن بخصوص هذه الحالة أثناء فترة الاحتلال وبعد توقف الأعمال العدائية مباشرة في (٢٨ حزيران ١٩٩١) سمح للجنة الدولية الصليب الأحمر بممارسة أعمالها الإنسانية، وقد شكلت لجنة خاصة لمتابعة موضوع الأسرى ورعايا الدول بقرار مجلس الأمن الدولي (٦٨٦) في (٢ مارس ١٩٩١) تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتنسيق بالعودة السريعة للأسرى من كلا الطرفين، وقد سميت هذه اللجنة في البداية بـ "لجنة الرياض" ثم تغير اسمها بعد ذلك إلى "اللجنة الثلاثية" حيث يتكون أعضاؤها من دول التحالف من جانب والعراق من جانب آخر وذلك تحت رعاية رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويمثل دول التحالف كل من الكويت، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا[٢٨٠].

وفي أول اجتماعات للجنة في الرياض (٧ مارس ١٩٩١) تم تسليم عدد من الأسرى من كلا الطرفين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما أطلق سراح البعض الآخر بسبب العصيان المسلح في (٢٨ فبراير ١٩٩١) في جنوب العراق خلال الاضطرابات التي أعقبت تحرير دولة الكويت حيث وجد (٦٠٠٠) أسير كويتي طريقهم للعودة إلى وطنهم من خلال هذه القنوات وعندما أصبح واضحاً من خلال الوثائق العراقية التي خلفتها القوات العراقية بجانب إبلاغ الكثير من العائلات الكويتية بعدم رجوع أشخاص الكثير من الأشخاص تم وضع "خطة عمل" محددة لاستعادة رفات الأسرى وتتبع آثارهم، وكذلك بالنسبة للأسرى المدنيين الذين لم يستدل عليهم في (١٢ أبريل ١٩٩١).

وقد ركزت السلطات الكويتية جهودها على إعادة وتأسيس ملفات فردية موثقة وأكيدة بناءً على هذه الخطة، وقد عرقل العراق عمل اللجنة الثلاثية عن طريق مقاطعة الاجتماعات لأكثر من سنتين أو ما يقارب ثلاث سنوات (من نهاية ١٩٩١ حتى منتصف ١٩٩٤)، ثم عاد إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية في يوليو (١٩٩٤).

---

(280) NCMPA, Kuwait, Aug. 2001, P.9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال مقاطعة العراق للجنة (١٩٩١-١٩٩٤) قدمت دولة الكويت الملفات الفردية بين نهاية (١٩٩٢) وبداية (١٩٩٣) أكثر من ٦٠٠ ملف فردي (عدا ١٠ ملفات تم تقديمها لاحقاً) والتي وصلت إلى ٦٠٥ ملفات عن الأسرى الكويتيين موثقة بشهادات العديد من شهود العيان ومن حملات الاعتقال الرسمية، كما قدمت المملكة العربية السعودية (١٧) ملفاً، وقد ركزت اللجنة الثلاثية بعد ذلك على استحداث "اللجنة الفنية الفرعية" لتكون مسؤولة عن الإسراع في عملية البحث عن طريق الاجتماع مرة واحدة كل شهر على الأقل في منطقة الخليج على الحدود الكويتية – العراقية، وتأسست اللجنة الفنية الفرعية في (ديسمبر ١٩٩٤) وعقدت ٣٦ اجتماعاً في أربعة أعوام، معظمها على الحدود بين الكويت والعراق، بإضافة ٢١ اجتماعاً انعقدت خلالها اللجنة الثلاثية بمشاركة العراق، وبالتالي يصل عدد الاجتماعات بين أعضاء التحالف والعراق ٥٧ مرة حول قضية الأسرى تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر [٢٨١].

وجميع هذه الاجتماعات لم تحرز أي نجاح بخصوص الأسرى الكويتيين، فلا يزال هنالك (٦٠٥) أسير كويتي ومن رعايا الدول الأخرى لم يتم إطلاق سراحهم ولم يتم الاستدلال عليهم والآن يقاطع العراق اجتماعات اللجنة الثلاثية منذ ديسمبر (١٩٩٨) حتى وقت هذه الدراسة، وكان مندوب العراق في الأمم المتحدة سعيد حسن قد قال أن السبب وراء مقاطعة العراق اجتماعات اللجنة هو (رفض الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا التي لا شأن لها بقضية المرتهنين) [٢٨٢].

وقد قدمت الكويت (٦٠٥) ملف أسير للبحث عنهم، وقد قدم العراق ردوداً غير كاملة عن ١٢٢ ملفاً فردياً في الفترة بين (أغسطس ١٩٩٤ و يوليو ١٩٩٥)، ومنذ نقل مقر انعقاد اللجنة الفنية الفرعية إلى الحدود لم يتم استلام سوى ١٤ فقط حول هذه الملفات منذ خمس سنوات مضت من وقت هذه الدراسة، ليصبح إجمالي الردود حتى الآن ١٢٦ من أصل ٦٠٥ ملف غير واضحة وغير كاملة حتى أن اللجنة للصليب الأحمر أطلقت عليها اسم "ردود أولية" ولم يقم العراق بالرد على (٤٧٩) ملفاً، لم يتم النظر بشأنها من أصل (٦٠٥) ملف، كما يواجه الوفد السعودي أيضاً نفس الموقف فيما يتعلق حول مصير (١٧) ملفاً فردياً [٢٨٣].

---

[281] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (الأسرى اللجنة الوطنية: رقم التصنيف٤-٩/٦) بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠، جريدة الكويت، –الوطن.

[282] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦.

[283] المرجع السابق، بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ادعى العراق في محتويات (١٢٦) رداً غير كاملة حول ما تم استلامه حتى الآن، (١١٤) منهم ادعي العراق انه قد تم نقلهم إلى العراق ثم ادعى بعد ذلك أنه تم فقدهم إثر أحداث الشغب التي اندلعت يوم (١٨ فبراير ١٩٩١)، وأن ٦ قد قتلوا أو توفوا، ٦ ردود غير واضحة، وكانت ادعاءات أسباب الاعتقال (٢) تحت إدعاء قتل جنود عراقيين، و(١١٤) بالقيام بأعمال مقاومة، و (١٠) لأسباب لم يعلن عنها، وكذلك بقية الملفات البالغة عددها (٤٧٩) ملف والتي لم تلق أية ردود على الإطلاق [٢٨٤].

ويمثل عدد الأسرى نسبة ٠,١% من تعداد سكان دولة الكويت، وهي نفس النسبة التي تعادل من جمهورية مصر العربية (٧٠,٠٠٠) شخص، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٧٥,٠٠٠) شخص، وفي أوروبا (٧٨٠,٠٠٠) شخص، وفي الصين (١,٢٦٠,٠٠٠) ويشكل الأسرى الكويتيين كالتالي (٤٧٤) مدني بنسبة (٧٨%) ويتوزعون كالآتي ٧ سيدات، ١٢٤ طالباً، ٧٥ من القطاع الخاص ٢٦٨ من القطاع العام، بينما يشكل العسكريون من مجموع الأسرى (١٣١)عسكري بنسبة (٢٢%) يتوزعون كالآتي: ٦ ألقي القبض عليهم أثناء تأدية الخدمة، ١٣٥ تم اعتقالهم خارج الخدمة، وحول الفئات العمرية للأسرى ٤٢ شخصاً أقل من ١٨ سنة بنسبة ٧%، و ٤١١ شخصاً من ١٨ سنة إلى ٣٠ سنة بنسبة ٦٨%، و ١٣٦ شخصاً من ٣١ سنة إلى ٥٠ سنة بنسبة ٢٢%، و ١١٦ شخصاً أكثر من ٥٠ سنة بنسبة ٣% [٢٨٥].

وقد نفى العراق وجود أسرى لديه إلا أن الحكومة الكويتية تؤكد على وجود هؤلاء الأسرى في العراق وتعتمد في سلامة موقفها إلى الشواهد الآتية [٢٨٦]:

الشاهد الأول: يتمثل في حقيقة أن هناك أوراقاً ووثائق عراقية تركها الجيش العراقي وراءه بعد انسحابه من الكويت قد عثر عليها من قبل السلطات الكويتية، وتثبت هذه الأوراق وتلك الوثائق حالات القبض على بعض الأفراد بالأسماء وتسليمهم من وحدة عسكرية عراقية إلى وحدة عسكرية أخرى أو نقلهم من سجن لآخر أو من داخل الكويت إلى البصرة وتضيف هذه السلطات الكويتية أن هذه الأوراق لا سبيل إلى إنكارها من جانب حكومة بغداد، التي يتعين عليها أن تثبت وجود هؤلاء الأفراد لديها أو تثبت مكان وجود رفات أي منهم، إن كان قد قتل، (انظر وثائق الأسرى الكويتيين في الملحق رقم (١٧) (١٨) (١٩).

---

[284] اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين (أسرى الكويت في العراق) الكويت، مارس٢٠٠٢، ص٢٣.

[285] نفس المرجع، ص١٠٦.

[286] محروس، صادق سعيد (الحماية الدولية لأسرى الحرب: دراسة لقواعدها العامة مع إشارة خاصة إلى حالة الأسرى الكويتيين لدى العراق)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٢٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦، ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاهد الثاني: يتمثل في أن ثمة شهود عيان من الكويتيين الذين كانوا موجودين في السجون العراقية وخاصة في منطقة الجنوب وجرى إطلاق سراحهم من جانب الثورة الشيعية التي حدثت في أعقاب تحرير الكويت، ويروي هؤلاء الأسرى المفرج عنهم بفضل هذه الثورة أن لهم زملاء آخرين ما زالوا محتجزين في السجون العراقية وتم ترحيل الكثير منهم إلى سجون عراقية أخرى.

الشاهد الثالث: هو أن العديد من الأسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق قد جرى القبض عليهم وأخذهم عنوة أمام ذويهم وجيرانهم من قبل القوات العسكرية العراقية خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت.

وما يدعم وجهة نظر الكويت الكثير من الشواهد منها عندما أطلق العراق سراح ٣١٨ من أسرى الحرب الإيرانيين في مطلع نيسان/أبريل (١٩٩٨) وكان الرئيس العراقي (صدام حسين) يدعي عدم الاحتفاظ بهم طيلة الفترة السابقة وكان من بينهم الجنرال الشهير (حسين لاشكاري) والذي ظل سجيناً لفترة ١٨ عاماً، وقد خضع الجنرال حسين لتجارب شملت التعذيب والتنكيل بالأصفاد والحبس الانفرادي والتنقل الدائم من سجن أو منزل إلى آخر ويروي أسرى آخرون تجارب مشابهة [٢٨٧]، هذا بالإضافة ما أكده وزير الطاقة والتصنيع الحربي في العراق الفريق حسين كامل صهر الرئيس العراقي صدام حسين عندما لجأ إلى الأردن في (٨ أغسطس ١٩٩٥) وقد أكد من خلال الاتصالات غير المباشرة بينه وبين الكويت على وجود الأسري وعلى مصداقية المعلومات المتوفرة وحدد أماكن وجودهم في العراق، لكنه لم يعط أسماء ولم يحدد العدد الحقيقي للأسرى[٢٨٨].

وبعد ثماني سنوات على تحرير دولة الكويت ادعى العراق في سنة (١٩٩٨) وجود (١١١٥) أسيراً عراقياً في الكويت، وهو ادعاء ينافي الحقيقة لسببين: الأول هو ان العراق لم يطالب بأسرى حرب له طيلة الفتة السابقة وفجأة يعلن عن وجود أسرى له في الكويت، وبالتالي أين هؤلاء الأسرى طيلة فترة السنوات الثمانية ، ولماذا لم يطالب العراق بهم؟ والهدف الأساسي هو كسب الرأي العام العربي والعالمي حول قضية الأسرى، والسبب الثاني: هو أن عدد العراقيين الموجودين بالكويت يفوق ذلك الرقم بكثير وهو ليسوا بأسرى كما يدعي العراق بل هم أحرار ويعيشون في وضع قانون سليم وأجواء معيشية جيدة وأكثرهم يعمل بالتجارة

---

[287] الخليج العربي (مستقبل الأمن والسياسات البريطانية) (قضايا حقوق الإنسان والسياسة البريطانية) مرجع سابق، ص٤٨.

[288] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى: رقم التصنيف٤-٩/٦) بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٨، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسب الإحصائيات فإن العراقيين الذي جددت لهم إقامتهم خلال الفترة من ١٩٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١ بلغ ٢٢٣١ شخصاً، (انظر الجدول رقم (٧) في قائمة الملاحق)، بالإضافة إلى ١٠٧ منحوا الإقامة لأول مرة (لم يتم تضمينهم ضمن الجدول السابق) وبذلك يكون إجمالي العراقيين الموجودين في الكويت يصل إلى ٢٣٣٨ شخصاً [٢٨٩]، وقد طالبت الحكومة الكويتية جميع الهيئات الدولية ولجان حقوق الإنسان بزيارة السجون الكويتية والتأكد من إدعاء العراق هذا بالإضافة إلى وجود فرع للجنة الدولية للصليب الأحمر في الكويت.

وقد استمر العراق مقاطعاً اجتماعات اللجنة الفنية الفرعية واللجنة الثلاثية منذ ديسمبر ١٩٩٨ حتى وقت إعداد هذه الدراسة، على الرغم من أن موضوع الأسرى ملزم ضمن قرارات مجلس الأمن الدولي التي يرفض العراق التعاون معها وخاصة مع القضية الإنسانية، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (١٢٨٤) بتاريخ (١٩٩٩/١٢/١٧) والذي أعطى في هذا القرار أهمية خاصة للأسرى ورفع من موضوع أهمية الأسرى، وأعاد تأكيد مسؤولية العراق عن التعاون مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة ولأول مرة يطلق هذا القرار آلية متمثلة في منسق دولي يقوم بتعيينه الأمين العام لموضوع الأسرى والممتلكات الكويتية [٢٩٠]، وقد تم تعيين المنسق الدولي لقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم لدى العراق السفير (بولي فورنتسوف) وقد عبر (فورنتسوف) بخصوص الأسرى بقوله: "العراق يعطي قضية الأسرى بعداً سياسياً حين يبرر مقاطعته لأعمال اللجنة الثلاثية، ولا ينبغي عليه أن يخرج عن صلب القضية ويتحدث عن قضايا لا علاقة لها بالموضوع" وأضاف: "أن العراق ما زال يرفض استقباله في بغداد للتباحث حول قضية الأسرى" وفي (٢٠٠٠/٥/٢٠) أعلن (فورنتسوف) "أن السلطات العراقية لا ترغب في التعاون مع المجتمع الدولي بهدف إيجاد حل لقضية الأسرى وأنه متأكد من وجود الكثير من الأسرى على قيد الحياة في السجون العراقية"، وفي (٢٠٠٠/٤/٢١) أرسل الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) تقرير إلى مجلس الأمن مصرحاً: "أن العراق رفض بشكل قاطع استقبال المنسق الدولي لشؤون الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم السفير يولي (فورتنسوف) منذ تكليفه من قبل مجلس الأمن الدولي بالمهمة بدعوى أنه لا يوجد أسرى أو سجناء كويتيون لدى العراق" [٢٩١].

---

[289] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى: رقم التصنيف٤-٩/٦) بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣، الكويت، جريدة الوطن.

[290] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣٠.

[291] جريدة الرأي العام الكويتية، العدد ١٢٦٨٢/الاثنين، بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٢، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطالب دولة الكويت بأسراها أو الكشف عن مصيرهم، ولهذا تقوم بحملة دبلوماسية وإعلامية للضغط على العراق للكشف عن مصير الأسرى الكويتيين وتطبيق القرارات الدولية الشرعية المتعلقة بالحالة "الكويتية – العراقية".

المطلب الرابع: أسلحة الدمار الشامل

تمتلك البشرية أنواعاً عديد من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وهناك فرق بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل حيث أن الأسلحة التقليدية وإن كانت أشد أحياناً، فهي ليست ذات دمار شامل على الإنسان والحيوان والبيئة (البرية والبحرية والجوية) وليست طويلة التأثير حيث ينتهي تأثيرها بنهاية استخدامها، على العكس تماماً من أسلحة الدمار الشامل التي تؤثر على الموجودة لعدة أجيال (الناس والبيئة) ولذلك أطلق عليها اسم أِسلحة الدمار الشامل (ليست أسلحة الدمار المحددة) وتنقسم أسلحة الدمار الشامل إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

(١) الأسلحة الذرية: (الذري، النووي، الهيدروجيني).

(٢) الأسلحة الكيميائية: وهي الكيماويات القاتلة أو غاز الأعصاب، وتعرف الأسلحة الكيميائية بأنها المواد الكيماوية السامة وسلائفها والذخائر والنبائط المصممة خصيصاً لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار عن طريق ما ينبعث من استخدامها.

وهي من أسهل الأسلحة التي يمكن الحصول عليها وأرخصها ثمناً، والسلاح الذي جعل المراقبين الدوليين يطلقون عليه مصطلح (قنبلة الرجل الفقير) وفي الوقت نفسه تعتبر من الأسلحة التي تصعب السيطرة عليها إنتاجها واستخدامها، لأن أي طالب طب أو صيدلية في السنة الثانية الجامعية يستطيع وباستخدام المواد المتوفرة في السوق المحلي إنتاج سلاح كيمائي مؤثر وتأتي سهولتها من أنّ المواد الخام التي تستخدم في تصنيع الدمار الكيميائي هي نفسها التي تدخل في تصنيع كثير من المواد الكيماوية للاستهلاك الصناعي والطبي المسموح به، الأمر الذي جعل من المستحيل السيطرة على انتشارها وتداولها بين الدول المختلفة

(٣) الأسلحة البيولوجية: وهي أسلحة تنشر جراثيم وفيروسات وبكتيريا لنقل الأمراض القاتلة للحياة وملوثة للطبيعة، وتسبب الموت المؤكد لكل ما هو حي في حال وصولها إلى منطقة الهدف.

وتحتاج هذه الأسلحة بأنواعها الثلاثة إلى قدرة مالية وعلمية، وقدرة تقنية، وقدرة على تصنيع أو توريد وسيلة (لتوصيل) هذه الذخائر إلى الهدف المقصود مثل استخدام الصواريخ البلاستيكية أو الطائرات ومدافع الميدان أو الألغام وغير ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حاول العراق امتلاك السلاح النووي، وكانت فرنسا وإيطاليا شريكتي العراق في برنامجه النووي، لكن بعد هجوم الموساد الإسرائيلي على المفاعل الذري العراقي (تموز ١) في جنوب فرنسا في (١٤ أبريل ١٩٧٩) والهجوم الجوي الإسرائيلي على المفاعل (تموز ٢) في (٧ يونيو ١٩٨١) تم إيقاف إنتاج القنبلة الذرية العراقية [٢٩٢].

إلا أن العراق بدأ في امتلاك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وقد استخدم العراق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أثناء حرب الخليج الأولى مع إيران للتغلب على التفوق العددي الإيراني من جهة ولمواجهة المناطق الدفاعية الوعرة، واستخدمها ضد الأكراد في حلبجة (١٩٨٨)، وكان غاز المسترد (الخردل) أهم الغازات التي استخدمت في تلك الفترة، وهو من الغازات الكاوية ويسعى العراق لإنتاج غازات (الذارين) و (التابون) وقد طور العراق أسلحته الكيميائية مع شعوره بالتفوق الإسرائيلي الناجم عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وهو ما أكده الرئيس العراقي في أبريل عام (١٩٩٠) عندما هدد إسرائيل باستخدام الأسلحة الكيميائية في حالة تعرض العراق إلى ضربة نووية، وقد كشف الفريق حسين كامل وزير الصناعة الحربي العراقي ووزير الدفاع، أثناء لجوئه إلى الأردن في عام (١٩٩٥) عن تطوير العراق لأسلحة كيميائية كثيرة وعن مخزون كبير نسبياً، وكان العراق في ذلك الوقت ينفي وجود هذه الأسلحة أو امتلاكها، وأن العراق قام بتسليم جميع الوثائق المتعلقة ببرنامجه الكيماوي والبيولوجي وقد سارع العراق بالكشف عن أسلحة لم يعلن عنها بحجة أن حسين كامل قد أعلن عنها [٢٩٣].

وبموجب قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) في جميع الفقرات (جيم) طالب العراق وتحت إشراف دولي، بإزالة جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠كم مع الكشف عن مواقع هذه الأسلحة وتقوم لجنة خاصة على الفور بأعمال التفتيش عن الموقع والبحث عن قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وبالتعاون مع هذه اللجنة (القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ البند ج).

---

[292] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل: المداخل والإمكانات) العدد١٠، مركز دراسات الخليج والجزيرة لعربية، جامعة الكويت، الكويت، أبريل/يونيو ١٩٩٩، ص٣٩.

[293] اللواء طلعت مسلم (برنامج التسلح العراقي) (موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الإنترنت: ملفات خاصة) (http://www.aljazeera.net)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم تشكيل لجنة بموجب هذا القرار سميت "الأنسكوم" للإشراف على تفكيك ترسانة العراق من أسلحة الدمار وأصدر مجلس الأمن الدولي قرار (٧٠٧) (١٩٩١) الذي يلزم العراق بأن يزود أنسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية "بكشوفات تامة ونهائية كاملة، عن جميع نواحي الأبحاث التي يقوم بها العراق في هذا المجال"، وصدر قرار من مجلس الأمن رقم (٧١٥) ١٩٩١ الذي نص على حق الأنسكوم في القيام بتفتيش أي موقع أو مرفق يمكن أن تستعمله الحكومة العراقية وبدون قيد أو شرط، كما تتولى الأنسكوم باعتبارها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة وبالتنسيق معها، مراقبة الموقع من الجو وبواسطة الكاميرات الثابتة لتصوير كل ما تجده، وقد قاطع العراق منذ ديسمبر عام ١٩٩٨، حتى وقت هذه الدراسة اللجنة ومنعها من الدخول إلى العراق للإشراف على برنامج التسلح العراقي [٢٩٤]

وقد تمكنت لجنة الأمم المتحدة الخاصة من اكتشاف إنتاج أسلحة كيماوية أكثر مما كانت قد أعلنت وأنها اشتملت على خمسة مواقع وأسلحة أكثر حداثة لم تعلن بواسطة العراق مثل غاز (VX) وربما (BZ) وأكثر من ٢٠٠ ألف قطعة ذخيرة وأربعة آلاف طن من الأسلحة الضخمة و ٢٠ ألف طن من الكيماويات المتقدمة وقد دمرت اللجنة ٧٦ صاروخاً كيماويا من صواريخ سكود، ١١٣ رأساً تقليدياً وكذا ٦٠ قاعدة إطلاق ثابتة ودمرت مصنعاً ومعدات إنتاج الأسلحة الكيماوية في مؤسسة محافظة المثنى والمنشآت في الفالوجا ونحو ٤٨٠ ألف لتر من الأسلحة الكيماوية مثل المسترد والزارين والتابون، و ٢٨ ألف قطعة ذخيرة كيماوية معبأة و ١٢ ألف غير معبأة، وكمية كبيرة من ٤٥ مادة كيماوية أولية لإنتاج مصادر الحرب الكيماوية، أعلن العراق حول الأسلحة البيولوجية أنه قد اتبع إنتاج بوتيوليزم (سموم) و "أنثراكس" (ميكروب الجمرة الخبيثة) من أسلحة الحرب البيولوجية، كما قام بتسليم ٥٣٠ صفحة من وثائق عن تفصيلات البرنامج البيولوجي وينقسم برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي إلى ثلاثة برامج الأول للأسلحة القاتلة للبشر، والثاني للأسلحة غير القاتلة للبشر، والثالث كمسببات الأمراض للحيوانات والنباتات وقد أنتجت هذه البرامج ١٩,٤٠٠ لتر (٥,١٢٥ جالون) من سموم البوتوليزم (البكتيريا السامة) و ٨,٥٠٠ لتر (٢,٢٥٤ جالون) من الأنثراكس، و ٢,٢٠٠ لتر (٥٨١ جالون) من الأفلاتوكسين، و ١٠ لتر من الريسين، و ٣٤٠ لتر (٩٠ جالون) من الغرغرينا الغازية، وحمى الدم، والفيروس الحلزوني، وجدري الإبل

---

[294] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (علاقة العراق المتوترة مع الأمم المتحدة) مرجع سابق، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن كلاً من الأنثراكس، والبوتولينوم والأفلاتوكسين قد عبئ في قنابل ورؤوس صواريخ ومدفعية الميزان شمل صواريخ ١٢٢ملم، ودانات المدفعية ١٥٥مم وتشير لجنة الأمم المتحدة الخاصة غلى أنها دمرت مخزون البندورة في مصنع إنتاج الأسلحة البيولوجية في الحكم [٢٩٥].

ويرفض العراق حالياً منذ ديسمبر عام (١٩٩٨) حتى الآن بالسماح بعودة المفتشين الدوليين للعراق وممارسة أعمالهم وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (١٢٨٤) في (١٩٩٩/١٢/١٧) بأغلبية أحد عشر صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء دائمين عن التصويت (فرنسا، وروسيا، والصين) إضافة إلى عضو رابع غير دائم ماليزيا ويعطي القرار الحق بإنشاء لجنة دولية جديدة بديلة (الأنسكوم) سميت بـ (أنموفيك) (لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتنسيق والتفتيش).

وقد عين (هانز بليكس) السويدي رئيساً لها، وبموجب القرار فإن رفع العقوبات عن العراق سيكون متوقفاً على إيفاء العراق بالشروط التي حددها القرار، إلا أن العراق ما زال يرفض قرار ١٢٨٤ حتى عام ٢٠٠١، على الرغم من أن القرار حدد تعليق العقوبات الاقتصادية ورفعها الفعلي عن العراق بعد ١٢٠ يوماً أو ستة أشهر من تعاون العراق مع أنموفيك، في الشروط التي حددها في المادة (٣٢) وتعود العقوبات بشكل تلقائي عند فشل العراق بالتعاون معها، وأصبح هناك نقلة نوعية في مضمون القرار، فقد تم إلغاء سقف لـ (٥,٢٦) مليار، كحد أقصى لحق العراق في بيع النفط كل ستة أشهر والذي يطبقه منذ عام ١٩٩٦ بموجب قرار رقم (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) وأصبح بإمكانه أن يصدر الكميات التي يريدها من النفط بدون قيد إلا أن العراق رفض القرار [٢٩٦].

وتطالب الكويت العراق بتنفيذ القرار المذكور وخاصة أنه أعطى كما سبق الإشارة له أهمية خاصة لموضوع الأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية وطالبت العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تعتبر من الشرعية الدولية، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

---

[295] (موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت: برنامج التسلح العراقي) http://www.state.gov.

[296] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي (القرار رقم ١٢٨٤ بشأن متابعة تنفيذ العراق للقرارات الدولية، فرصة جديدة لإثبات حسن النوايا: فهل يستثمرها النظام العراقي) العدد١٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة لعربية، جامعة الكويت، الكويت، يناير / مارس ٢٠٠٠، ص٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس: الممتلكات الكويتية

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، قامت القوات العراقية بسرقة الممتلكات العامة والخاصة لدولة الكويت وقد اصدر مجلس الأمن الدولي خلال فترة الاحتلال قرار رقم (٦٧٤) في (٢٢٩ أكتوبر ١٩٩٠) الذي أدان فيه الأعمال التي يقوم بها العراق في أخذ الرعايا الكويتيين والدول الأخرى وإساءة معاملة الكويتيين وإعدام السجلات السكانية الكويتية والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت، والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات، بموجب قرار (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) الذي وضع شروطاً على العراق لوقف إطلاق النار رسمياً والتي وافق عليها العراق جاء في القسم (دال) من القرار إعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها أو عدم إعادتها سليمة (القرار ٦٨٧) (١٩٩١) القسم د).

وقدم السيد محمد أبو الحسن سفير الكويت لدى الأمم المتحدة قائمة إلى الأمم المتحدة يحدد فيها إجمالي قيمة المسروقات وتقدر بحوالي مئة ألف مليون دولار، وتضمن أشياء من الذهب والعملة الكويتية واللوحات والقطع الفنية التي سرقت من المتاحف، ومعدات عسكرية وطائرات حربية بالإضافة إلى أرشيفها الوطني ووثائقها العامة بها، وفي (٢٧ مارس ١٩٩٠) أبلغ العراق الأمم المتحدة رسمياً أن في حوزته ممتلكات كويتية تتكون من سبائك ذهبية قياسية، وعملات نقدية تبلغ قيمتها الإجمالية (١٠٦٠) مليون دولار، وقد ورد ذلك في خطاب من الحكومة العراقية سلمه عبد الأمير الأنباري مندوب العراق في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي وجاء في الخطاب أن الممتلكات تكون من الآتي:

(١) (١٧١) مليون و ٩٥٣ دينار كويتي.

(٢) ٣٤٩ ألف دينار كويتي في شكل مسكوكات نقدية من فئات مختلفة.

وتعتبر المسروقات التي أعادها العراق معظمها تالفة وغير صالحة للاستخدام ويتمثل ذلك في المعدات الصحية والأجهزة الخاصة بالمؤسسات المختلفة وما تمت إعادته لا يتجاوز (٢٠%) من المسروقات الثمينة [٢٩٧].

وتمثل المعدات العسكرية التي تطالب بها الكويت يتخللها ثماني طائرات ميراج مقاتلة و(٣٣٥) ناقلة أشخاص مدرعة، و (٦٦٩) من صواريخ سام المضادة للطائرات وأكثر من ٣٧٠٠ صاروخ من طراز تاو المضادة للدروع [٢٩٨].

---

[297] مركز البحوث والدراسات الكويتية (من سرق الكويت) مرجع سابق، ص٢٨.

[298] http://www.BBCArabiC.com (موقع قناة بي بي سي العربية الإخبارية على الإنترنت)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإعادة السجلات والمعدات العسكرية والقطع الفنية المستولى عليها من العراق أثناء احتلاله للكويت عام (١٩٩٠)، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في (٢٠٠٢/٥/٤) أن العراق مستعد لإعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت، وقد طالبت دولة الكويت أن تتم إعادة أرشيفها الوطني تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعلن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ (صباح الأحمد الصباح) استعداد الكويت لاستلام أرشيفها الوطني بواسطة المنظمة الدولية غير أنه شدد على أن بلاده لم تتسلم أي تأكيدات رسمية بهذا الشأن [٢٩٩].

وتطالب دولة الكويت العراق بإعادة جميع ممتلكاتها العامة والخاصة المسروقة من الكويت أثناء فترة الاحتلال والتعاون مع المنظمة الدولية لإعادة هذه الممتلكات.

[299] (موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الإنترنت: الوطن العربي) http://www.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩١ ولغاية ١٩٩٨)

المطلب الأول: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤)

ترتكز سياسة الكويت الخارجية بجميع مراحل البحث على الثوابت التي تم تحديدها من قبل والقائمة على أساس التطبيق الكامل للقرارات الدولية الشرعية ذات الصلة بالحالة الكويتية – العراقية، وخلال الفترة بين عامي (١٩٩١-١٩٩٤) أنهت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين الكويت والعراقي في (٢٠ مايو ١٩٩٣) أعمالها لتخطيط الحدود (البرية والبحرية) وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٨٣٣) بـ (٢٧ مايو ١٩٩٣) والذي رحب بقرار لجنة التخطيط وطالب كلاً من الكويت والعراق باحترام حرمة الحدود الدولية بين البلدين كما خططتها اللجنة، وتعتبر قرارات اللجنة نهائية وفقاً لسير عملها والتي وافق كل من العراق والكويت عليها، وقد رحبت الكويت بقرار مجلس الأمن الدولي (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣) في كلمة السيد (محمد أبو الحسن) المندوب الكويتي الدائم لدى الأمم المتحدة وطالب العراق بالموافقة بدون قيد أو شرط على القرار (٨٣٣)، والذي يعتبر كلاً من الكويت والعراق ملتزمين بكل ما جاء من إنشاء لجنة لترسيم الحدود وبقرارات مجلس الأمن الدولي والذي وافق العراق عليه بقرار (٦٨٧) لسنة (١٩٩١) بدون قيد أو شرط [٣٠٠]، وظل العراق رافضاً القرار رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٣٣) وبدأ في حملة دعائية إعلامية في التشكيك في قرارات لجنة الترسيم وأن العراق قد فقد جزءاً من أراضيه، وكان الهدف من ذلك هو تعبئة الرأي العام العربي والدولي لرفع العقوبات المفروضة على العراق على الرغم من أن قرارات لجنة ترسيم الحدود الدولية جاءت بقرارات لصالح العراق وأكثر مما هو يطالب به في وثائقه الرسمية (أنظر المبحث الأول من الفصل الرابع) وقد سجل عدة انتهاكات عراقية للحدود الكويتية خلال الفترة من أبريل ١ أبريل ١٩٩١ حتى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ بـ ٣٥ اختراق من الجانب العراقي [٣٠١].

---

[300] مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٣، مرجع سابق، ص١٩٠.

[301] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (الاعتداءات العراقية على الحدود الكويتية: رقم التصنيف٤-١٦/٦) بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأرســـل الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي تقريراً خاصـــاً عن بعثة مراقبة الحدود بين العراق والكويت "اليونيكوم" تركزت بشـــكل خاص على الانتهاكات العراقية للحدود الكويتية ومهاجمتها لقصد الاستيلاء على الأسلحة الموجودة فيها [٣٠٢]، وطالبت دولة الكويت مجلس الأمن الدولي بالضـغط على العراق لقبوله قراراته الدولية وباحترام حرمة الحدود الدولية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) ووفاء العراق بالتزاماته تجاه الكويت ومنها الأســـرى والممتلكات الكويتية والتعويضات.

وفي عام (١٩٩٤) افتعل العراق أزمة على الحدود الكويتية – العراقية بحشـــد قواته العســـكرية على مقربة من الحدود الشـــمالية لدولة الكويت، وهي نفس الأحداث التي ســـبقت الغزو العراقي لدولة الكويت عام (١٩٩٠)، ففي الســادس من أكتوبر عام (١٩٩٤) بدأ العراق في حشـــد قوات عســـكرية على الحدود الكويتية – العراقية وقد قدرت هذه الحشـــود بحوالي (١٠٠) ألف جندي عراقي وبين (٦٠) ألف جندي من الفرق القتالية التي تضـم قوات مسـلحة ومدرعة مجهزة بآليات عســـكرية، وقطع المدفعية المضـــادة للطائرات، ومدفعية الميدان وقد اتخذت أوضـــاعاً هجومية، وأعلن الناطق الرســمي العراقي في ختام مشـترك برئاســة الرئيس العراقي لمجلس قيادة الثورة، وقيادة قطر العراق لحزب البعث الاشـــتراكي "أن القيادة العراقية تبحث في اتخاذ موقف جديد يتيح للعراق التخلص من الحظر المفروض عليه" [٣٠٣].

وقد أكد الملك (حسين بن طلال) في خطاب وجهه للأمة في (٢٣ أغسطس ١٩٩٥) أن الفريق حسين كامل الذي لجأ إلى الأردن كشف عن نية العراق بخصوص الحشودات العسكرية اتجاه الكويت بأن هناك مخططات نوقشـــت على أعلى مســـتوى في العراق لمهاجمة الكويت والسعودية ، وجاءت ردة فعل الكويت بتحرك دبلوماسي على المستوى الرسمي والشعبي كمواجهة للتهديدات العراقية والضـــغط عليه لوقف هذه التهديدات والالتزام الكامل للقرارات الدولية وبادرت الكويت ودول التحالف الدولي الذي وضـع القوات المسلحة في حالة تأهب وحشـدت دولة الكويت قوات كويتية قدرت بعشـــرين ألف جندي تعززهم الدبابات والمصـــفحات الحديثة، وعلّق الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الكويتية على البيان العراقي السابق: "أن المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي يدرك العالم أنها مسـؤولية يتحملها النظام العراقي بنفسـه بسـبب عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وهي معاناة تتعاطف معها الكويت، وتؤكد أن وضـــع حد لها لن يتحقق إلا بالالتزام بقراري مجلس الأمن (٧١٢/٧٠٦) اللذين يعالجان مسـألة احتياجات الشـعب العراقي من الغذاء والدواء"

---

[302] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٣/١/١٣.

[303] مركز البحوث والدراسات الكويتية (الحشود العراقية على الحدود الكويتية أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود فعل العربية والعالمية) ط٢، الكويت، ١٩٩٧، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أصـــدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرار رقم (٩٤٩) بتاريخ (١٩٩٤/١٠/١٥) أدان فيه تحريك الحشـود العراقية باتجاه الحدود الكويتية، وطالب بانسـحاب فوري وكامل لجميع الوحدات العسكرية إلى مواقعها الأصلية كما طالب بأن لا يستعمل قواته أو أية قوات أخرى بشكل عدائي أو استفزازي لتهديد أمن جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق، وطالب القرار العراق بالتعاون بصـورة تامة مع اللجنة الدولية بإزالة أسـلحة الدمار الشـامل وأن يحل بطريقة إيجابية مسـألة الاعتراف بسـيادة الكويت وحدودها، وحمله مسـؤولية تخلفه عن تنفيذ الطلبات الواردة في القرار (قرار ٩٤٩ لسـنة ١٩٩٤) الملحق رقم (٤) في ١٧/أكتوبر ١٩٩٤، حددت دولة الكويت الالتزامات المتبقية على العراق والتي يجب تنفيذها من خلال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة (محمد أبو الحسن) وهي [٣٠٤]:

(١) الاعتراف الرسمي بسياسة الكويت واستقلالها ووحدة ترابها.

(٢) الاعتراف بالحدود الدولية للكويت بموجب قرار مجلس الأمن (١٩٩٣/٨٣٣).

(٣) أن يكون هذا الاعتراف موثقاً توثيقاً صـريحاً من خلال القنوات الدسـتورية العراقية مع نشر مراسيهما في الجريدة الرسمية العراقية وإيداعها لدى الأمم المتحدة كما نص عليه قرار مجلسكم (٩٤٩).

(٤) أن يوقع ممثل العراق لدى لجنة الأمم المتحدة لترسـيم الحدود بين الكويت والعراق على جميع المحاضـر الخاصـة بذلك وعلى الخريطة الرسمية للحدود والتي تم توقيعها من قبل ممثل الكويت إلى تلك اللجنة والخبراء المسـتقلين أعضـاء اللجنة والسـكرتير العام للأمم المتحدة يوم (١٩٩٣/٥/٢٠) وذلك استكمالاً للشكل الصحيح لهذه المحاضر.

(٥) سماح السلطات العراقية للمزارعين العراقيين المتضـررين بتسلم تعويضـاتهم التي قدرتها الأمم المتحدة وقامت الكويت بإيداع تلك المبالغ لدى الأمم المتحدة إلى حين اسـتفادة المزارعين العراقيين منها وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٩٩٤/٨٩٩).

(٦) التعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصـليب الأحمر للوصـول إلى إطلاق سـراح جميع الأسـرى والمحتجزين وتعرف مصـير المفقودين من الكويتيين والدول الأخرى، وأن يظهر جدية الأزمة لتجاوز هذه المشكلة الإنسـانية التي يسـتغلها النظام العراقي كورقة سـياسـية يساوم عليها لتحقيق منافع خاصة.

(٧) التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

(٨) مرور فترة كافية ليطمئن فيها جميع أعضـاء مجلس الأمن إلى حسن سير أجهزة المراقبة التي نصـبتها اللجنة الخاصـة، وتعاون العراق المطلق غير المشروط مع اللجنة الخاصـة لذلك الغرض في المستقبل.

---

[304] المرجع السابق، ص١٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩) إعادة ما تبقى من الممتلكات الكويتية المسروقة من القطاع الحكومي.

(١٠) مسؤولية النظام العراقي عن ممتلكات القطاع الخاص والتي تم توثيقها بشهادات عراقية رسمية توضح الجهة العراقية التي سرقتها وإلى أين أرسلت في العراق، كل ذلك من خلال وثائق بحوزتنا وقد أرسل بعضها إلى الأمم المتحدة.

(١١) الممارسات العملية التي تثبت على أرض الواقع النوايا السلمية العراقية ولا يسلك سلوكاً يهدد المنطقة والتخلي عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

(١٢) احترام حقوق الإنسان العراقي سواء أكان في الشمال أو في الجنوب بموجب قرار مجلس الأمن (٦٨٨) وعدم ممارسة سياسة البطش وانتهاك حقوق الإنسان منعاً من تأثير دول الجوار بعمليات النزوح البشري وما يمثله ذلك في زعزعة للأمن والاستقرار فيها.

(١٣) وفاء العراق بالتزامه فيما يتعلق بدفع التعويضات بموجب الفرع (هـ) من القرار ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

وأوضح أبو الحسن أن وجهة نظر الكويت حول شروط معالجة وحسم التطورات التي تشهدها المنطقة منذ عشرة أيام تتمثل في [٣٠٥]:

(١) تأكيد العراق وتنفيذه دون قيد أو شرط جميع المطالب التي قمت بتذكيرها قبل قليل.

(٢) عدم الاكتفاء بالتعبير عن النوايا بالكلام كبديل عن التنفيذ الفعلي الملموس على أرض الواقع.

(٣) تأكيد رفض أي صيغة يركن تفسيرها على أنها تضع قبول العراق لأن من تلك المطالبات رهناً بحصوله على وعد من مجلسكم بتحقيق التزامات في المقابل.

(٤) عدم السماح للعراق بأن يتفاوض مع مجلس الأمن أو أي أطراف أخرى حول قرارات أصدرها المجلس أو كيفية تنفيذها.

(٥) رفض مبدأ السماح والتهديد والابتزاز واستخدام القوة أو التهديد بها على نحو يمكن أن يرتب لمرتكبه حقوقاً، وأن يكون سبباً للتغاضي عن مسؤوليات عليه الوفاء بها فيما يعتد به وبالتالي عدم مكافأة المعتدي.

(٦) عدم السماح للعراق بتجزئة تنفيذ التزاماته وإحالة الأجزاء المتبقية منها إلى الحل الثنائي أو أي أطر أخرى خارج مجلس الأمن.

---

[305] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (السياسة الخارجية: رقم التصنيف ٥-٦) بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) التأكيد من خلال ضـوابط متفق عليها من النوايا السـليمة للعراق وذلك تجنباً لاهتزاز أسس الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بالصورة التي شهدناها منذ يوم ٦ أكتوبر.

ونتيجة للتحرك الدبلوماســـي الكويتي حدث انفراج في أزمة الحدود التي بقيت تحت التهديدات العراقية من ١٣ أكتوبر حتى ٢٣ من الشـهر نفسـه، وجاء الانسـحاب العراقي بعد ذلك.

ومع تتابع الأحداث والتحرك الدبلوماســـي الكويتي على المســـتوى الخليجي والعربي والدولي فقد أدى ذلك إلى الضـــغط على العراق لتنفيذ القرارات الدولية، وأعلن العراق اعترافه بسـيادة الكويت وسـلامتها الإقليمية، واسـتقلالها السـياسـي وتأييده لقرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣)، فقد عقد المجلس الوطني العراقي اجتماعاً في (١٠ تشـرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) أعلن عن اعترافه بسـيادة الكويت وسـلامة إقليمها واسـتقلالها السياسي وتأييده لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣) الخاص بترسيم الحدود بين البلـدين (راجع الملحق رقم ١٥ من قـائمـةالملاحق)، كمـا وافق مجلس قيـادة الثورة على القرار المذكور في (١٠ تشرين نوفمبر ١٩٩٤) أي نفس اليوم ونشر في مجلة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية، لجمهورية العراق (راجع الملحق رقم ١٦ من قائمة الملاحق) [٣٠٦].

وتطالب دولة الكويت العراق باحترام حرمة الحدود الدولية بين البلدين.

المطلب الثاني: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨)

بعد قبول العراق قرار (٨٣٣) لســـنة (١٩٩٣) الخاص بتحريم الحدود الكويتية – العراقية بعد تصديق السلطة التشريعية على استقلال وسيادة الكويت وبقبولها قرار الترسيم وفقاً للقرار المذكور، نجحت الدبلوماسـية الكويتية في إنهاء موضـوع الحدود بين البلدين الذي كان معلقاً من جانب العراق منذ عام (١٩٦٣) حتى الغزو العراق لدولة الكويت وتطالب الكويت العراق بعدم اختراق هذه الحدود ووقف التهديدات المستمرة من الجانب العراقي لها.

وبدأت سـياسـة الكويت تركز على تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالحالة "الكويتية – العراقية"، ومنها التعويضـــات، الأســـرى الكويتيين، الممتلكات الكويتية، تدمير أسـلحة الدمار الشـامل العراقية، وعدم تهديد دول المنطقة، وخلال هذه الفترة بدأ العراق محاولة فك العزلة الدولية والعربية عليه التي فرضـها المجتمع الدولي

---

[306] مركز البحوث والدراسات الكويتية، مرجع سابق، ص٢١٠.1997

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نجحت الدبلوماســـية العراقية في تطبيع علاقاتها مع بعض دول المنطقة، فعلى المستوى العربي أرسلت مصر دبلوماسياً إلى بغداد في العاشر من مارس ١٩٩٣، لرئاسة البعثة لرعاية مصالحها مع العراق، وعلى المستوى الخليجي عينت قطر سفيراً لها في بغداد وبالمقابل تعيين ســفير عراقي في الدوحة عام (١٩٩٣)، وعلى مســتوى دول المنطقة قررت تركيا إعادة فتح ســفارتها في بغداد، وحاولت العراق تحســين علاقتها مع إيران، أما على المســتوى الدولي فقد حاولت العراق إعطاء مبادرات لفتح صــفحة جديدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلا أن تلك المبادرات لم تتلق أي نجاح وواصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تأكيد مواقفهما تجاه العراق، وبالتطبيق الكامل لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حرب تحرير الكويت بما فيها إطلاق سراح الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى [٣٠٧].

ونتيجة لهذه المتغيرات بدأت سياسة الكويت الخارجية ترتكز على عدم محاولة العراق فك العزلة والالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة بغزو العراق لدولة الكويت والعمل على محاصرة العراق وعزله لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة المتعلقة بمطالب الكويت وبدأت الكويت منذ عام (١٩٩٦)، تعيد تنظيم علاقاتها مع ما ســمي "بدول الضــد" وهو مصطلح برز إعلامياً بوساطة الصحافة ووسائل الرسمية والشعبية وفرضته على الرأي العام رسمياً وشعبياً، وهي الدول التي أيدت الغزو العراقي لدولة الكويت أو التي وقفت ضد الحكومة الكويتية أو التي لم تتخذ موقفاً تجاه العراق وصــاحبه مواقف متذبذبة في مؤتمر القاهرة بعد الغزو العراقي ســنة (١٩٩٠)، وفي مفهوم الســلطة الحكومية هي: (الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية، اليمن، السودان) وشعبياً يضاف إليها موريتانيا وليبيا والجزائر وتونس وقسمت (دول الضــد) إلى درجات متفاوتة، وتم تصــنيف الأردن ومنظمة التحرير الفلســطينية الأكثر ضدية، وكل من السودان واليمن بالضدية الوسطية، بينما صنفت دول شمال أفريقيا باستثناء المغرب ومصر بالدول الأقل ضدية [٣٠٨].

---

[307] مجلس الأمة الكويتي (محاولات النظام العراقي فكّ العزلة الدولية) تقرير غير منشور، الكويت، ١٩٩٣، ص١٣.

[308] انظر مواقف دول التحالف والدول الأخرى من الاحتلال العراقي لدولة الكويت، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الكويت، ١٩٩١،ج٢، وانظر أيضاً الشاجي، عبد الله (الكويت "ودول الضد" هل حان الوقت) مقالة بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ١٩٩٧/٦/٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تبنت سياسة الكويت الخارجية هذا المفهوم، وأسقط مفهوم "دول الضد" مع عودة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول منذ عام (١٩٩٧) في سياسة الكويت الخارجية، وهناك عدة أسباب دفعت الكويت منذ عام (١٩٩٦) إلى تغيير رأيها نحو هذه الدول وهي[٣٠٩]:

(١) استثمار عودة العلاقات كمدخل لمنع العراق من محاولة تطويق الكويت سياسياً، وبخاصة أن كل دول التحالف أعادت علاقاتها مع (دول الضد) باستثناء الكويت.

(٢) انطلاقاً من كون الكويت بلداً صغيراً فإنها بحاجة إلى كسب التأييد والأصدقاء وليس بتكوين أعداء، وبخاصة بين الدول العربية المحيطة وذلك التزاماً بتطبيق مبدأ التوازن السياسي.

(٣) المستجدات السياسية تفرض على الكويت ألا تنعزل عن العالم وبخاصة في ضوء التحركات العراقية لكسر المقاطعة الدولية.

(٤) الاقتناع الرسمي بأن هنالك مصلحة كويتية بعودة العلاقات.

(٥) وجود ضغوط على الكويت في حصول التطبيع، حيث أشار روبرت بيلترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، إلى أنه حان الوقت للنظر في أمر مد يد المصالحة تجاه الأردن لتحقيق مصالح استراتيجية عليا.

(٦) صدور إشارات من بعض هذه الدول، وبخاصة الأردن واليمن بالرغبة في إعادة العلاقات مع الكويت والشروع في ترميمها وطي صفحة الماضي، في تلك الفتره كان للكويت سفارة في الأردن ولم يكن الأردن سفارة في الكويت .

فعلى سبيل المثال صرح رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكباريتي): "أن من حق الكويت التي تعرضت لأبشع عدوان على استقلالها وأمنها وأرضها وشعبها (العام ١٩٩٠) اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لرد أي عدوان عليها وحماية أمنها والدفاع عن سلامة شعبها وأرضها".

وجاء تصريحات رئيس الوزراء الأردني بسبب التهديدات العراقية للكويت من قبل نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في عام (١٩٩٦) واعتبر رئيس الوزراء الأردني (الكباريتي) ذلك العمل "عملاً من أعمال الحرب" [٣١٠].

---

[309] العنزي، عبد الله / عبد الله سهر (الكويت والعلاقات مع "دول الضد": دراسة ميدانية)، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ١٩٩٧، ص٥١.

[310] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (التهديدات العراقية: رقم التصنيف ٤-١١/٦) بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٥، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي أول ردّة فعل أردنية على المستوى الرسمي نحو التهديدات العراقية وقد تغيرت السياسية الأردنية الرسمية تجاه الكويت والموقف من العراق منذ تولي عبد الكريم الكباريتي منصب وزير الخارجية في حكومة الأمير زيد بن شاكر مطلع عام ١٩٩٥م.

ووصلت حالة من التقارب بين البلدين منذ تولي عبد الكباريتي رئاسة الحكومة في الأردن عام (١٩٩٦).

وقد حددت الكويت موقفها من عودة العلاقات مع هذه الدول وهي [٣١١]:

(١) الاعتذار الرسمي واعتراف هذه الدول بخطئها وتقديم المبررات والالتزام بالجامعة العربية كميثاق شرف.

(٢) المساهمة بالضغط على العراق للالتزام بكل قرارات مجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بالأسرى الكويتيين ونتائج لجنة ترسيم الحدود.

(٣) إدانة العدوان العراقي ومعارضته ورفضه، ويجب أن يكون هذا التعبير واضحاً ولا يحتمل التأويل والتفسير المتناقض.

(٤) التأكيد على احترام الشرعية الدولية وسيادة كل دولة وحقها في ثرواتها الطبيعية وفي تأمين وسائل الدفاع عن النفس والإجراءات التي اتخذتها الكويت من أجل التحرير.

ومع بداية عام (١٩٩٦) ظهر تقدم ملحوظ على سياسة الكويت الخارجية في تحسين وتطبيع علاقاتها مع هذه الدول، وبالمقابل طالبت هذه الدول العراق بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بغزو العراق لدولة الكويت وتأييد الكويت بكل من إجراءاتها لصيانة استقلالها، والتأكيد على احترام الشرعية الدولية وإطلاق الأسرى الكويتيين الموجودين بالعراق والكشف عن مصير هؤلاء الأشخاص وبتعاون العراق مع هذه القضية الإنسانية.

وقد بدأت عودة العلاقات منذ عام (١٩٩٧) عن طريق استئناف الرحلات الجوية بين الكويت وهذه الدول، وزيارات الوفود الشعبية ورجال الأعمال والأكاديميين تمهيداً لتنفيذ شامل على مبدأ إعادة العلاقات الكاملة مع الكويت، وفي عام (١٩٩٩) عادت العلاقات بشكل رسمي عن طريق إعادة فتح سفارات هذه الدول وتعيين سفراء بين كل من الجانبين باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية وبهذا أنهت الكويت القطيعة التي دامت لمدة ثمانية سنوات مع هذه الدول [٣١٢].

---

[311] العنزي، عبد الله/ عبد الله سهر، مرجع سابق، ص٥٠.

[312] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (العلاقات مع الأردن: رقم التصنيف٥-٦/٢) بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا نجحت سـياسـة الكويت في عزل العراق دولياً وإلزامه بتطبيق القرارات الدولية وخاصـة المتعلقة بالحالة الكويتية – العراقية، والانفتاح على باقي دول المنطقة وعدم عزلتها عن محيطها العربي، وبادرت هذه الدول بزيارات أو بتصريحات للعراق والتي تعبر عن الالتزام بالشرعية الدولية واحترام حرية الحدود الدولية بين كل من العراق والكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠١)

المطلب الأول: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠)

ظلت ثوابت ومرتكزات سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق ثابتة وقائمة على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالحالة الكويتية – العراقية، والتي تعبر عن الشرعية الدولية، وخلال هذه الفترة حدثت عدة متغيرات في المنطقة والتي أثرت على دولة الكويت منها عندما قام العراق في عام (١٩٩٨) بطرد المفتشين الدوليين لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، (الأنسكوم) وما ترتب عليه من عملية عسكرية ضد العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عرفت بعملية "ثعلب الصحراء"، والتهديدات العراقية ضد الكويت خلال هذه الفترة، واتهام العراق للكويت بسرقة البترول العراقي من آبار العراق الجنوبية.

وكان العراق قد قام في الخامس من أغسطس عام ١٩٩٨ بتعليق نشاط (الأنسكوم) الخاصة بمتابعة نشاط أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلى مدى ٧ سنوات من عام (١٩٩١-١٩٩٨) يتكرر مشهد الأزمات بين العراق والأمم المتحدة بسبب الأزمات التي يثيرها العراق ضد اللجنة الدولية المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (الأنسكوم) بمعدل أزمة كل أربعة أشهر، الذي جعل الوضع يوصف بأنه "أزمة تلد الأزمة" وفي عام ١٩٩٨ ، عندما علق العراق نشاط "الأنسكوم" وأبدى عدم التعاون معها ونتيجة لهذه السياسة انتهت بمواجهة عسكرية سميت بعملية ثعلب الصحراء، من (١٦-١٩/١٢/١٩٩٨) [٣١٣].

وهناك سلسلة التوترات التي حدثت بين العراق والأمم المتحدة منها الأزمة التي تفجرت عندما اتهم مجلس الأمن الدولي بعدم تعاونه بشكل إيجابي مع اللجنة الدولية المكلفة بتدمير الأسلحة النووية، وحدد المجلس مهلة حتى ٢٥ يوليو ١٩٩١ لتعاون العراق وبعدها يكون من حق المجلس اتخاذ التدابير والإجراءات، بما فيها إعادة ضرب العراق، وأزمة ١٩٩٢ عندما رفض العراق لسماح لفريق المراقبين الدوليين المكلف بتدمير أجهزة تطوير الصواريخ العراقية من طراز سكود بإتمام مهمته، أزمة وزارة الزراعة في يوليو ١٩٩٢ عندنا رفض العراق دخول المفتشين الدوليين مبنى الوزارة، الضربة العسكرية للعراق في مارس ١٩٩٣ بسبب منع طائرات الأمم المتحدة الخاصة بنقل بعثات التفتيش من الهبوط في بغداد، وسلسلة التوترات التي شهدتها الفترة من أكتوبر ١٩٩٧ وحتى ديسمبر ١٩٩٨ وأهمها أربع حلقات: الأولى في أكتوبر ١٩٩٧، وبدأت برفض العراق دخول المفتشين الدوليين وانتهت الأزمة بتراجع العراق عن موقفه.

---

[313] سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وجوارها الجغرافي (علاقات العراق المتوترة مع الأمم المتحدة)، مرجع سابق، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثانية في نوفمبر من العام نفسه (١٩٩٧) عندما أعلن العراق رفضه السماح للمفتشين به بدخول المواقع الرئاسية (الحساسة *) والتي تعرف (بأزمة فبراير) وانتهت في فبراير عام ١٩٩٨ بتوصل الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) إلى صيغة اتفاق وتراجع العراق عن موقفه السابق، الثالثة فبدأت في أغسطس ١٩٩٨ عندما أعلن العراق عن تجميد نشاط (الأنسكوم) وعدم تعاونه مع الأمم المتحدة (عدا وكالة الطاقة الذرية) ثم تراجع في اللحظات الأخيرة إلا أن العراق سرعان مع عاد مرة أخرى في عدم تعاونه الكامل مع لجان التفتيش الدولية وانعكس ذلك من تقرير (ريتشارد بيتلر) الذي رفعه لمجلس الأمن الدولي في يوم (١٩٩٨/١٢/١٥) أن العراق لم يتعاون مع المفتشين الدوليين ووضع العراقيل والقيود الجديدة على المفتشين وأن العراق لم يقدم للجنة الدولية الوثائق التي طلبتها عن الصواريخ الباليستية مما أدى إلى لجوء الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الخيار العسكري فقامتا بعملية ثعلب الصحراء خلال الفترة من (١٦-١٩/١٢/١٩٩٨) التي استمرت لمدة (٧٠) ساعة، وتم خلالها توجيه ضربات عسكرية للمنشآت العسكرية العراقية [٣١٤].

وتؤكد الكويت على أن جميع الأزمات التي حدثت بين العراق والأمم المتحدة لا دخل للكويت بها، ويعود السبب الحقيقي للأزمات إلى عدم تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وهو ما أكدته جميع الدول العربية تضامناً مع الكويت بسبب التهديدات العراقية لدولة الكويت بسبب الأزمة الأخيرة حيث أكدت الأردن على لسان رئيس وزرائها (فايز الطراونة) أن "الأزمة الحالية ليست بين العراق والكويت وأن المشكلة هي بين العراق والأمم المتحدة فيما يتعلق بفرق التفتيش الدولية وكيفية الاستمرار في عمليات التفتيش"[٣١٥].

وقد دعا وزير الخارجية الشيخ (صباح الأحمد الصباح) بخصوص أزمة فبراير ١٩٩٨، إلى ضرورة تنفيذ العراق جميع القرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وإيجاد حل سلمي للأزمة وعدم افتعال العراق للأزمات وتوتير الأجواء متحدياً الإرادة الدولية.

---

* المواقع المقصودة عددها (٨) ثمانية مواقع، وهي: (١. موقع القصر الجمهوري/بغداد، ٢. موقع الرضوانية الرئاسي/ بغداد، ٣. موقع السجود الرئاسي/بغداد، ٤. موقع تكريت الرئاسي، ٥. موقع الثرثار الرئاسي، ٦. موقع جبل مخول الرئاسي، ٧. موقع البصرة الرئاسي، ٨. موقع الموصل الرئاسي).

[314] محروس، أحمد إبراهيم (عملية ثعلب الصحراء: تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج)، مجلة السياسة الدولية،العدد ١٣٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص١٧٢.

[315] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (أزمة ديسمبر ١٩٩٨: رقم التصنيف٤-٥/١٠) بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٥، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صـــدر البيان الختامي للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في١١ فبراير ١٩٩٨ في الكويت، وبين أن سـبب الأزمة التي افتعلها العراق مع المفتشـين الدولتين يعود إلى رفضه التعاون معها وعدم تمكينهم من أداء مهامهم وبوضع الشروط وخلق العراقيل مما يمثل خرقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصـــلة بعدوانه على الكويت ودعا البيان الختامي إلى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن كاملة وحمل النظام العراقي مسؤولية المماطلة في تنفيذ تلك القرارات مما يؤدي إلى اسـتمرار العقوبات المفروضـة على العراق والتي يعاني من آثارها الشعب العراقي الشقيق وتتألم دول المجلس لهذه المعاناة وتحمل مسؤولياتها النظام العراقي وحده[٣١٦].

وفي أزمة ديسمبر عام ١٩٩٨ بعد عملية (ثعلب الصحراء) هدد العراق دولة الكويت والسعودية وزعم أن طائرات التحالف تنطلق من الأراضي الكويتية والسعودية، وردت الكويت بالنفي وأن الطائرات تنطلق من حاملات الطائرات المبحرة في الخليج [٣١٧].

وتؤكد دولة الكويت في سياستها تجاه العراق أن الأزمات التي تحدث لا دخل للكويت بها وهي مشكلة بين العراق والأمم المتحدة ويعود سببها إلى عدم تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وحول موقف الكويت من الضربة العسكرية (ثعلب الصحراء)، فقد تعاطفت دولة الكويت مع الشـعب العراقي وهي من أولويات سـياسـة الكويت الخارجية تجاه العراق التي تفرق بين النظام الحاكم في العراق وبين الشعب العراقي المغلوب على أمره بسبب سـياسـة هذا النظام، وفي نفس الوقت دعت إلى ضـرورة التزام العراق بتنفيذ كافة القرارات الدولية والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة باعتبار ذلك هو المخرج الوحيد، ولقد عبر (عبد العزيز العدساني) رئيس اللجنة للشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي بشكل صادق عن موقف الشعب الكويتي وحكومته بقوله: "إن مشاعر الناس في الكويت إلى جانب الشعب العراقي وندعو الله أن يجنبه كل مكروه وخلافنا مع النظام القائم في العراق" [٣١٨].

---

[316] سـجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، العدد٥، مركز دراسـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، يناير/مارس١٩٩٨، ص٣٩-٤٣.

[317] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (التهديدات العراقية: رقم التصنيف: ٤-١٦/٦) بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٥، الكويت، جريدة الوطن.

[318] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد هدد الرئيس العراقي (صدام حسين) دولة الكويت في خطابه بتاريخ (٢٠٠٠/٨/٨) بمناسبة انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، وادعى أن الكويت والسعودية تستخدم أراضيهما من قبل القوات الأمريكية لضرب العراق، وقد قدمت دولة الكويت مذكرة احتجاج على التهديدات التي أطلقها الرئيس العراقي (صدام حسين) وهو ما يهدد أمن الخليج واستقرارها بالمنطقة [٣١٩]، وقد طالب الدول الخليجية والعربية والدولية بالإجماع، بوقف التهديدات العراقية ضد الكويت والتي تهدد استقرار منطقة الخليج وقد طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية بوقف التهديدات العراقية في الوقت التي تعمل الجامعة على تحقيق المصالحة القومية وتنقية الأجواء العربية [٣٢٠].

وفي سبتمبر عام (٢٠٠٠)، اتهم العراق برسالة من وزير الخارجية العراقي (ناجي صبري الحديثي) إلى الأمين العام للأمم المتحدة (أنان) الكويت بسرقة النفط العراقي من الآبار الجنوبية الواقعة بين الكويت والعراق (حقل الرميلة) وكان العراق قد اتهم الكويت بإغراق السوق العالمية بالنفط للإضرار بالعراق ذريعة لغزوها في شهر أغسطس آ ب (١٩٩٠) (راجع الفصل الثاني) وجاء هذا الاتهام من وزير النفط العراقي (عامر محمد رشيد) في (١٤ ديسمبر ٢٠٠٠) والذي أدعى أن الكويت تقوم بسرقة ما يقارب ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف برميل نفط يومياً، وأمام هذه الادعاءات لابد من الإشارة إلى التالي:

أولاً: لم يقدم العراق أية وثائق أو أدلة أو دراسات علمية تؤكد صحة ادعاءاته حول سرقة الكويت لنفط العراق، وذلك على الرغم من احتلاله للكويت كاملة لمدة سبعة أشهر، وسيطرته التامة على مقدراتها النفطية وغيرها وإطلاعه على كامل الأرشيف النفطي، ودراسة لطبوغرافية الأرض الكويتية كما أفادت بذلك الوثائق العراقية المتوافرة، عن التخطيط للمسبق للغزو وكذلك معرفته بالمكامن النفطية وخصائصها الطبيعية.

ثانياً: لم يحدث على الإطلاق أن اعترفت الكويت بسرقة النفط العراقي كما يدعي العراق، ولم يعلن على مستوى إعلامي محلي أو عربي أو عالمي فضلاً، عن أن لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود وتخطيطها بين الكويت والعراق أكدت في قراراتها أن العراق كان يستغل عشرات الآبار النفطية الواقعة داخل الأراضي الكويتية، دون وجه حق وبموجب ذلك ردت الآبار إلى الكويت [٣٢١].

---

[319] نفس المرجع، بتاريخ ١٩٩٩/٨/٩.

[320] المرجع السابق، بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٤.

[321] مركز البحوث والدراسات الكويتية (رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق بالكويت بسرقة نفطها)، مرجع سابق، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أعلنت الكويت رسمياً في (١٨ ديسمبر ٢٠٠٠) على لسان وزير النفط الشيخ (سعود ناصر الصباح) ووزير الإعلام الدكتور (سعد بن طفلة العجمي) في تصريحين منفصلين زيف الادعاءات العراقية بهذا الشأن وترحيب الكويت باستخدام أية جهة محايدة مختصة لفحص حقول النفط المتاخمة للحدود الكويتية – العراقية في كلا الجانبين بكشف مزاعم وزير النفط العراقي وادعاءاته، وهذا العمل لا يحتاج في الكشف عن حقيقة الادعاءات العراقية أكثر من بضعة أشهر في الخلاف بينها وبين الكويت عن طريق دراسة تاريخ الإنتاج للحقول وإجراء مسح (سيزمي) وإعداد نماذج بالكمبيوتر للاحتياطات النفطية للحقول وهو ما يحقق نتائج عادلة كما حدث بين بريطانيا والنرويج في بحر الشمال، وأكد وزير النفط الكويتي (سعود ناصر الصباح) أن جميع الأعمال التي تقوم بها الكويت من إنتاج وحفر تم داخل الأراضي الكويتية، وتتبع الطرق التقليدية في عمليات الحفر (الحفر الرأسي) والتي تتناسب مع مخزونها النفطي من هذا الحقل، وتساءل وزير الإعلام الكويتي عن مصلحة الكويت من سرقة النفط العراقي ومع أنها تمتلك (١٠%) من احتياطي النفط العالمي، كما أن ما تنتجه الكويت من حقل الرتقة الكويتي لا يتجاوز (٤٣) ألف برميل يومياً وهو معروف لدى شركات النفط المتخصصة ومنظمة (الأوبك)، وهو يمثل (٢%) من إنتاج الكويت اليومي للنفط، ومن ثم تساءل الوزير من أين جاء الإدعاء العراقي بسرقة الكويت لمقدار من النفط يقدر بـ(٣٠٠) ألف برميل يومياً من هذا الحقل ؟!!، كما أشار أن الكويت لا تستطيع الحفر أفقياً – كما يدعي العراق – لأن ذلك يتطلب تكنولوجيا متقدمة مكلفة، كما أن أي نشاط على الحدود يتم في وجود لجنة الأمم المتحدة (اليونيكوم) بعثة المراقبة الدولية على الحدود الكويتية العراقية[٣٢٢].

وحقل الرتقة الكويتي ليس امتداداً لحقل الرميلة العراقي كما يدعي العراق والدليل على ذلك هو الانخفاض في إنتاج حقل الرتقة الكويتي من عشرين ألف برميل يومياً عام (١٩٨٠) إلى تسعة آلاف برميل نفط يومياً عام (١٩٩٠)، والارتفاع الواضح المتزايد في إنتاج حقل الرميلة العراقي من (٣٠) ألف برميل يومياً عام (١٩٧٠)، إلى أن وصل إلى مليون برميل يومياً عام ١٩٩٠. **(انظر جدول رقم (٨) في قائمة الملاحق)** ولو كان متصلاً به لوجب أن يكون متجدداً ومتزايداً لإنتاجه بدلاً من أن ينقص تارة ويزيد أخرى، هذا بالإضافة إلى أن حقل الرتقة الكويتي مختلف تماماً عن حقل الرميلة العراقي في كافة السمات والمكونات الأساسية (التركيب، مستوى المياه، الزيت، نوع الخام المستخرج، معدلات الضغط والإنتاج، الاحتياطات المقدرة).

[322] مركز البحوث والدراسات الكويتية (رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق للكويت بسرقة نفطها) مرجع سابق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نفت الكويت الادعاءات العراقية برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (أنان) من وزير الخارجية الكويتي الشيخ (صباح الأحمد الصباح) أن "أي نشاط استثماري تقوم به دولة الكويت لاستغلال وتطوير مصادرها وثروتها الطبيعية في أي موقع على أرضها وضمن حدودها المعترف بها دولياً إنما يخضع للسيادة الكويتية المطلقة وهو أمر يقوم به العراق حيث مارس سيادته على كامل أراضيه" وأضاف: "أن العراق قام بالإنتاج النفطي في شكل مكثف ولمدة تزيد عن أربعين عاماً في حقلي الرميلة والزبير قبل عام ١٩٩٠ في الوقت الذي لم يكن متاحاً فيه لدولة الكويت إلا إنتاج نسبة قليلة جداً من النفط مما أدى إلى استنزاف المخزون النفطي في المكامن النفطية وبالتالي هجرة النفط من الجانب الكويتي إلى الجانب العراقي" واعتبر هذا الموقف عدائياً من قبل العراق، وأن العراق يهدف من وراء ذلك إلى التملص من التزاماته الدولية مهدداً أمن واستقرار المنطقة "[٣٢٣].

وتستغل دولة الكويت الحقول المشتركة مع الدول المجاورة وخاصة العراق (حقل الرتقة) بموجب القانون الدولي الذي حدد كيفية استخدام الحقول المشتركة هو بتراجع كيلومتر عن الحدود (راجع الفصل الثاني)، وخلال هذه الفترة اتسم الموقف العراقي بالتصعيد ضد الكويت والسعودية وبتوجيه التهديدات لكل منهما.

المطلب الثاني: سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠١):

تميزت هذه الفترة بتحرك واضح للدبلوماسية الكويتية على المستوى العربي والدولي بهدف توضيح موقفها من المسألة العراقية، وكسب تأييد العالم العربي والقوى الدولية لمطالبها، وقد حققت هذه الدبلوماسية نجاحاً كبيراً في هذه المنطقة، وخاصة حول موقفها من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ومعاناة الشعب العراقي ومسألة الضربات العسكرية ضد العراق خارج قرارات مجلس الأمن الدولي واحترامها لسيادة العراق ووحدة أراضيه، وغيرها من القضايا المتعلقة بالحالة الكويتية – العراقية.

وتميزت سياسة الكويت خلال هذه الفترة تجاه العراق بالمرونة فيما يتعلق بالمطالب العراقية مقابل تشدد العراق للمطالب الكويتية، فقد جرى تسمية الملف الكويتي – العراقي بـ (الحالة الكويتية – العراقية) بدلاً من كلمة (العدوان، الاحتلال، قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت)، في القمة الإسلامية التاسعة في نوفمبر عام (٢٠٠٠) والتي انعقدت في قطر، وقد فشل العراق سنة (١٩٩٧) في شطب كلمة (العدوان، الاحتلال، قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت) واستبدالها بـ (الحالة الكويتية – العراقية)، من البيان الختامي للقمة الإسلامية الثامنة في طهران بسبب رفض الكويت للمطلب العراقي على إطلاق تسمية (حالة) ونجح الوفد الكويتي مدعماً بمواقف الدول العربية والإسلامية

---

[323] جريدة الرأي العام الكويتية، العدد١٢٥٢٤، الجمعة، ٥ أكتوبر ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمد نص القرار الكويتي الذي شدد على ضرورة التزام النظام العراقي بتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت، وبعد مضي ثلاثة سنوات وبالتحديد في (نوفمبر ٢٠٠٠) أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي التاسع في العامة القطرية تضافرت الجهود العراقية والقطرية ودول أخرى وتم تسمية الاحتلال والعدوان بـــ (الحالة بين الكويت والعراق)، في القمة الإسلامية التاسعة في الدوحة.

ومن ذلك التاريخ دخلت مفردة (الحالة) في البيانات الختامية وقرارات المؤتمر، كما أصبحت مفردة أساسية في وسائل الإعلام العربي وحدها بما فيها وسائل الإعلام الكويتية، وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق (سليمان ماجد الشاهين) في (١٩ نوفمبر ٢٠٠٠) "أن الثوابت التي أكد عليها القرار الذي تبناه مؤتمر القمة الإسلامي الأخير – مؤتمر الدوحة – بشأن العراق هي الأساس ومحور الاهتمام وليس صياغة عنوان القرار"، وأكد "أن قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير الكويت صدرت تحت مسمى الحالة"، وأكد وكيل وزارة الخارجية (خالد الجار الله) في (٢٠٠٠/١٢/٤) "أن تغير تسمية العدوان العراقي على الكويت عام (١٩٩٠) إلى (الحالة بين الكويت والعراق) وهو موضوع شكلي لا يعفي العراق من تنفيذ القرارات الدولية وفي مقدمتها إطلاق سرح الأسرى الكويتيين" [٣٢٤].

وبهذا أصبح الملف الكويتي – العراقي يطلق عليه مسمى (الحالة بين الكويت والعراق).

وخلال هذه الفترة حاولت بعض الدول العربية والإسلامية إيجاد مصالحة بين كلا البلدين، وقد حددت دولة الكويت ثلاثة شروط للمفاوضات مع النظام العراقي الحالي، أولاً: تطبيق القرارات الدولية وإطلاق الأسرى، ثانياً: الاعتذار للشعب الكويتي [٣٢٥]، إلا أن الكويت وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في عمان تنازلت عن شرط الاعتذار، بسبب رفض العراق، وطالبت بضمانات من العراق في عدم تكرار ما حدث عام (١٩٩٠) وبأمنها وسيادتها واستقلالها، وهو ما أعلنه وزير الدولة للشؤون الخارجية الحالي الشيخ محمد الصباح بإعلانه عدم تمسك الكويت بمطلب اعتذار العراق عن غزوه لدولة الكويت عام (١٩٩٠) عندما قال: "أين سمعتم أننا تمسكنا بشرط الاعتذار ؟ نحن مطالبنا واضحة وهي أمنها وأسراها ووجودها واستقلاليتها وسيادتها" وأضاف: "أنا أتحدث عن ضمانات"[٣٢٦].

---

[324] جريدة الأنباء الكويتية، العدد ٩٢٦٦، الاثنين، تاريخ ٢٥ فبراير، ٢٠٠٢، ص١٠.

[325] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (المصالحة مع العراق: رقم التصنيف: ٢٥-٥/١) بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٢، الكويت، جريدة الوطن.

[326] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (العلاقات مع العراق: رقم التصنيف: ٢-٦/٢) بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع الإعلان عن وضع المسألة العراقية على جدول أعمال قمة عمان العربية التي عقدت يومي (٢٩/٢٧ مارس ٢٠٠١) في عمان، بدأت الدبلوماسية الكويتية تحركاً على المستوى العربي والدولي لتوضيح موقفها من هذه القضية خلال الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الكويتي الشيخ (صباح الأحمد الصباح) للعواصم العربية حددت موقفها على ما يلي من المسألة العراقية، وهي كما يلي:

(١) احترامها لسيادة العراق ووحدة أراضيه، وأنها لم تكن طرفاً في العقوبات المفروضة عليه، وهي مفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي وليس الكويت.

(٢) تعاطفها مع معاناة الشعب العراقي والدعوة لرفع الحصار المفروض على العراق وعدم الاعتراض على أي مبادرات هدفها تخفيف هذه المعاناة.

(٣) عدم معارضتها للانفتاح الذي شهدته العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وبعض الدول العربية وبالتالي أوقفت العراق عن فرصة استغلال أي توتر في العلاقات الكويتية – العربية.

(٤) أن العلاقة مع العراق ليست من المحرمات التي لا يجب الاقتراب منها أو التدخل بها لوضع تقدم في مسألة الحالة بين الكويت والعراق، ولا تعاني أي عقدة بخصوص طرح هذا الموضوع للبحث والنقاش.

(٥) التأكيد على تنفيذ العراق للقرارات الدولية والإفراج عن الأسرى الكويتيين، ومطالبته بالكف عن الحملات والتهديدات وإثبات حسن النوايا قولاً وفعلاً، و ضرورة التزام العراق باحترام أمن واستقلال وسيادة دولة الكويت.

(٦) تقدمت الكويت من خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب بوثيقة لتوصيف الحالة بين الكويت والعراق وقد تضمنت هذه الوثيقة التي لاقت ترحيباً عربياً عدة مقترحات للمطالب العراقية وبتعهدات أمنية واضحة بأنه لن يهدد أمن جيرانه، وعليه أن يعترف بحدود الكويت والإفراج عن الأسرى الكويتيين لديه، غير أن العراق رفض هذه الوثيقة.

(٧) عدم إصرار الكويت خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب في مارس (٢٠٠١) على الحصول على اعتذار رسمي من بغداد والاكتفاء بضرورة توفير ضمانات أمنية تمنع تكرار الكارثة عام (١٩٩٠).

(٨) لم تعترض الكويت على إدراج بند في مشروع البيان الختامي يؤكد دعم القادة العرب لمطلب العراق بإصدار قرار من مجلس الأمن بالموافقة على مساعدة بقيمة مليار يورو ترغب بغداد بتقديها لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩) وافقت الكويت على الدعوة إلى رفع الحصـــار عن العراق ورفض منطقتي حظر الطيران في الجنوب والشـمال ومعارضـتها ضـرب العراق خارج نطاق قرارات مجلس الأمن الدولي [٣٢٧].

وقد أكدت دولة الكويت قبل انعقاد القمة وأثناء انعقادها حول موقفها من موضـوع الحصـار على العراق عندما أكد الشيخ (محمد الصباح) وزير الدولة للشؤون الخارجية أن "موقف بلاده واضح تجاه رفع الحصار عن العراق وشعبه وندعم رفع المعاناة عنه" [٣٢٨].

وقد عبرت الكويت من خلال القمة العربية عن موقفها تجاه العراق، ولأول مرة خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في عمان ومنذ أكثر من عقد من الزمن اشـتركت جميع الدول العربية في القمة لوضع "صيغة توافقية" بشأن الحالة بين الكويت – العراق للمطالب الكويتية والعراقية، فشكلت اللجنة الثلاثية والخماسية والسداسية التي أجرت الوساطات بين الوفدين العراقي والكويتي وتم التوصـل إلى صـيغة نهائية بموافقة (١٦) دولة عربية عليها وقبلتها الكويت ورفضها الوفد العراقي، وتضمنت هذه الصيغة ثلاثة مبادئ أساسية هي:

أولاً: تأكيد ضـرورة احترام ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها والمحافظة على الأمن القومي العربي على أساس احترام سلامة كل دولة وسيادتها على أراضيها ومواردها وحقولها وعدم التدخل أو السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، عن طريق الحوار والتفاوض من خلال آليات فض النزاع.

ثانياً:

أ. التأكيد على احترام واستقلال وسيادة الكويت وضمان أمنها ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً وعدم التدخل في شـؤونها الداخلية وتأكيد العراق بذلك ودعوته إلى اتخاذ السياسات الكفيلة باحترام هذا الالتزام.

ب. التأكيد على احترام استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامة الإقليمية وعدم التدخل في شـؤونه الداخلية والمطالبة بوقف كل ما يتعرض له العراق من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته وخاصة تلك التي تم خارج إطارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة الضربات العسكرية.

---

[327] أبو دهب، فتوح (التحرك الدبلوماسي الكويتي: الدلالات والنتائج) شؤون خليجية، العدد٢٦، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف٢٠٠١، ص٥٤.

[328] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (القمم العربية: رقم التصنيف٣٢-١/٤) بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٥، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. دعوة العراق إلى إتمام تنفيذ كافة الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم وإعادة كافة الممتلكات الكويتية.

د. المطالبة بإنهاء المشاكل العالقة بشأن موضوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة عبر مفاوضات بين العراق ومجلس الأمن لاستكمال الالتزامات المتعلقة بشكل عادل وشامل وبأسرع وقت ممكن وفقاً لقرارات مجلس الأمن المعنية وذلك بهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ثالثا:

أ. المطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق.

ب. اتخاذ التدابير اللازمة لاستئناف الرحلات الجوية مع العراق.

ج. الدعوة إلى التعاون فيما يتعلق بما قدمه العراق بشأن المفقودين العراقيين برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر [٣٢٩].

ومن خلال هذه الصيغة طالبت دولة الكويت برفع الحصار عن العراق، وتسيير الرحلات الجوية من العراق وإليه، ورفض الضربات العسكرية ضد العراق خارج نطاق قرارات مجلس الأمن، وبموجب هذه الصيغة حصل العراق على تأييد مؤتمر القمة لمطالبه لرفع الحصار الاقتصادي كما يطالب العراق بها من الدول العربية ورفض ضرب العراق عسكرياً خارج نطاق قرارات مجلس الأمن وتسيير رحلات جوية منه وإليه، إلا أن العراق رفض هذه الصيغة، واعتمد العراق على عدة مبررات لرفض الصيغة التي حظيت بالاجماع العربي ووافقت عليها الكويت، فطالب بإجراء تعديلات على الفقرة المتعلقة بتطبيق القرارات الدولية، واستبدال العبارة التي تشير إلى "تنفيذ كافة القرارات الدولية" بـ (بتنفيذ قرارات)، كما اعتبر الوفد العراقي أن الفقرة المتعلقة باحترام سيادة الكويت وسلامة أراضيها "تطرح المشكلة" في المبدأ الثاني الفقرة (أ) واعتبر الوفد العراقي أن هذه الفقرة تدعو بغداد إلى "اتخاذ السياسات الكفيلة باحترام الالتزام"، بسيادة واستقلال الكويت تشكل "اتهامات واضحة لنوايا العراق إزاء الكويت" [٣٣٠].

---

[329] مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن ورئاسة القمة العربية: تحديات والآفاق) العدد١٦، الأردن، ٢٠٠١، ص٥٦.

[330] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (القمم العربية: رقم التصنيف٣٢-١/٤) بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٩، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ (صباح الأحمد الصباح) أن قمة عمان أقنعت جميع القادة العرب أن الكويت لم تشكل عائقاً أمام رفع العقوبات المفروضة على العراق كما كان زعماء بعض الدول العربية يعتقدون أن سياسة الكويت كانت معارضة لتخفيف العقوبات أو إزالتها، وقد أدركوا أن العراق هو الذي لا يريد وضع نهاية للعقوبات، فالقيادة العراقية تريد أن يستمر الوضع الحالي الذي يمكنها من مواصلة سيطرتها على المجتمع من خلال نظام الحصص الغذائية وغيرها من الإجراءات، حيث اجتمع خمسة من وزراء الخارجية العرب في القاهرة وكانت مهمتهم الاتصال بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والمطالبة بوضع برنامج نهاية للعقوبات، لكن العراق رفض، وأضاف الشيخ (صباح الأحمد الصباح) أن العقوبات المفروضة على العراق ليست بيد الكويت وقال: (هل أستطيع أن أغير واقع الحال؟، وهل أنا الولايات المتحدة أو روسيا أو أية دولة أخرى من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ؟) وأضاف أن مسألة العقوبات بيد مجلس الأمن الدولي فقط، وأن الكويت لن تعارض رفع العقوبات، وأنها لا تفكر بعقلية الانتقام، كما أننا لا نريد للشعب العراقي وهم أخواننا، أن يعانوا نتيجة لسياسات تبناها زعماؤه بدون استشارتهم، وأضاف أن الأمين العام للأمم المتحدة قال لهم (أن هنالك ما لا يقل عن ٦٠٠ مليون دولار أمريكي جاهزة لواردات العراق من الطعام والدواء، لكن القيادة العراقية طلبت فقط ما يزيد عن ٣٤ مليون دولار لماذا؟ لأنها ترغب في جعل قضية العقوبات قضية مستمرة لأغراض دعائية وهو الذي دفع قمة عمان للسعي من أجل سحب سلاح الدعاية من القادة العراقية، ويعلم جميع العرب الآن من هو المسؤول عن استمرار معاناة الشعب العراقي) [٣٣١].

وقد حمل القادة العرب العراق المسؤولية في عدم التوصل إلى الصيغة النهائية وعن معاناة الشعب العراقي، وقد حمل وزير الإعلام الأردني (طالب الرفاعي) الوفد العراقي مسؤولية عدم إقرار الصيغة التي حظيت بإجماع عربي ووافقت عليها الكويت وتساءل العراق (إذا كانت الكويت وافقت على رفع الحصار، فما بال الدول الأخرى ؟) [٣٣٢].

---

[331] مقابلة مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح مع "الشرق الأوسط"، الملف العراقي، العدد١١٤، مركز دراسات العراق، حزيران ٢٠٠١، ص٢١.

[332] مركز الوطن للمعلومات والدراسات (القمم العربية: رقم التصنيف٣٢-١/٤) بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠، الكويت، جريدة الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكد الزعيم الليبي العقيد (معمر القذافي) أن العراق حقق مكاسب في القمة بفضل المواقف الأخوية للكويت والسعودية، وقال: (أن العراق يفرط في مكاسبه أحياناً) [٣٣٣]. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور (عصمت عبد المجيد): "أن محاولات العراق تحميل الكويت مسؤولية فشل القمة العربية في عمان فيما يتعلق بالتوصل إلى حل كما يسمى بالحالة العراقية الكويتية أمر غير مقبول" [٣٣٤].

وخلال هذه الفترة حققت دولة الكويت نجاحاً دبلوماسياً كبيراً لتوضيح موقف دولة الكويت حول المسألة العراقية، وهناك عدة متغيرات وأسباب دفعت الدبلوماسية الكويتية إلى التحرك بخصوص الملف العراقي، خلال هذه الفترة ومنها [٣٣٥]:

أولاً: ضعف التحالف الدولي الذي تشكل لتحرير الكويت في عام (١٩٩٠) خلال السنوات الأخيرة بفعل عدة عوام يأتي في مقدمتها:

- اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية بين أعضاء التحالف وخاصة الدول دائمة العضوية، حيث أصبحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في جانب، وروسيا وفرنسا والصين في جانب آخر.
- طول فترة الحصار، وسقوط الرهانات الأمريكية الخاصة بوضع حل نهائي لمشكلة بإطاحة النظام العراقي الحاكم.
- معاناة الشعب العراقي من جراء الحصار المفروض عليه من أكثر من عشر سنوات وموت مئات الآلاف من الأطفال والشيوخ، مما أوجد تعاطفاً دولياً معهم من المنظمات الأهلية والشخصيات العامة في الغرب والعالم العربي.

ثانياً: سياسة التقارب والتصالح التي اتبعها النظام الحاكم في العراق تجاه الدول العربية التي أسفرت عن إقامة العديد من مناطق التجارة الحرة المشتركة، مع العديد من هذه الدول مثل مصر وسوريا وتونس، وفي نفس الوقت الذي تزايدت فيه الدعوات العربية الداعية إلى رفع الحصار، الأمر الذي دفع بعض الكتاب والمثقفين الكويتيين إلى التأكيد على أن الكويت ستتجه إلى عزلة سياسية عربية ودولية إذا لم تطور من خطابها السياسي.

ثالثاً: نجاح العراق إلى حد ما في تسويق قضيته ومعاناة شعبه على الساحتين العربية والدولية، وتحميل الكويت وبعض دول الخليج العربي مسؤولية استمرار هذه الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب العراقي، من جراء فرض الحصار عليه.

---

(333) نفس المرجع، بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٢٩.

(334) نفس المرجع بتاريخ ٢٠٠١/٤/٤.

(335) أبو دهب، فتوح، مرجع سابق، ص٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه المتغيرات دعت بالدبلوماسية الكويتية تجاه العراق إلى توضيح الموقف الكويتي حول المسألة العراقية، على المستوى العربي والعالمي وشرح موقف الكويت عن سبب معاناة الشعب العراقي، وأن مسألة العقوبات هي بيد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة فقط وليس بيد أي دولة عربية أو أخرى وقد لاقت الدبلوماسية الكويتية نجاحاً كبيراً على المستوى المحلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٦١ من خلال الوثائق والمصادر حتى عام ٢٠٠١، وقد تم التعرف إلى الموروث التاريخي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق حتى وقت هذه الدراسة، وتم التعرف على طبيعة نمط السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية بشكل عام وبشكل خارجي، وقد لاحظنا من خلال الدراسة.

إن العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية علاقة ذات ارتباط اسمي فقط، وتبين ذلك في الاتفاقية الأنجلو – عثمانية عام ١٩١٣م، والتي اعترفت بها الدولة العثمانية بكيان الكويت المستقل وبحدودها المعترف بها.

بعد ظهور التاريخ الحديث للعراق عام ١٩٢١ وظهوره كوحدة سياسية متكاملة بدأت مراسلات عام ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) وأمير الكويت الشيخ (أحمد الجابر الصباح) وتم تحديد الحدود الكويتية – العراقية ولم تحدث أي مشكلة حدودية حتى عام ١٩٦١ عندما طالب عبد الكريم قاسم بالكويت، وقد تم الاعتراف باتفاقية أكتوبر عام ١٩٦٣ من قبل العراق وباستقلال الكويت وبحدودها المعترف بها .

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج من خلال هذه الدراسة، وهي:

(١) بقيت مشكلة الحدود هي المشكلة الأساسية بين كل من الكويت والعراق من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٠ من دون ترسيم، على الرغم من أن مسألة الحدود تمّ الانتهاء منها في مراسلات عام ١٩٣٢ وباتفاقية عام ١٩٦٣ بين البلدين ويعود السبب في ذلك إلى رفض العراق إجراء رسم الحدود بين البلدين، وإبقاء الوضع على ما هو عليه حتى يتوفر له إيجاد مناطق استراتيجية له في الكويت وخاصة المطالبة بجزيرتي (وربة وبوبيان) الكويتية وبناء قوة عسكرية كبيرة في منطقة الخليج العربي.

(٢) تعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق من أحد الأسباب التي أثرت على سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق وفي مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، إما بالضغط على الكويت لتقديم قروض مالية للعراق أو مزيد من الخروقات الحدودية لتحويل أنظار الشعب العراقي من مشاكله الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) هنالك عدة أسباب للغزو العراقي لدولة الكويت منها العامل الاقتصادي عن طريق إحكام سيطرته على الثروة النفطية للكويت وخاصة أن العراق بعد خروجه من الحرب العراقية – الإيرانية خرج باقتصاد مدمر وبمديونية كبيرة قدرت ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار وبالتالي وضع العراق في حرج سياسي كبير أمام شعبه، ولا يتم حل المشاكل الاقتصادية إلا عن طريق فرض السيطرة على الثروة الكويتية، وهناك عامل آخر وهو الأطماع التوسعية للعراق وبناء قوة عسكرية كبيرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، عن طريق جعل الكويت المرفأ المائي العسكري له.

(٤) هناك سلبيات وإيجابيات للغزو العراقي لدولة الكويت، ومن السلبيات التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، بعدما كان الرفض لوجودها من قبل دول المنطقة، وكذلك أثّر الغزو على العلاقات العربية – العربية وبوحدة الصف العربي، وكذلك أضعف دور الجامعة العربية في منع وقوع الاعتداء العراقي على الكويت، إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي أحدثها الغزو العراقي لدولة الكويت ودول الخليج العربي واقتصاديات الدول العربية المجاورة وبالقضية الفلسطينية، أما عن الإيجابيات، فقد تم ترسيم الحدود الكويتية – العراقية عن طريق الأمم المتحدة بعدما كانت هذه المشكلة قائمة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٠ من دون ترسيم .

(٥) ساهم العامل الاقتصادي بجعل الكويت تقوم بدور "المانح" للمساعدات المالية لدول العالم الثالث في نصرة القضايا الكويتية على المستوى الإقليمي والعالمي.

(٦) يعتبر العامل الجغرافي والاقتصادي والسكاني إلى جانب العامل الخليجي والعربي والدولي من المحددات والأطر التي تحرك السياسة الخارجية الكويتية على مستوى العالم والتي يبنى عليها صانع القرار السياسي قراراته في التحركات الخارجية.

(٧) ثبت أن سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١ قائمة على مرتكزات وثوابت تستند إلى أسس التطبيق الكامل للقرارات الشرعية الدولية ومنها احترام حرمة الحدود الدولية بين كل من الكويت والعراق، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكذلك إطلاق سراح الأسرى الكويتيين وأسرى الدول الأخرى، ودفع التعويضات، وإعادة الممتلكات الكويتية المسروقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨) حدثت عدة متغيرات في نمط السلوك الخارجي لسياسة الكويت الخارجية تجاه العراق في عام ٢٠٠١، وهي مطالبة الكويت برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وبتسيير الرحلات الجوية من العراق وإليه، وبرفض الضربات العسكرية ضد العراق الخارجة عن نطاق قرارات مجلس الأمن الدولي ورفض منطقة الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه ودعوة العراق بنفس الوقت إلى التطبيق الكامل للقرارات الدولية الشرعية المتعلقة بمطالب الكويت والمجتمع الدولي.

(٩) بقيت سياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١ تفرق بين شيئين اثنين هما، الأول النظام الحاكم في العراق، ولا يمكن الوثوق به أو التعامل معه والثاني: الشعب العراقي فهو شعب مغلوب على أمره كذلك هو ضحية لسياسات تبناها حكامهم، وتدعم الكويت الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة عن هذا الشعب باعتباره شعباً عربياً ومسلماً وهو ضحية لسياسات سابقة لا دخل بها.

وفي ضوء هذه النتائج، تم التوصل إلى مجموعة توصيات لعلها تساهم في إغناء هذا البحث وتحقيق أهداف أفضل لسياسة الكويت الخارجية في المستقبل البعيد ومنها:

(١) على دولة الكويت تقييم دورها كدولة "مانحة" تجاه العراق بالمستقبل والدول الأخرى وجعل هذه المساعدات مرتبطة بالدرجة بتحقيق مصالح الكويت بجانب العامل الإنساني والإسلامي والعربي.

(٢) العمل على تجديد الاتفاقيات الأمنية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والعمل على إشراك الدول العظمى في مسألة أمن الخليج العربي طالما بقي أمن الخليج العربي قائماً على أساس توازن القوى بين الدول المطلة عليه وليس على أساس الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاحترام المتبادل.

(٣) على دولة الكويت تكثيف الحضور الدبلوماسي لها على مستوى العالم وفتح سفارات أكثر في بلدان العالم والذي بدوره يمثل الصمام الأمني لدعم استقلال الكويت وأمنها وبنصرة قضاياها وعدم إهمال الدبلوماسية الشعبية (مجلس الأمة) ليكون الصمام الأمني الثاني لقضايا الكويت على مستوى دول العالم وشرح مواقف الكويت تجاه العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) على الكويت ومجلس التعاون الخليجي ترجمة الانتصار الدولي والخليجي على العراق إلى استثمار دائم يوفر الحد الأدنى من الأمن العسكري المنشود، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي البدء في سياسة طويلة الأمد لاحتواء نزعة العراق لمزاعمه لضم الكويت بكل السبل الممكنة سواء مع وجود النظام الحالي في بغداد أو عدمه، ويتم ذلك بضمانات عربية عن طريق جامعة الدول العربية وضمانات دولية عن طريق الأمم المتحدة.

(٥) على دولة الكويت إيجاد سياسة إعلامية جديدة تكون قادرة على مخاطبة الشعوب العربية لتوضيح دور الكويت القومي والإسلامي وموقف الكويت في مسألة القضايا العربية، وتصحيح مسار الأخطاء عن موقف الكويت والذي تروجه بعض وسائل الإعلام، وخاصة الإعلام العراقي حول قضية التضامن العربي.

(٦) على دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي إيجاد تنسيق عسكري عن طريق تفعيل دور قوات "درع الجزيرة" إلى جانب تفعيل ميثاق إعلان دمشق وحثّ الدول العربية على التوقيع على إعلان هذا الميثاق كآلية لفض المنازعات بين الدول وتفعيل دور الجامعة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية:

(١) أبو حاكمة، أحمد مصـــطفى، **تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٢-١٩٦٥**، ط١، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٤.

(٢) أسـيري، عبد الرضـا، **الكويت في السـياسـة الدولية المعاصـرة: إنجازات .. اخفاقات .. تحديات**، ط٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٢.

(٣) **النظام الســياســي في الكويت: مبادئ وممارســات**، ط٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

(٤) إبراهيم، يوســف وآخرون، **الاقتصــاديات العربية وغزو النظام العراقي لدولة الكويت، الآثار والسياسيات والتعاون الاقتصادي العربي**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١-٩٩٢.

(٥) البحارنة، حســين محمد، **الوضــع القانوني لدعوى العراق بالســيادة على الكويت**، مؤسسة الهلال للتوزيع، البحرين، ١٩٩١.

(٦) بوندرافيسكي، غيورغي، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر ميلادي وأوائل القرن العشــرين**، ط١، مركز البحوث والدراســات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤.

(٧) التميمي، عبد المالك خلف، **أبحاث من تاريخ الكويت**، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩.

(٨) **لخليج العربي والمغرب العربي: دراسـات في التاريخ السـياسـي والاجتماعي والاقتصادي**، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩.

(٩) جودة، أحمد حسـن، **المصـالح البريطانية في الكويت في عام ١٩٣٩**، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠) الجمهورية العراقية: وزارة الخارجية، حقيقة الكويت (١)، بغداد، وزارة الخارجية.

(١١) حسين، عبد العزيز، **المجتمع العربي بالكويت**، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.

(١٢) الخترش، فتوح عبد المحسن، **التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك**، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥.

(١٣) دالاس، أولان، **تاريخ ملك ومملكة الحسين ١٨٩٣-١٩٩٩**، دار جروس برس، لندن، حزيران، ١٩٩٩.

(١٤) دشتي، إبراهيم محمد، **ترسيم الحدود بين دولة الكويت وجيرانها**، مجلس الأمة الكويتي: إدارة البحوث والدراسات، الكويت، ١٩٩٧.

(١٥) رشيد عبد العزيز، **تاريخ الكويت**، منشورات دار المكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨.

(١٦) سالينجر، بيار / لوران، إريك، **المفكرة الخفية لحرب الخليج**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١.

(١٧) **حرب الخليج: الملف السري**، ط٩، دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١.

(١٨) سامي، فكري سامي أمين، **دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدولي**، دراسة مقارنة لدور الجامعة ومنظمة الدول الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٥، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ١٩٨٠.

(١٩) سلطان، غانم، **الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة**، ط١، شركة مطابع الوزان العالمية، الكويت، ١٩٩٤.

(٢٠) سلطان، غانم/ فياض، فتحي، **جغرافية الكويت: دراسة في الظروف الطبيعية والسكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢١) الأسطل، كمال محمد، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٩.

(٢٢) شكري، حسن، **حقائق للتاريخ في أزمة الخليج العربي**، ط٢، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.

(٢٣) الشراح، على رمضان/ الفقير، حسين طه، **الكويت والتنمية العربية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤.

(٢٤) الصباح، ميمونة خليفة، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ط١، د.ن، الكويت، ١٩٨٨.

(٢٥) الطيار، لؤي بكر، **أمن الخليج العربي**، ط١، مركز البحوث والدراسات العربي – الأوروبي، بيروت، ١٩٩٩.

(٢٦) عبد الكريم، إبراهيم خالد، **الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠.

(٢٧) العنزي، حمد رشيد، **القانون الدولي العام: ودراسات خاصة عن موقف القانون لدولي من الاحتلال العراقي لدولة الكويت**، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٧.

(٢٨) العجمي، ضاري وآخرون، **خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية أجرى جرائم العدوان العراقي**، ط٢، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠.

(٢٩) العنزي، محمد نايف، **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ١٩٦١-١٩٧٣**، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١.

(٣٠) عبيد، نايف علي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول، بيروت، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣١) الأعظمي، وليد حمدي، **الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢-١٩٦٠**، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

(٣٢) عيسى، ناجي يعقوب/ العميري، سلوى راشد، **الكويت والمؤامرة الكبرى**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، الجزء الأول، ١٩٩١.

(٣٣) عبد الله، حسين، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق**، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٨.

(٣٤) العيدروس، محمد حسن، **دراسات في العلاقات العربية الإيرانية**، دار الكتاب الحديث، الكويت، ١٩٩٩.

(٣٥) العوضي، مريم، **العدوان العراقي على الكويت: حقيقة ومأساة**، ط٤، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠.

(٣٦) غنيمي، زين الدين عبد المقصود، **الكويت وتحديات القرن الحادي عشر والعشرون**، رؤية استراتيجية واستشرافية، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١.

(٣٧) الغنيم، يعقوب يوسف، **الكويت تواجه الأطماع**، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٨.

(٣٨) الغنيم، عبد الله يوسف، **الكويت: قراءة في الخرائط التاريخية**، ط٢، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤.

(٣٩) الفقير، طه حسين، **الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير: رؤية تخطيطية**، ط٤، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠.

(٤٠) الفريح، سهام، **الكويت والاستراتيجية الإعلامية الجديدة**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة مشاريع البحوث، الكويت ١٩٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤١) الفيل، محمد رشـــيد، **الجغرافيا التاريخية للكويت**، ط٢، منشـــورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

(٤٢) قاســـم، عبده قاســـم، **الموقف العربي من الغزو العراقي للكويت**، ط١، دار البشر للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض، ١٩٩١.

(٤٣) الكتاب السنوي، (الكويت: وزرة الإعلام) ١٩٩٨.

(٤٤) الكويت حقائق وأرقام (الكويت: وزارة الإعلام) ١٩٩٩.

(٤٥) لجنة من المختصـين، **الكويت وجوداً وحدوداً: حقائق موضـوعية والادعاءات العراقية**، ط٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٧.

(٤٦) **ترسـيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية**، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٢.

(٤٧) **ترسـيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية**، ط٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤.

(٤٨) **عدوان على العقل مناقشـة نقدية لكتاب حرب تلد أخرى لسـعد البزاز**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥.

(٤٩) مقلد، إســماعيل صــبري، **أمن الخليج وتحديات الصــراع الدولي ودراســة للســياســات الدولية في الخليج العربي منذ الســبعينات**، شــركة الربيعان للنشــر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

(٥٠) مصــطفى، أحمد عبد الرحيم مصــطفى، **خرافة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت**، المركز الإعلامي، القاهرة، ١٩٩٠.

(٥١) مال الله، حســين عيســى، **مجرمو الحرب العراقيون جرائم خلال الاحتلال العراقي للكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥٢) محارب، عبد الله محمد، **وثائق لا تموت: الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي**، ط١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠.

(٥٣) مركز البحوث والدراسات الكويتية، **الكويت والتنمية الاجتماعية: قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني**، ط١، الكويت، ١٩٩٥.

(٥٤) **الحدود الكويتية العراقية تطورها ووثائقها**، الكويت، يناير ١٩٩٩.

(٥٥) **منافذ العراق البحرية**، ط٣، الكويت، ٢٠٠٠.

(٥٦) **من سرق الكويت: قراءة في الوثائق العراقية**، ط٢، الكويت، ٢٠٠٠.

(٥٧) **رؤية موضوعية في اتهام العراق الكويت بسرقة نفطها**، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٠.

(٥٨) **دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق**، الكويت، ١٩٩٥.

(٥٩) **تدمير آبار النفط: حقائق من الوثائق العراقية**، ط١، الكويت، ١٩٩٦.

(٦٠) **تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**، ط١، الكويت، ١٩٩٣.

(٦١) **رد دولة الكويت على الادعاءات العراقية الواردة في مذكرة وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ مايو ١٩٩٢**، الكويت، ١٩٩٤.

(٦٢) **الحشود العراقية على الحدود الكويتية أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية**، ط٢، الكويت، ١٩٩٧.

(٦٣) هيكل، محمد حسنين، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

(٦٤) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، **تقييم حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الكويتي من جراء الغزو العراقي**، الجزء الأول، الكويت، ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

(١) أحمد، يوسف أحمد، **النظام العربي وأزمة الخليج**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/ الرابع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

(٢) أسيري، عبد الرضا، **سياسة الكويت الخارجية: قراءة في الماضي ونظرة إلى المستقبل**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

(٣) أفندي، عطية حسن، **الأمم المتحدة وأزمة الخليج: دور فعال لمجلس الأمن**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

(٤) أبو دهب، فتوح، **التحرك الدبلوماسي الكويتي: الدلالات والنتائج**، شؤون خليجية، العدد٢٦، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف٢٠٠١.

(٥) أحمد، نازلي معوض، **تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية:مقارنة تحليلية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

(٦) الجاسم، نجاة عبد القادر، **العلاقات الكويتية البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية والداخلية والخارجية في تحولاتها**، مجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٣٧، جامعة الكويت، السنة العاشرة، ١٩٩٢.

(٧) الحاج، عبد الله جمعة، **مجلس التعاون الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرون**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٨٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

(٨) **مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**، الخليج العربي، ط١، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠.

(٩) الرشيدي، أحمد ، **الجامعة العربية وأزمة الخليج ، دراسة حالة لدور الجمعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠) الرحماني، إقبال، **أبعاد الخسائر البشرية والبيئية العربية (حرب الخليج الثانية)**، المستقبل العربي، العدد١٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

(١١) زرنوقة، صلاح سالم، **مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية**، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل، ١٩٩٩.

(١٢) زهران، جمال علي، **الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر، ١٩٩٥.

(١٣) السعدون، جاسم خالد، **المستقبل الاقتصادي للخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ١٩٩٢.

(١٤) سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، العدد٩، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت،الكويت، مارس١٩٩٩.

(١٥) العدد٨، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.

(١٦) العدد١٥، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت،يوليو/سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٧) العدد١٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، مارس٢٠٠٠.

(١٨) العدد١٢، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أكتوبر/ديسمبر١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩) العدد١٠، مركز دراســـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، أبريل/يونيو ١٩٩٩.

(٢٠) العدد٥، مركز دراســـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، يناير/مارس١٩٩٨.

(٢١) شـهاب، مفيد، **الجهود الدولية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد٤٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣.

(٢٢) عبد الكريم، إبراهيم، **الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج على الفلسطينيين في الضـــفة والقطاع**، مجلة التعاون، العدد٢٩، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، ١٩٩٣.

(٢٣) عيسى، عبد الأمير، **وحدتنا سبيل انتصارنا**، حماة الوطن، العدد١٢٦، وزارة الدفاع، الكويت، ١٩٩١.

(٢٤) العيســـى، شـــملان يوســـف، **تأثير أزمة الخليج في العمالة العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٠.

(٢٥) العنزي، عبد الله، **أمن الخليج العربي .. دراســـة في الأســـباب والمعطيات**، مجلة المســـتقبل العربي، العدد٨٣، مركز دراســـات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

(٢٦) العنزي، عبد الله/ سـهر، عبد الله، **الكويت وعلاقاتها مع "دول الضد": دراسة ميدانية**، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٥٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو، ١٩٩٧.

(٢٧) علوي، مصـطفى، **إدارة أزمة الخليج وموقف الأطراف المختلفة**، مجلة العلوم الاجتماعية العداد الثالث/الرابع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩١.

(٢٨) لطفي، منال، **عامان على اندلاع حرب الخليج إدارة ما بعد الحرب**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢٩) مسعود، أحمد إبراهيم، **عملية ثعلب الصحراء: تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٩.

(٣٠) محروس، صادق سعيد، **الحماية الدولية لأسرى الحرب: دراسة لقواعدها العامة مع إشارة خاصة إلى حالة الأسرى الكويتيين لدى العراق**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٢٤، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

(٣١) محمد، عيسى حاجي، **السكان والعمالة في الاقتصاد الكويتي: المشكلة والسياسات**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٨٢، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦.

(٣٢) مرسي، مصطفى عبد العزيز، "**ماذا بعد النفط**" **وضع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٢.

(٣٣) مقابلة مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح مع "الشرق الأوسط"، الملف العراقي، العدد١١٤، مركز دراسات العراق، حزيران ٢٠٠١.

(٣٤) مستقبل دول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٩.

(٣٥) النشرة الفصلية للتعويضات، العدد٣/٢٠٠١، (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، ٢٠٠١.

(٣٦) النشرة الفصلية للتعويضات، العدد١/٢٠٠١، (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، يناير ٢٠٠١.

(٣٧) النشرة الفصلية للتعويضات، العدد٢/٢٠٠١، (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، أبريل ٢٠٠١.

(٣٨) النشرة الفصلية للتعويضات، العدد١/١٩٩٨، (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي)، الكويت، مارس ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: رسائل الماجستير:

(١) حسان، هيثم حسن، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، أيار ٢٠٠٠.

(٢) الدويهيس، أحمد محمود، **سياسة الكويت الخارجية ١٩٦١-١٩٩١**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٢.

رابعاً: الوثائق:

(١) حكومة الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، مجموعة وثائق، ١٩٦١.

(٢) دستور دولة الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩.

خامساً: الندوات والمؤتمرات والبحوث:

(١) الصباح، ميمونة خليفة، **ندوة: العلاقات العربية – العربية بعد تحرير دولة الكويت**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٨/٢٦/ مايو ١٩٩٧.

(٢) محافظة، على، **العلاقات الأردنية الكويتية**، (المؤتمر السنوي الثالث لسياسة الخارجية الأردنية: المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي) اربد – عمان، ٣/٤ أبريل ٢٠٠١، المعهد الدبلوماسي.

(٣) المناع، عايد، **ندوة: العلاقات العربية – العربية بعد تحرير دولة الكويت**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢٨/٢٦/ مايو ١٩٩٧.

(٤) **المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت: الآثار السياسية والاقتصادية**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الأول، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥) **الندوة العلمية الرابعة (مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك)**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد الثاني، ١٩٩٣.

(٦) مجموعة من الباحثين، **المدخل السياسي لنشأة مجلس التعاون الخليجي**، مجلس الأمة الكويتي: إدارة البحوث والدراسات، الكويت، ١٩٩٤.

سادساً: التقارير:

(١) بنك الكويت المركزي، **التقرير السنوي عام ٢٠٠٠**، الكويت.

(٢) سميث، ألن ديفيد، **دور الإعلام في خدمة السياسة الخارجية الكويتية**، مجلس الأمة الكويتي: إدارة البحوث والدراسات، الكويت، تقرير غير منشور، ٢ أبريل ١٩٩٧.

(٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، **معلومات أساسية**، الكويت، يونيو ٢٠٠٠.

(٤) **التقرير السنوي التاسع والثلاثون لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١**، الكويت.

(٥) اللجنة الوطنية لشؤون أسرى الأسرى والمفقودين، **أسرى الكويت في العراق**، الكويت، مارس ٢٠٠٢.

(٦) مجلس الأمة الكويتي، **لجنة تقصي الحقائق في موضوع الغزو العراقي على دولة الكويت**، تقرير غير منشور، الكويت، ١٩٩٥.

(٧) **دور الإعلام في خدمة سياسة الكويت الخارجية**، تقرير غير منشور، الكويت، ١٩٩٨.

(٨) **محاولات النظام العراقي فكّ العزلة الدولية**، تقرير غير منشور، الكويت، ٢ أبريل ١٩٩٧.

(٩) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، **التقرير السنوي ١٩٩٤**، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠) **التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦**، الكويت.

(١١) **التقرير السنوي ١٩٩٧**، الكويت.

(١٢) **التقرير السنوي ١٩٩٨**، الكويت.

(١٣) **لتقرير السنوي ١٩٩٩-٢٠٠٠**، الكويت.

(١٤) وزارة الخارجية، الدبلوماسيون في الديوان العام وبعثات الكويت المعتمدة في الخارج، وزارة الخارجية، الكويت، العام ٢٠٠٠-٢٠٠١.

سابعاً: الصحف والجرائد:

(١) جريدة الرأي العام الكويتية.

(٢) جريدة الأنباء الكويتية.

(٣) جريدة السياسة الكويتية.

(٤) جريدة الوطن الكويتية (مركز الوطن للمعلومات والدراسات).

(٥) جريدة القبس الكويتية (مركز القبس للمعلومات والدراسات).

(٦) وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

(٧) مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم.

(٨) صحيفة السفير اللبنانية.

ثامناً: شبكة الإنترنت:

(١) موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الإنترنت (http://www.aljazeera.net).

(٢) موقع قناة بي بي سي العربية الإخبارية على الإنترنت (http://www.BBCArabic.com).

(٣) موقع منظمة العفو الدولية على الإنترنت (http://www.amnesty.org).

(٤) موقع منظمة الأمم المتحدة على الإنترنت (http://www.un.org).

(٥) موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت (http://www.state.gov).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: المراجع بالإنجليزي:

(1) Athonyh. Cordman., "***Kuwait Security & Assessment***". UN Published Center for Strategic & International Studies. Washington D.C. 1996.

(2) NCMPA. Kuwait. August. 2001.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Regional Infulences of The Kuwaiti foreign Policy
(Case Study)
Iraqi Invisoion The State of Kuwait Through The Kuwaiti Documents

Prepared By
Talal Zaid Abdullah Al-Marzouq

Supervisor
Prof. Dr. Sa'ed Abu Dayyeh

Abstract

This study dealth with the issue of regional influences of the Kuwaiti foreign policy (a case study), Iraqi invasion of the state of Kuwait Through Kuwaiti Documents, with the aim to identify the nature of foreign begavior of the Kuwaiti Foreign Policy towards Iraqi during the period (1961-2001) and the extent of the factor of the effect of Iraqi invasion of the state of Kuwait on the Foerign policy of Kuwait. This was done by adopting a number of Hypotheses in the introduction and using scientific reserch methodology to reach the results contemplated from this study.

This study provided for a revision of the historic heritage of the Foerignpolicy of Kuwait towards Iraq from 1961 to 1990 and until the period of the Iraqi invasion of Kuwait. A study was made of the principles and fundaments of the Kuwaiti Foerign policy towards iraq (1990-2001) following libetation of the state of Kuwait.

The study discussed also the issue of the Iraqi invasion of kuwait and its impact on te Foerign policy of Kuwait and the Arab-Arab relations and the variable that occurred to the Kuwaiti Foerign policy before the Iraqi invasion of Kuwait and after its liberation and the effect of such variable on the Foerign policy of Kuwait.

The study was divided into three chapters:

- *First chapte*r: Factors, Influencing the Foerign policy of Kuwaiti.
- *Second Chapter*: Regional influences of the Foerign policy of Kuwait.
- *Third Chapter*: Kuwait Foerign policy towards Iraq from 1961-1990.
- *Fourth Chapter*: Kuwait Foerign policy towards Iraq since 1990-2001.

This study is concluded by number of results and recommendations would be significant for any Kuwaiti political action towards Iraq in Future.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com